كتاب المفتاح في الصرف

صنّفه
عبد القاهر الجرجاني
المتوفى سنة ٤٧١هـ رحمه الله

حقّقه وقدّم له
الدكتور علي توفيق الحمد
كلية الآداب - جامعة اليرموك
إربد - عمّان



مؤسسة الرسالة
دار الأمل

كتاب
المفتاح في الصرف

الطبعة الأولى

١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م



مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

كتاب المفتاح في الصرف

صنّفه

عبد القاهر الجرجاني

المتوفى سنة ٤٧١هـ رحمه الله

حقّقه وقدّم له

الدكتور علي توفيق الحمد

كلية الآداب - جامعة اليرموك

إربد - عمّان

مؤسسة الرسالة



القسم الأول

الدراسة

أولاً : المؤلف

ثانياً : الكتاب

ثالثاً : معالم التحقيق

أولاً: المؤلف[1]

هو الإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، ولد في جرجان - وهي مدينة معروفة بين طبرستان وخراسان - ونسب إليها، وكان ذلك في مطلع القرن الخامس الهجري.

أخذ علمه عن شيخه أبي الحسين محمد بن عبد الوارث الفارسي ابن أخت الشيخ أبي علي الفارسي.

تكاد تجمع المصادر التي ترجمت له أنه إمام العربية واللغة والبيان، مع تديّن وورع وسكون وعفّة.

كان شافعي المذهب، متكلماً على مذهب الأشعريين.

قال عنه الفيروز أبادي «أوّل من دوّن علم المعاني[2]».

ومن تلاميذه: يحيى بن علي الخطيب التبريزي، وعلي بن زيد الفصيحي، وأبو نصر أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجري، وأحمد بن عبد الله المهاباذي (الضرير) صاحب شرح «اللمع» لابن جني[3].

دوّت شهرته في الآفاق، فعدّه أبو البركات الأنباري من أكابر النحويين[4]، وعدّه الباخرزي - معاصره - من الأدباء، وقال فيه: «هو فرد في علمه الغزير، لا بل هو العلم المفرد في الأئمة والمشاهير، واتفقت على إمامته الألسنة[5]».

وقال فيه الفيروز أبادي: إمام العربية واللغة والبيان[6]. وقال عنه السيوطي:

---

(١) تنظر ترجمته في: نزهة الألبّاء ٣٦٣، إنباه الرواة ٢/ ١٨٨، فوات الوفيات للكتبي ٢/ ٣٦٩ (تحقيق د. إحسان عباس) مرآة الجنان ٣/ ١٠١، النجوم الزاهرة ٥/ ١٠٨، البلغة ١٢٦، شذرات الذهب ٣/ ٣٤٠، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣/ ٢٤٢ (دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت) وبغية الوعاة ٢/ ١٠٦.

(٢) البلغة ١٢٦.

(٣) مفتاح السعادة ١/ ٢١٨، إنباه الرواة ٢/ ١٩٠، وشذرات الذهب ٣/ ٣٤٠، ومعجم الأدباء ١/ ٢١٧.

(٤) نزهة الألبّاء ٣٦٣.

(٥) دمية القصر ١٥٨ (عن عبد القاهر الجرجاني / بلاغته ونقده ١٨).

(٦) البلغة ١٢٦.

«وكان من كبار أئمة العربية والبيان[٧]، فهو أديب عالم لغوي عميق الفكر والثقافة، عمدة في البلاغة العربية[٨]، وإضافة إلى ذلك فله شعر كان ينفث فيه ما في نفسه من لواعج، لكن شعره - القليل - لم يَرْقَ به إلى مرتبة الشعراء، وفي ظني أنه لم يقصد ذلك، ولو قصد لأجاد، لتمكّنه وموهبته وبيانه. وقد حفظت الكتب التي ترجمت له بعض أشعاره[٩].

سجّل عبد القاهر في بعض شعره موقفه من الزمان، ونفاق أهله، وتكالبهم على الدنيا بكل الوسائل، وتفريطهم في العلم والتنكّر له ولأهله، وأجتزىء ما يصور ذلك واضحاً، فهو يقول:

هذا زمان ليس فيه سوى النذالة والجهالة
لم يَرْقَ فيه صاعدٌ إلاّ وسلّمه النذالة[١٠]

ويقول أيضاً:

كَبِّرْ على العلم يا خليلي ... ومِلْ إلى الجهل مَيْلَ هائم
وعش حماراً تعش سعيداً ... فالسعد في طالع البهائم[١١]

مكانته العلمية[١٢]

لعلّ قول من ترجموا له «هو إمام العربية واللغة والبيان» شاهد له على علوّ منزلته العلمية، فإنْ نظرنا إليه من زاوية الأدب فهو أديب، ومن زاوية البلاغة فهو قمة في بلاغته وبيانه، وهو «أوّل من دوّن علم المعاني» ولو نظرنا إليه من زاوية الدراسات اللغوية لوجدنا جهوده ومؤلفاته - ما وصل إلينا منها وما لم يصل - ترفعه إلى مصافّ الكبار، إضافة إلى نظراته التجديدية في «دلائل الإعجاز» وفي النظم تحديداً.

ولكن من يتتبع جهود النحويين والذين ترجموا لهم عبر القرون، يحسّ بأن القرن الخامس الذي عاش فيه عبد القاهر لم يُنْصَف، ففي القرن الثاني كان الخليل وسيبويه والكسائي ويونس، وفي القرن الثالث الفرّاء والأخفش الأوسط والمازني والمبرّد، وفي

---

(٧) بغية الوعاة ٢/ ١٠٦.
(٨) عبد القاهر الجرجاني / بلاغته ونقده ١٩.
(٩) إنباه الرواة ٢/ ١٨٩ وما بعدها.
(١٠) دمية القصر ١٥٧، عن عبد القاهر الجرجاني / بلاغته ونقده ٢٢.
(١١) البلغة ١٢٧، بغية الوعاة ٢/ ١٠٦.
(١٢) بسطنا القول في ذلك - ما أمكن - في بحث نشر في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني (عدد ٢٨)، بعنوان «جهود عبد القاهر في الدراسات التصريفية».

القرن الرابع ابن السرّاج والزجّاج والزجّاجي والسيرافي والفارسي وابن جني. وفي السادس الزمخشري والأنباري، وفي السابع ابن مالك. . . ، فنكاد نحسّ بأنهم أرادوا أن يقولوا إنّ القرن الخامس خالٍ من المشاهير ـ وأقول إنّ عبدالقاهر سار في خط النحو التقليدي، وله كتاب عظيم وهو «المغني في شرح الإيضاح»[١٣] ـ إيضاح الفارسي ـ، وهو في ثلاثين مجلّداً، واختصره في كتاب «المقتصد في شرح الإيضاح[١٤] وله أيضاً: الإيجاز ـ وهو مختصر لإيضاح الفارسي[١٥]، وكتاب التكلمة أو التتمة[١٦]، والجمل[١٧]، والعوامل المائة[١٨] وغيرها.

وهو في الوقت نفسه مجدّد في مجال الدراسات اللغوية (النحوية والصرفية)، فهو يربط الشكل بالمعنى، وقد ربط بين علم النحو وعلم المعنى، وهذا ملحظ راقٍ متقدم، تنزع إليه الدراسات اللغوية الحديثة، ولو أحسن استثماره وتبنّيه منذ عهد عبد القاهر لتقدمت الدراسات اللغوية العربية تقدّماً كبيراً.

ونستطيع القول إنّ جهود عبد القاهر العلمية تشعّبت وتنوعّت، وأبدع في كل مجال خاضه وصنّف فيه، فهو إمام في اللغة، كما هو إمام في الدراسات النقدية والبلاغية، والأدبية والأسلوبية، والدراسات القرآنية وإعجاز القرآن، والعروض[١٩].

ويليق أن نذكر ما قاله طاش كبري زاده فيه: «ولو لم يكن له سوى كتاب أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز لكفاه شرفاً وفخراً[٢٠].

ولعلّ ما يوضح منزلته العلمية وأصالته ما كتب عنه وعن كتبه في الماضي والحاضر[٢١]، فهو رجل شغل الناس بعلمه، فهو أمّة برأسه ونسيج وحده.

---

(١٣) لم يعثر عليه بعد ـ فيما أعلم ـ

(١٤) حققه وطبعه د. كاظم بحر المرجان.

(١٥) كشف الظنون ١/ ٢١١.

(١٦) الأعلام ٤/ ١٧٤.

(١٧) كتاب مطبوع.

(١٨) مطبوع.

(١٩) له كتاب في العروض /، وهو قصيدة تتضمن قواعد الأوزان الشعرية، وطبعت في ذيل كتاب «الإقناع في العروض وتخريج القوافي» للصاحب بن عبّاد، ١٩٦٠م بتحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين. (عبد القاهر الجرجاني ـ بلاغته ونقده ٤٥).

(٢٠) مفتاح السعادة ١/ ١٧٠.

(٢١) انظر ذلك في بحث جهود عبد القاهر في الدراسات التصريفية «مجلة مجمع اللغة العربية الأردني (عدد ٢٨).

ولكن، يبقى سؤال محيّر قائماً، وهو: ما سرّ ذمّه زمانه وعصره وأهل عصره؟

في رأيي أن الشيخ لم ينل ما كان يستحقه من الفهم والتقدير لعلمه، فهو ذو نزعات تجديدية مخالفة ـ نوعاً ما ـ للموروث في زمانه، فكأني به أنه كان يحسّ أنه في واد وأهل زمانه في واد، ولم تُجْدِ صرخاته التجديدية التي كان يأمل لها أن تجد آذاناً صاغية، وأن يتفهمها معاصروه ويسيروا على خطاها. إضافة إلى شدة ورعه وعفّته وتديّنه، ممّا ولّد لديه عزوفاً عن الدنيا التي فتنت ـ وتفتن ـ الناس، وحساسية زائدة مما كان يجري حوله.

أما مذهبه في دراساته اللغوية، فأميل إلى أنه كان على خطّ مدرسة فكرية مستنيرة خاصة، ربما تبدأ بيونس فالأخفش الأوسط، فالجرمي، فالمبرد، فابن السرّاج فالفارسي ـ أبي علي ـ فابن جنّي، إذ إن آراء هؤلاء تكشف عمقهم وفكرهم، ومخالفتهم معاصريهم وسابقيهم، ونزوعهم إلى التجديد نوعاً ما.

أما مصنفاته وآثاره العلمية فقد حاول حصرها الدكتور أحمد مطلوب في كتابه «عبد القاهر الجرجاني ـ بلاغته ونقده»، والدكتور البدراوي زهران في كتابه «عالِم اللغة ـ عبد القاهر الجرجاني ـ المفتنّ في العربية ونحوها»[٢٢]

وتوفي سنة ٤٧١هـ، وقيل سنة ٤٧٤هـ[٢٣].

ثانياً: الكتاب

(١) عنوانه:

اختار عبد القاهر عنواناً مناسباً دالاًّ على موضوعات الكتاب، فسمّاه «المفتاح» وهو مفتاح لعلم الصرف إذ هو كتاب موجز، وقد وصفه وصفاً معبّراً في الخطبة بقوله: «هذا كتاب قليل الإفاض، كثير المعاني، سهل للحفظ، قريب التناول»[٢٤].

---

(٢٢) عبد القاهر الجرجاني ـ بلاغته ونقده: ٢٥ ـ ٤٧، وعالِم اللغة......: ٢٥ ـ ٢٦.

(٢٣) نزهة الألبّاء ٣٦٣، إنباه الرواة ٢/ ١٩٠، وطبقات الشافعية للسبكي ٣/ ٢٤٢، البلغة ١٢٧، النجوم الزاهرة ٥/ ١٠٨، مرآة الجنان ٣/ ١٠١، شذرات الذهب ٣/ ٣٤٠، بغية الوعاة ٢/ ١٠٦.

(٢٤) الكتاب (المفتاح) ـ المخطوطة ـ ظـ ١.

وموضوعاته وإيجازه يدلّان على أنه مفتاح لعلم الصرف، فهو على إيجازه ضمّ موضوعات تعدّ أصولاً في هذا العلم، واقتصر فيها على الأصول والأسس في كل باب، ولم يسهب، أو يستشهد بشواهد قرآنية أو شعرية أو أقوال إلاّ قليلاً جدّاً، فهو في هذا يشبه المختصرات أو الكتب الموجزة كالملوكي في التصريف لابن جني، ونزهة الطرف في علم الصرف للميداني، وشافية ابن الحاجب.

(٢) نسبته:

للكتاب مخطوطة وحيدة ـ في ما أعلم ـ محفوظة بدار الكتب الوطنية الظاهرية في دمشق، وكتب على ورقة الغلاف:

«المفتاح في الصرف للجرجاني رحمه الله».

وقد ذكرته كتب الطبقات والتراجم ضمن آثار عبد القاهر الجرجاني[٢٥]، ومما يؤنس ـ أيضاً ـ أن الكتاب لعبد القاهر، ما ورد في شرح الشافية:

أنّ عبد القاهر يجيز الوزن في المبدل عن الحرف الأصلي بالبدل[٢٦]، وهذا يوافق ما ورد في هذا الكتاب ـ المفتاح ـ، إذ قال: «وفي البدل من الأصل جاز فيه المثالان، فمثل كِساء: فِعال أو فِعاء، أصله كِساو، قلبت الواو همزة لتطرّفها[٢٧]».

(٣) مادته:

تضمن الكتاب اثني عشر باباً موجزاً، علاوة على خطبة قصيرة في صدر الكتاب، وختمه بباب خصّصه لبحث مسائل وقضايا صرفية متفرقة، أطلق عليه باب العقد[٢٨].

أما الأبواب الأساسية فهي: باب التصريف، أبنية الأسماء، أبنية الأفعال، والمعاني في الأفعال، والمصدر، والفعل، والاشتقاق، وأبنية المصادر، والأمثلة ـ وهو يقابل تصريف الأفعال ـ، ثم باب الزيادة، فالإبدال، ثم الحذف.

---

(٢٥) إنباه الرواة ٢/ ١٨٩ (هامش ٣) عن طبقات ابن قاضي شهبه، طبقات الشافعية للسبكي ٣/ ٢٤٢، فوات الوفيات ٢/ ٣٦٩، شذرات الذهب ٣/ ٣٤٠، ١٠، وعبد القاهر الجرجاني ـ بلاغته ونقده ٤٧، عالِم اللغة ٢٩.

(٢٦) شرح الشافية ١/ ١٨.

(٢٧) المخطوطة و ٢.

(٢٨) وهذا الباب موجود في آخر كتاب الملوكي لابن جني، وشرحه لابن يعيش ٤٦١، ونزهة الطرف للميداني ٤١.

وهذه الأبواب هي جملة الأبواب الأصول الرئيسة التي يتناولها علم الصرف.

وثمة تشابه واضح بين أبواب الكتاب ومادته من جهة، وما جاء في الملوكي لابن جني وشافية ابن الحاجب ونزهة الطرف للميداني، وقد أشرنا إلى ذلك في موضعه من التحقيق.

واعتمد ـ إلى حد بعيد في بعض الأبواب ـ على ما جاء في كتاب التكلمة للفارسي. ومن أهم القضايا التي ضمها الكتاب إجازته الوزن على البدل، فكِساء وزنه فِعال أو فِعاء[٢٩]، وقد أشرنا إليه في موضع سابق.

(٤) منهجه:

اعتمد الجرجاني في هذا الكتاب طريقه الإيجاز، فهو يكتفي بإيراد القاعدة، والتمثيل لها بمثال أو اثنين، شأنه في ذلك شأن الكتب الموجزة كالملوكي في التصريف لابن جني، والشافية لابن الحاجب.

فقد خلا الكتاب من الشواهد الشعرية، وضمّ ثلاثة شواهد قرآنية فقط، إضافة إلى ذكر أربعة أعلام فقط، وهذا أمر يبرّره منهجه الذي ارتضى الإيجاز واختاره.

ونلاحظ خلوّ الكتاب من المسائل المعقدة الغريبة التي لم يقصد بها سوى الترويض والمعاياة، كما نلاحظ خلوّه من مسائل التمرين التي اختتمت بها بعض كتب الصرف الأخرى[٣٠].

(٥) مصطلحاته وآراؤه:

استخدم عبد القاهر الجرجاني مصطلحات قلّما نعثر عليها في كتب أخرى، فكأنه تميز باستخدامها.

ومن هذه المصطلحات:

أ ـ أطلق لقب المُطابِق على الفعل المضاعف، ولقب النبر على المهموز العين، والهمزة على المهموز اللام، والقطع على المهموز الفاء[٣١].

---

(٢٩) المفتاح ـ المخطوطة ـ و ٢.

(٣٠) مثل كتاب المنصف لابن جني، وشرح الملوكي لابن يعيش، والممتع لابن عصفور، وشافية ابن الحاجب.

(٣١) و ٣

بظ ٣.

ب ـ أطلق لقب ذي الثلاثة على الفعل الأجوف، لصيرورته على ثلاثة أحرف في المتكلم، نحو: قلت(٣٢).

ج ـ أطلق لقب ذي الأربعة على الفعل المعتل الناقص لصيرورته على أربعة أحرف في المتكلم، وهو: دعوت ورميت(٣٣).

د ـ استخدم مصطلح القلب المستوي، وهو أن تكون حروف الثاني مثل حروف الأول، ويختلفان في ترتيب حروف الكلمتين فقط، كما في قوله تعالى «وربّك فكبّر»(٣٤).

هـ ـ استخدم مصطلح الأفعال المنشعبة، ويعني بها المزيدة على الأصول الثلاثية أو الرباعية(٣٥).

و ـ استخدم مصطلح الفعل الواقع والمجاوز للفعل المتعدي، وغير الواقع والمطاوع للفعل اللازم(٣٦).

ز ـ استخدم مصطلح «مصدر للنوع» ويعني به اسم الهيئة(٣٧).

ومن الآراء التي وضّحها وتبناها، وقلّما تشيع في كتب الصرف:

أ ـ فرّق في الاستخدام بين الجحد والنفي(٣٨).

ب ـ يرى أن لاسم الفاعل صيغ مبالغة خاصة، تختلف عن تلك التي تستخدم لاسم المفعول، فبعد اسم الفاعل ذكر المبالغة منه: نصّار ونَصير مُطلقاً، وبعد اسم المفعول ذكر المبالغة منه: مِنصار ومِنْصير مطلقاً(٣٩).

---

(٣٣) ظ ٣، وقد ذكر الفارابي هذين المصطلحين «ذا الثلاثة وذا الأربعة» في مقدمة ديوان الأدب ١٣٥، تحقيق د. أحمد مختار عمر. (انظر هامش ٥٠ من بحث جهود عبد القاهر في الدراسات التصريفية، ـ مجلة مجمع اللغة العربية الأردني (عدد ٢٨).

(٣٤) ظ ١.

(٣٥) ظ ١. ظ ٣، وقد استخدم الميداني هذا المصطلح بالمعنى نفسه في كتابه نزهة الطرف ١١، ١٩، ٢٥، ٦٤.

(٣٦) و ٦.

(٣٧) ظ ٦.

(٣٨) و ٦.

(٣٩) و ٩.

ج ـ يرى أن عين «قلت وبعت» ثابت تقديراً لا ساقط، أي أنه أصلي امماز من الزائد.
د ـ تبنى رأي الأخفش والفرّاء في أصل أشياء ووزنها، فأصلها أَشْيِئاء على وزن أَفْعِلاء، ثم حذفت الهمزة التي هي لام الكلمة من وسط «أَشْياء» لكثرتها، وانفتحت الياء لأجل الألف، فصار وزنها أَفْعاء[40].

وما في الكتاب يوافق بشكل عام ما جاء في الكتب المتخصّصة السابقة واللاحقة، والفرق بين كتاب وآخر في الإيجاز، أو الإسهاب، ووفرة الشواهد أو قلّتها.

ثالثاً: معالم التحقيق

(١) وصف المخطوطة:

كتاب «المفتاح في الصرف» كتاب صغير الحجم، فهو يقع في سبع عشرة ورقة، من القطع الصغير، في كل صفحة ١٩ سطراً، وفي السطر ما بين ٨ كلمات ـ ١١ كلمة تقريباً، وهو مكتوب بخط فارسي معجم مشكول أحياناً قليلة، حيث يكون الشكل لازماً جدّاً ـ . وللكتاب نسخة وحيدة محفوظة في دار الكتب الوطنية الظاهرية بدمشق.

وعلى صفحة الغلاف نجد العنوان:

«المفتاح في الصرف للجرجاني رحمه الله».

ونجد ختماً لدار الكتب الوطنية الظاهرية بدمشق، ورقم التصنيف:

«الهدايا رقم ١٠٦٠٣ عامّ» وقد وضعت أرقام (من ١ ـ ١٨) في أعلى الصحائف، في وقت يبدو أنه لاحق ومتأخر.

ولم يذكر اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ أيضاً.

(٢) مظاهر النسخ

الكتاب ذو حواشٍ على جوانب الصحائف وأسفلها، وبين الأسطر أحياناً، وهذا واضح في ظـ ١، و٢، و٢، ظـ ٢، و٣. وهذه الحواشي بقلم مخالف وخطّ مختلف تقريباً، وقد أشرت إليها في هوامش التحقيق في أماكن ورودها.

---

(٤٠) معاني القرآن للفراء ١/ ٢١، المنصف ٢/ ٩٤ وما بعدها، الممتع ٢/ ٥١٣، الإنصاف (م ١١٨).

وقد سار الناسخ على طريقة التعقيبة، وأعني بها كتابة الكلمة الأولى من أول الصحيفة الجديدة في أسفل الصحيفة التي تسبقها.

ـ على المخطوطة ثلاثة أختام لدار الكتب الوطنية الظاهرية: الأول على صحيفة العنوان، والثاني في أعلى الصحيفة الأولى، والثالث في الزاوية اليمنى العلوية من ظ ٥.

ـ خلط الناسخ في رسم الألفات، فرسم كلمة «دعا» بألف مقصورة كالياء (ظ ٣، ظ ١٤)، ورسم «أمسجا» بألف كالياء أيضاً (و ١٦).

ـ حدث تصحيف في الفعل «وفى: وَفَيا: وَفَوْا، وَفَتْ وَفَتا: وَفَيْن، فِ»، فجاءت هذه الأفعال مصحّفة بالقاف المثنّاة بدلاً من الفاء الموحدة، ولو كانت هذه الأفعال بالقاف لكانت سليمة جائزة، لكن شكل الفاء واضح متميّز في صيغة الأمرِ فِ، ممّا يدل على أنّ الفعل المقصود بالفاء لا بالقاف.

ـ أسقط الناسخ الفاء من جواب الشرط وجواب أمّا (ظـ ١٤، و ١٥).

ـ حدث خطأ في كتابة الهمزات، من ذلك: هناء يهنىء، وسباء يسباء، وصدء يصدء وجَرُء يَجْرُء (و ٣، ظـ ٣) تبتداء (ظـ ٥)، النسأ (و ٩)، التأ واليأ (ظـ ٥)، ادّرا، والصواب ادّراء (و ١٦).

ـ حدث خلط وخطأ في كتابة التاء بين المربوطة والمبسوطة (المفتوحة)، مثل النوناة (و ٩)، جماعات (ظـ ٨)، همزت، والصواب همزة (ظـ ١٠)، قسمت، والصواب قسمة (ظـ ١٠، ظـ ١٧)، الاضافت (ظـ ١١)، لالالتقاء، وصوابها لالتقاء (و ١٠).

ـ عرّف الناسخ العدد وتمييزه معاً ـ على مذهب الكوفيين ـ، وذلك في قوله: العشرة الأبنية (و ٢).

ومن مظاهر النسخ الملحوظة المميّزة أنّ الناسخ كان يضع في آخر كل فقرة هذه العلامة (٥١)، وكأنه يعني بها «انتهى»: «ا. هـ».

وكذلك فقد كان يضع خطّاً افقياً فوق الكلمة أو العبارة التي يريدها عنواناً لباب أو فصل أو بحث جديد مستقل عن سابقه، مثل:

- المثال، الأجوف، المقرون، المفروق (ظـ ٣).
- بناء المعاني في الأفعال، والمتعدي إلى واحد، . . . (ظـ ٤).
- اسم الآلة، الاشتقاق. (و ٧).
- مصادر الأفعال المنشعبة (و ٨).
- اسم الفاعل، اسم المفعول (و ١٠).
- أمر الحاضر، اسم المفعول (ظـ ١١).
- المهموز الفاء (و ١٢).
- المهموز العين (ظـ ١٢).
- المنشعبة (و ١٣).
- الأمر، ومن المضاعف، الزيادة (ظـ ١٣).
- فأمّا الواو والياء (ظـ ١٤).
- وأمّا الهمزة (و ١٥).

(٣) دواعي التحقيق:

هو الكتاب المتخصّص الوحيد في علم الصرف للجرجاني، أمّا رسالته «العمدة في التصريف» فرسالة موجزة لم تتضمّن الأبواب الموجودة في كتاب المفتاح، كأبنية الأسماء والزيادة والاشتقاق والمصدر وأبنية المصادر والإبدال، والحذف.

والجرجاني نفسه يقول في خطبة «العمدة في التصريف»: «هذه جمل من القول في التصريف. . . . .».

إضافة إلى أنّ الجزء الخاص الذي يتناول الأبواب الصرفية في كتابه المقتصد على شرح الإيضاح، لم يحقق أو يطبع بعد.

إضافة إلى شهرة عبد القاهر في الدراسات التي صنّف فيها، وفوق هذا كله، فهو كتاب من كتب التراث الذي نتحمل واجب تحقيقه ونشره.

(٤) منهج التحقيق:

نهجت في التحقيق المنهج العلمي السائد، وكان غرضي أن أخرج النص المخطوط، وأنشره في أضبط شكل وأدّق صورة، وأقربها إلى الصورة التي وضعها المصنف.

فقمت بتحرير النص، والتزمت الدقة والأناة والأمانة العلمية، فصوّبت بعض الأخطاء الإملائية وفق قواعد الإملاء الحديثة السائدة.

وضعت الزيادة الضرورية لإتمام المعنى بين حاصرتين، هكذا [......]، ثم قمت بوضع علامات الترقيم المناسبة، للمساعدة في الكشف عن المعنى.

ضبطت ما رأيت ضبطه ضروريّاً لازماً كالأمثلة، والشواهد ـ وهي قليلة ـ. وأثبت الحواشي في هوامش الكتاب، وأشرت إلى مواضعها.

ووضعت خطّاً مائلاً عند نهاية كلّ صحيفة من صحائف المخطوطة، هكذا/، وأثبتّ مقابله في هامش الصفحة المطبوعة رقم الصحيفة في المخطوطة، هكذا: و١، ظ ١، و٢، ظ ٢، و٣..................

علّقت على آراء المصنّف وشرحتها، وقابلتها بآراء الصرفيين في كتبهم، وشرحت ما يحتاج إلى شرح وتوضيح.

وختمت الكتاب المخطوط ـ بعد إتمام تحقيقه ـ بوضع مسارد (فهارس) فنية كاشفة، تساعد في الرجوع إلى الكتاب والاستفادة منه. فوضعت مسرداً للآيات القرآنية الكريمة وهي ثلاث آيات فقط، ومسرداً للأمثال والأقوال، وهي مثل وثلاثة أقوال، ومسرداً للأعلام، وهي أربعة، ومسرداً لموضوعات الكتاب، وأخيراً وضعت مسرداً ـ قائمة ـ بمصادر التحقيق ومراجعه.

وأودّ أن أنوّه بأن الأخ د. طارق نجم عبدالله من جامعة الملك عبدالعزيز في جدّة قد كتب لي ـ مشكوراً ـ أنه يشكّ في نسبة هذا الكتاب إلى عبدالقاهر لأسباب عديدة، أهمها في نظري: أنّه عثر على نقول نحوية في مخطوطة «عرائس المحصّل من نفائس المفصّل» المنسوب للرازي، ذكر الرازي أنها من «مفتاح» عبدالقاهر، ومخطوطنا هذا خاصّ بالصرف، خالٍ من مسائل النحو. وكذلك فهو يشكّ بأن اسم عبدالقاهر المثبت على غلاف المخطوطة من الخطوط الحديثة ومختلف عن خطّ المخطوطة. وأن لعبدالقاهر كتاباً خاصّاً بالصرف اسمه «العمدة»، وله شرح على «التكملة» للفارسي.

وقد آثرت التنويه بذلك في هذه المقدمة عرفاناً للزميل وخلقه الكريم، ووفاء له وللأمانة العلمية، لكي تكون كلّ الحقيقة بين يدي القارىء.

ولا بدّ من تسجيل شكري للأخ الأستاذ رضوان دعبول ومؤسسة الرسالة وموظفيها والقائمين عليها، لاهتمامهم بنشر التراث العربي وعنايتهم به، ودقّتهم وإجادتهم. كما أشكر للسيد بلال فتحي ـ الطالب في برنامج الماجستير في دائرة

اللغة العربيـة في جامعـة اليرمـوك ـ لمساعـدته في رقن الكتـاب ـ نسخه على الآلـة الكاتبة ومراجعته وضبط مادته بالشكل.

وبعد، فهذا عمل متواضع أقدّمه على هذه الصورة، راجيـاً أن أكون قـد وفّقت في الدراسة والتحقيق والتحشية والفهرسة ـ ، حتى يكون الإسهام مقبولاً.

وقـد أفرغت من جهـدي ما استـطعت، واجتهدت أن يكـون هذا العمـل دقيقاً نافعاً إن شاء الله، فإن أصبت فالحمد لله، وإن كـانت الأخرى فـالحمد لله أيضـاً، ولا حـول ولا قـوة إلا بـالله، وأدرك أنّ الكمال لله سبحـانه، ومـا أنا إلاّ بشر، طـالباً من المـولى عزّ وجـلّ الا يحرمني أجـر المجتهد، فلكـل مجتهـد نصيب، وأن يكتب لي هـذا العمل عنده، وأن يكون من باب العلم الذي ينتفع به، وأن يزيـد في حسناتنـا يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلاّ من أتى الله بقلب سليم.

وآخـر دعوانـا أن الحمد لله ربّ العـالمين، والصـلاة والسلام عـلى رسولـه وآلـه وأصحابه أجمعين.

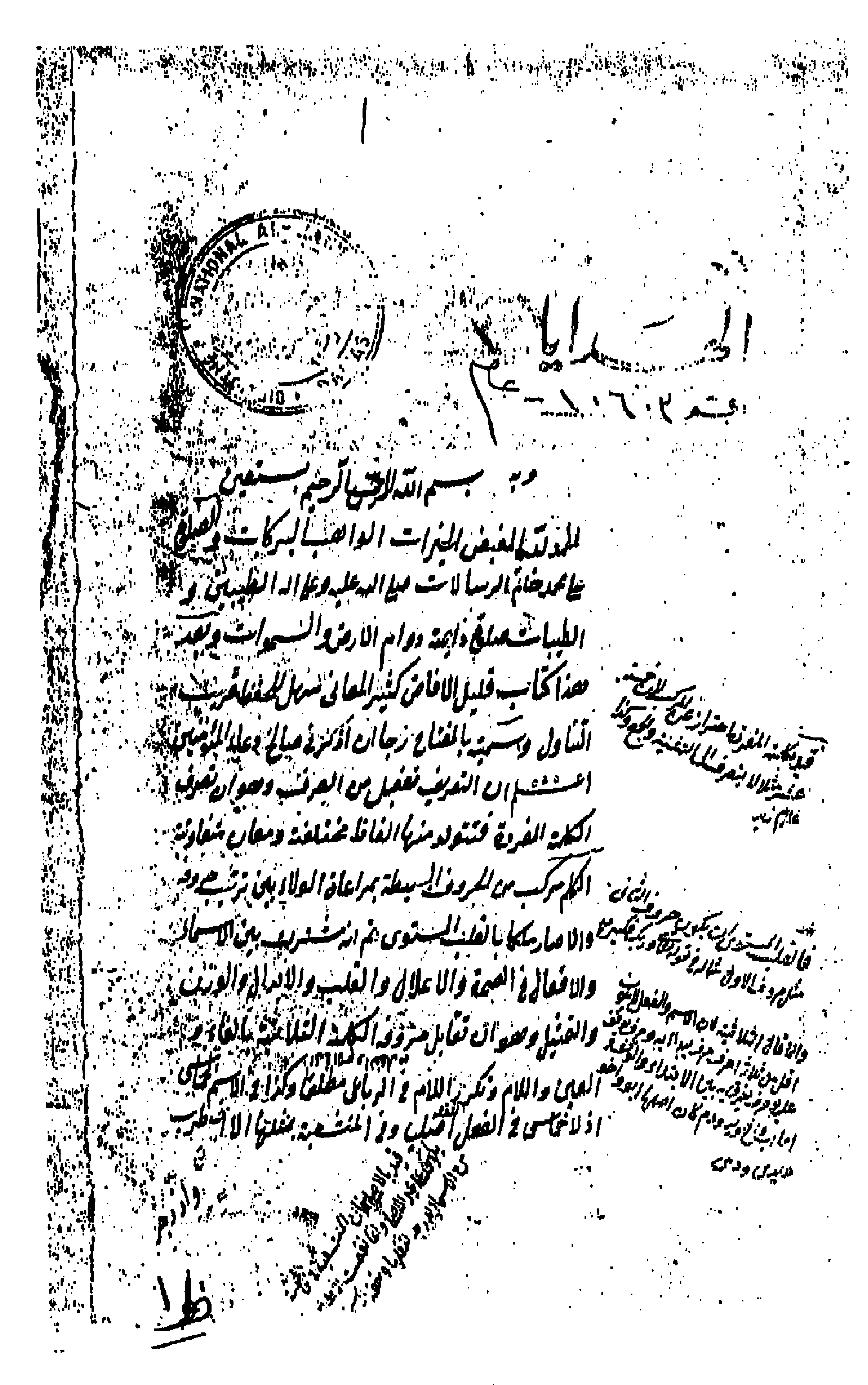
الجمعة: التاسع والعشرون من ذي القعدة ١٤٠٥هـ.

الموافق: السادس عشر من آب ١٩٨٥م.

المحقق



صورة الغلاف من المخطوطة ١٩


بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله المفيض الخيرات الواهب البركات والصلاة
على محمد خاتم الرسالات صلى الله عليه وعلى آله الطيبين و
الطيبات صلاة دائمة دوام الأرض والسموات وبعد
فهذا كتاب قليل الألفاظ كثير المعاني سهل الحفظ قريب
التناول وسميته بالفتاح [illegible] صالح وعليه التوكل
اعلم ان التصريف تفعيل من الصرف وهو ان تصرف
الكلمة المفردة فتتولد منها الفاظ مختلفة ومعان متفاوتة
الكلام مركب من الحروف البسيطة بمراعاة الموالاة بين ترتيبه [illegible]
والا صار مهملا بالقلب المستوي ثم انه مشترك بين الاسماء
والافعال في الصحة والاعلال والقلب والابدال والوزن
والتمثيل وهو ان تقابل حروف الكلمة الثلاثية بالفاء و
العين واللام وتكرير اللام في الرباعي مطلقا وكذا في الاسم الخماسي
اذ لا خماسي في الفعل اصليا [illegible] المشبهة [illegible]

صورة الورقة الأولى من المخطوطة ٢٠

[illegible] الواوين وقربت الاخيرة من الطرف قلبت الواو همزة

خلافا [illegible] وتواويس لبعد الاخيرة من الطرف [illegible]

اتفاقا [illegible] فاصلها [illegible] حذفت الياء ضرورة وفقد كل

واوين اجتمعتا في اول الكلمة قلبت الواو الاولى همزة

نحو اواعد واواصل وانما تقلب همزة كراهة اجتماع واوين

في اولها بخلاف ووري وصووي لان الواو الثانية

مدة وان اجتمعتا في وسط الكلمة بياء النسبة [illegible] نحو

[illegible] فقلب [illegible] في الف [illegible]

بعد الف فاعل همزة [illegible] نحو قايم [illegible] وصايب فان [illegible]

[illegible] الاشيا [illegible]

[illegible] افعلا قدمت الهمزة

[illegible] وقال الكسائي

[illegible] اسما واو [illegible]

[illegible] ولا [illegible] ولكن [illegible]

[illegible]

[illegible]

ط ١٧

صورة الورقة الأخيرة من المخطوطة ٢١

القسم الثاني

كتاب المفتاح في الصرف

صنفه

عبد القاهر الجرجاني
المتوفى سنة ٤٧١هـ رحمه الله

المفتاح في الصرف

للجرجاني رحمه الله

[خطبة الكتاب]

/ بسم الله الرحمن الرحيم [ظ ١]

وبه نستعين

الحمد لله المفيض الخيرات، الواهب البركات، والصلاة على محمد خاتم الرسالات صلّى الله عليه وعلى آله الطيِّبينَ والطيِّبات، صلاة دائمة دوام الأرض والسموات، وبعد:

هذا كتاب قليل الإفاض، كثير المعاني، سهل للحفظ، قريب التناول، وسمّيته بـ «المِفْتَاحِ» رجاء أن أذكر في صالح دعاءِ المؤمنين.

* * *

[التصريف]

اعلمْ أَنَّ التصريفَ «تَفْعيلٌ» مِنَ الصَّرْفِ، وهو أَنْ تُصَرِّفَ الكلمةَ المُفْرَدَةَ[1]، فَتَتَوَلَّد منها أَلْفَاظٌ مُخْتَلِفَةٌ، ومعانٍ مُتَفَاوِتَةٌ.

---

(١) حاشية: (قيّد بكلمة «المفردة» احترازاً عن المركّب، لأن «خمسة عشر» مثلاً لا يَتَصرَّفُ إلى التثنية والجمع، وكذا: غلام زيد).
عَدَّ الفارسيُّ التغيير الذي يلحق ذوات الكلم وأنفسها ـ يعني التغيّر في أبنية الكلمة أو التصريف ـ عدَّه من النحو. (التكملة ٣).

الكَلِمُ مُرَكَّبٌ مِنَ الحُروفِ البَسيطةِ بِمُرَاعاةِ الوَلاءِ بين ترتيبِ حُروفِـهِ، وإلاَّ صَارَ «مُلْكاً» بالقَلْبِ المُسْتَوِي(٢).

ثُمَّ إنَّـه مُشْتَـرِكٌ بين الأسْمَـاءِ والأفعـالِ في الصِّحَّـةِ والإعْـلالِ، والقَلْبِ، والإبْـدالِ، والوَزْنِ، والتَّمْثِيـلِ؛ وهُوَ أنْ تُقَـابِـلَ حُـرُوفَ الكَلِمَـةِ الثُّلاثِيَّةِ(٣): بِـالفَـاءِ، والعَيْنِ، واللاَّمِ، وتُكَرِّرَ الـلاَّمَ فِي الرُّبَـاعِيِّ مُطْلَقـاً(٤)، وَكَذَا فِي الاسْمِ الخُمَاسِيِّ، إذْ لا خُمَاسِيَّ فِي الفِعْلِ لِثِقَلِهِ أَصْلِيًّـا(٥)، وَفِي

وذكر ابن جني أنَّ علم التصريف ميزان العربيـة، وبه تعـرف أصول كـلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به. (المنصف ١/ ٢).

وذكر في موضع لاحق أنَّ التصريف إنما هو أنْ تجيء إلى الكلمـة الواحـدة فتصرفهـا على وجوهٍ شتّى. (نفسه ١/ ٣).

وذكر ابن الحاجب أنَّ التصريف علم بأصول تُعْرَف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب. (شرح الشافية ١/ ١).

وذكر ابن عصفور أنه كان ينبغي أن يُقَدَّم علم التصريف على غيره من علوم العربيـة، إذ هـو معرفـة ذوات الكلم في أنفسها من غيـر تركيب. (الممتـع ١/ ٣٠، والتصريـف الملوكي ١٨ - ١٩).

(٢) حاشية: (فالقلب المُسْتوي: أن يكون حروفُ الثاني مثلَ حروف الأول، مثاله في قوله تعالى: ﴿وربَّك فكبِّر﴾).

(٣) حاشية: وإنمـا قال: الثـلاثية، لأنَّ الاسم والفعـل لا يكونـان أَقَلَّ من ثـلاثة أحـرف، حرف يُبدأ به، وحرف يُوقف عليه، وحـرف يُفرق بـه بين الابتداء والـوقف. وأما «أَبٌ وأَخٌ ويَدٌ ودَمٌ» [فقد] كان أصلها: أَبَوٌ، وأَخَوٌ، ويَدَيٌ ودَمَيٌ).

وانظر ما ذكره ابن جني في باب الاصلي والزائد (المنصف ١/ ١١).

وانظر شرح الشافية ١/ ٧ - ٩.

(٤) حاشية: (أيْ في الاسم والفعل).

انظر المنصف ١/ ٢٤، ٢٥.

(٥) حاشية: (قيّد بالأصلي: فإنَّ المنشعبة في الخمـاسية تكـون على غير الأصلي. وإنمـا نقصت الأفعـال من الأسماء بـدرجةٍ لثقلهـا، وخِفَّة الأسمـاء). وانـظر في هـذا تعليـل المازني وابن جني (المنصف ١/ ٢٨).

[و٢] آلْمُنْشَعِبَـةِ بِمِثْلِهَا[٦]، إلَّا: اضْـطَرَبَ / وازْدَجَرَ، فَـوَزْنُهُمَا«افْتَعَـلَ» بِـالتَّـاءِ لا بِالطَّاءِ والـدَّالِ[٧] فَنَقُولُ: ضَـرَبَ على وَزْنِ «فَعَلَ» وبنـائِهِ وَوِزَانِـهِ، ودَحْرَجَ مِثَـالُ «فَعْلَلَ»، وسَفَـرْجَـلٌ «فَعَلَّلٌ» بِتَشْـدِيـدِ الـلاَّمِ الأُوْلىٰ، وَأَخْـرَجَ مِثَـالَ «أَفْعَلَ».

وفي البَـدَلِ مِنَ الأَصْلِ جَـازَ فِيْهِ المِثَـالاَنِ، فَمِثْلُ كِسَـاءٍ: «فِعَـالٌ أَوْ فِعَاءٌ»، أَصْلُهُ «كِسَاو» قُلِبَتْ الوَاوُ هَمْزَةً لِتَطَرُّفِهَا.

---

(٦) يعني بالمنشعبة: المزيدة على الأصول الثلاثية أو الرباعية، و«بمثلهـا»: أي نزيـد في الميزان«فعـل» ما زاد في الكلمة على الأصول وفي ترتيبها وحركاتها.

(٧) انظر شرح الشافية ١/ ١٠.

ويرى رضي الدين الأستراباذي أنّ وزن هذين الفعلين وما يماثلهما «إفْـطَعَلَ وَافْـدَعَـلَ لا افتعـل، أي أنه يـرى إثبات الحـرف المـزيـد نفسـه في الميـزان. (شـرح الشـافيـة ١/ ١٨).

[أَبْنِيَةُ ٱلأَسْمَاءِ*]

أَبْنِيَــةُ ٱلأَسْمَاءِ: ثُلَاثِيٌّ، وَرُبَاعِيٌّ، وخُمَاسِيٌّ.

فَلِلثُّـلاثِيِّ عَشَرَةُ أَبْنِيَـةٍ، وٱلقِسْمَـةُ تَقْتَضِي ٱثْنَيْ عَشَـرَ بِنَـاءً[1]، سَقَطَ[2]

---

* مذهب سيبويه والجمهور أنّ الرباعي والخماسي من الأسماء صنفان مستقلّان غير الثلاثي، وقال الفراء والكسائي: بل أصلهما الثلاثي، فالرباعي فيه حرف زائد، والخماسي فيه حرفان زائدان. (التصريف الملوكي ٢٩ ـ ٣٠، الإنصاف م ١١٤، شرح الشافية ١/ ٤٧).

(١) في الأصل: «اثني عشرة أبنية».
ويقابلها حاشية: (لاستثقال الخروج من الكسرة إلى الضمّة، ومن الضمّة إلى الكسرة، ولا يوجد هذان ـ في الأصل «هذين»، وهو تحريف، ـ في كلامهم إلّا نادراً).

(٢) حاشية: (وفي الحقيقة اثنا عشر بناءً، وذلك أنّ للفاء ثلاثة أحوال، وهي: الفتحة والضمة والكسرة. وللعين أربعة أحوال: الفتحة والضمة والكسرة والسكون، فهذه ثلاثة في أربعة فيكون اثني عشر بناء. فنبدأ بالفاء المفتوحة فنصرفها في الأربعة الأوجه في العين، فيخرج: فَعْلَ، فَعَلَ، فَعُلَ، فَعِلَ؛ فهذه أربعة. وبضمّ الفاء ونصرفها في الأربعة الأوجه في العين، فيخرج: فُعْل، فُعُل، فُعَل، فُعِل، فهذه أربعةٌ أخرى. وبكسر الفاء ونصرفها في الأربعة الأوجه في العين، فيخرج: فِعْل، فِعِل، فِعَل، فِعُل.
فهذه اثنا عشر بناء، إلّا أنّ المستعمل عشرة، والباقي مهمل، وهما:
فُعِل وفِعُل. من نزهة الطرف).
(انظر نزهة الطرف للميداني ٥ ـ ٦).

«فِعُل» بِكَسْرِ ٱلفَاءِ وضَمِّ ٱلعَيْنِ، و«فُعِل» بِضَمِّ ٱلفَاءِ وَكَسْرِ ٱلعَيْنِ، وقَدْ جَاءَ حِبُك ودُئِل[3]، وهُمَا نَادِرَانِ، فَلا يَكُونَانِ أَصْلاً فِي ٱلوَزْنِ.

فَالعَشَرَةُ ٱلأَبْنِيَة في الاسْمِ وَٱلصِّفَةِ، على:

[١] - فَعْل: كَلْبٌ فِي الاسْمِ، وَسَهْلٌ فِي الصِّفَةِ.

---

(٣) الحِبُك: اسم... ،الدُّئِل: النبت الذي... (حاشية). هكذا في الحاشية، ولم أستطع تَبيُّن بعض الكلام.

وأقول: الدُّئِل: دويبة صغيرة كالثعلب شبيهة بابن عرس، أو اسم حيٍّ من كنانة. (اللسان / دأل). والحِبُك: جمع حَبِيكَة، وهي طرائق النجوم ومسالكها. (اللسان / حبك).

و«حِبُك» بكسرٍ فضمٍ قراءة أبي السمّال. (أوضح المسالك لابن هشام ٣/ ٣٠٣).

«الحِبُك» عدّها ابن جني قراءة أبي مالك الغفاريّ، وقال: «وأما «الحِبُك» بكسر الحاء وضمّ الباء فأحسبه سهواً، وذلك أنه ليس في كلامهم «فِعُل» بكسر الفاء وضمّ العين، وهو المثال الثاني عشر من تركيب الثلاثي، فإنّه ليس في اسم ولا فعل أصلاً والبتّة. أو لعلّ الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان بالكسر (الحِبِك) والضمّ (الحُبُك). (المحتسب ٢/ ٢٨٧).

وقال الرضيّ: «والحِبُك» - إنْ ثَبَتَ - فعلى تداخل اللغتين في حرفي الكلمة. (شرح الشافية ١/ ٣٥، ٣٩).

أما المُبَرّد فذكر أنه لم يأت في كلام العرب على هذين الوزنين. (المقتضب ٢/ ٩٠، ٢٠٣).

فنرى أنّ الرضيّ شكّك في ثبات ورود «الحِبُك» عن العرب.

وانظر تفصيلاً حول الوزنين في: أوضح المسالك ٣/ ٣٠٣، شرح التصريح ٢/ ٣٥٥، وشرح الأشموني - بحاشية الصبّان ٤/ ٢٣٨؛ وزادوا على وزن «فُعِل»: رُئِم: اسم للاست، ووُعِل: لغة في الوعل، (وانظر شرح الشافية ١/ ٣٦).

وذكر سيبويه أنه ليس في الأسماء والصفات على هذين الوزنين (سيبويه ٤/ ٢٤٤).

فوزن «فُعِل» خاصّ للفعل الذي لم يُسمَّ فاعله (نزهة الطرف ٦، شرح التصريح ٢/ ٣٥٥، شرح الأشموني ٤/ ٢٣٩). ولم يأت وزن «فِعُل» لأنّهم كرهوا الانتقال من الكسرة إلى الضمة، لأنهما ثقيلتان. (شرح التصريح ٢/ ٣٥٥).

[٢] ـ وفَعَل: كَفَرَسٍ فِي الاسْمِ، وحَسَن فِي الصِّفَةِ.

[٣] ـ وفَعُل: كَرَجُل في الاسْمِ، ونَطُق فِي الصِّفَةِ.

[٤] ـ وفَعِل: كَكَبِد فِي الاسْمِ، وحَذِر فِي الصِّفَةِ.

[٥] ـ وفُعُل: كعُنُق في الاسْمِ، وجُنُب فِي الصِّفَةِ.

[٦] ـ وفُعَل: كصُرَد[٤] في الاسم، وخُتَع[٥] في الصفة.

[٧] ـ [وفُعْل: كقُفْل وبُرْد وقُرْط في الاسم، وحُلْوٌ ومُرٌّ في الصفة][٦].

[٨] ـ وفِعْل: كحِمْل في الاسم، ونِقْض في الصفة.

[٩] ـ وفِعِل: كإبِل في الاسم، وإبِد[٧] في الصفة.

---

(٤) الصُّرَد: الطائر (حاشية). وهو طائر فوق العصفور يصيد العصافير، لا يؤكل لحمه، نهى النبي (ص) عن قتله، وهو طائر أبقع ضخم الرأس ضخم المنقار، يصرصر كالصقر (اللسان / صرد).
أقول: لعلّه هو الذي يطلق عليه في بعض مناطق فلسطين «الصقيري» بترقيق الصاد والقاف.

(٥) خُتَع: أي الماهر بالدلالات (حاشية).
وفي اللسان / خُتَع: حاذق بالدلالة ماهر بها، والسريع المشي الدليل.

(٦) زيادة يقتضيها تمام المعنى. (انظر سيبويه ٤/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣).

(٧) الإبِد: الوَلود من أَمَةٍ أو أتان (حاشية).
وذكر سيبويه أنه لا يعلم على هذا المثال من الأسماء والصفات غيره (سيبويه ٤/ ٢٤٤). وقد استدرك عليه بعض النحويين، فذكروا من الأسماء: إطِل، ووِتِد وبِيِط، وحِبِر، ودِبِس، وعِبِل (اسم بلد). ومن الصفات: بِلِز (ضخمة)، وخِطِب نِكِح. (وهذه جميعها مختلف فيها).

(ابن خالويه ـ ليس في كلام العرب ص ١٤، عن عبد السلام هارون ـ هامش ٤ سيبويه ٤/ ٢٤٤، وانظر شرح الأشموني ٤/ ٢٤٠).
وقال الميداني: «هذا البناء عزيز جداً».(نزهة الطرف ٦).

[١٠] - وفِعَل: كعِنَب في الاسم، وسِوَى[٨] في الصفة.

وللرباعي خمسةُ أبنية في الاسم والصفة، على:

[١] - فَعْلَل: كثَعْلَب في الاسم، وسَهْلَبْ[٩] في الصفة.

[٢] - وفِعْلِل: كزِبْرِج[١٠] في الاسم، وخِزْمِل[١١] في الصفة.

[٣] - وفِعْلَل: كدِرْهَم في الاسم، وهِجْرَع[١٢] في الصفة.

[٤] - وفُعْلُل: كبُرْثُن[١٣] في الاسم، وجُرْشُع[١٤] في الصفة.

[٥] - وفِعَلّ: كَقِمَطْر[١٥] في الاسم.

(٨) وسُوَى: أي عَدْل، ووسط بين الفريقين. (حاشية).

قال سيبويه في هذا الوزن (فِعَل): ولا نعلمه جاء صفة إلاّ في حرف من المعتل يوصف به الجماع (الجمع)، وذلك قولهم: قومٌ عِدىً، ولم يكسّر على عِدىً واحد، ولكنه بمنزلة السُّفْر والرَّكب. (سيبويه ٤/ ٢٤٤).

فهو اسم جمع. وذكر غيره: زِيَم (متفرّق)، و (دِيناً قِيَماً) على قراءة، ورجل رِضىً، وماء رِوىً، وماء صِرىً، وسَبْي طِيَبَة، مذكرها طِيَب كعِنَب. (وانظر شرح الأشموني ٤/ ٢٤٠).

(٩) من الخيل: الفرس الطويل. (حاشية). وذكر سيبويه أنه لا يعلم هذا المثال جاء وصفاً. (سيبويه ٤/ ٢٧٧).

(١٠) الزِّبْرِج - بالكسر - الزينة، ويقال: الزِّبْرِج: الذهب، والزِّبْرِج أيضاً: السحاب الرقيق فيه حمرة (حاشية).

(١١) أي: المرأة الحمقاء (حاشية). ومثلها: الخِزْمِل - بالراء المهملة - بالمعنى نفسه.

وفي شرح الأشموني ٤/ ٢٤٦: خِذْعِل - بالذال المعجمة -. وفي اللسان: خِزْعِل وخِذْمِل وخِرْمِل. وجِرْمِل بالمهملتين (شرح التصريح ٢/ ٣٥٥).

(١٢) الطويل (حاشية). وفي شرح الأشموني ٤/ ٢٤٦: هِبْلَع للأكول.

(١٣) البُرْثُن: السّباع - هكذا في الأصل - (حاشية).

والبُرْثُن: واحد البراثن للسباع كالمِخْلب.

(١٤) أي الإبل العظيم (حاشية). أو الطويل من الجمال.

(١٥) ما تصان فيه الكتب (حاشية).

ومثله: فِطَحْل. وصفة: كسِبَطْر، وجملٌ قِمَطْر (شديد)، ويوم قِمَطْر. (شرح الأشموني ٤/ ٢٤٦ - ٢٤٧).

وزاد الأخفش[16] بناءً/ سادساً، وهو «فُعْلَل» .كجُنْدَب. [ظ ٢]

وللخماسي أربعةُ أبنية في الاسم والصفة، على:

[١] - فِعْلَلّ: كقِرْطَعْب[17] في الاسم، وجِرْدَحْل[18].

[٢] - وفَعْلَلِل: كقَهْبَلِس في الاسم، وجَحْمَرِش[19] في الصفة.

---

(١٦) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ). وفي شرح التصريح: وزاد الأخفش والكوفيون هذا الوزن (٢: ٣٥٦).
وفي شرح الأشموني ٤/ ٢٤٧: جُخْدَب: ذَكَرُ الجراد، (وانظر التصريف الملوكي ٢٦، شرح الشافية ١/ ٤٨).
وذكره سيبويه أيضاً (٤/ ٢٧٧)، ومثّل له من الأسماء: عُنْدَد وسُرْدَد وعُنْبَب، ومن الصفات: قُعْدَد ودُخْلَل. وانظر ما بين البصريين والكوفيين من خلاف حول أصالة هذا البناء (نزهة الطرف ٧، شرح الأشموني ٤/ ٢٤٧).
انظر هذا الباب في المنصف ١/ ٢٤ - ٢٨، وذكر أنّ الذي حكاه الأخفش هو جُخْدَب لا جُنْدَب، وأضاف أنّ الذي رواه الناس غيره «جُخْدُب» بالضمّ، وحكى غيره «بُرْقُع وبُرْقَع وطُحْلُب وطُحْلَب...»، وذكره أبو عليّ الفارسيّ ومثّل له بكلمة بُرْقَع. (التكملة ٢٢٩)، وقد شكك ابن الحاجب في ثبوت جُخْدَب بفتح الدال. (شرح الشافية ٢/ ٣٦٢ - ٣٦٣).

(١٧) في الأصل «قرطب»، وهو تحريف، صوابه في سيبويه ٤/ ٣٠٢، نزهة الطرف ٧، والتصريف الملوكي ٢٨، والممتع ١/ ٧٠، وشرح الأشموني ٤/ ٢٤٨، وهو الشيء الحقير التافه.

(١٨) الجِرْدَحْل: الضخم من الإبل.

(١٩) القَهْبَلِس والجَحْمَرِش: العجوز الكبيرة، وقيل: القَهْبَلِس: رأس الذكر أو حشفته، والجَحْمَرِش: ماء. (حاشية).
أقول: والقَهْبَلِس: المرأة العظيمة أيضاً (شرح التصريح ٢/ ٣٥٦). وفيه: أنّ الجَحْمَرِش قد تكون الأفعى العظيمة.
قال سيبويه عن وزن «فَعْلَلِل»: ولا نعلمه جاء اسماً، وعدّ قَهْبَلِس صفة. (سيبويه ٤/ ٣٠٢، والممتع ١/ ٧٠).

[٣] - [وفَعَلَّل: كسَفَرْجَل وفَرَزْدَق آسماً، وسَمَهْدَر صفةً][٢٠].

[٤] - [وَفُعَلِّل: مثل: قُـذَعْمِـل آسمـاً (للجمـل الضخم)،وخُبَعْثِن (للجمـل الضخم) صفة][٢١].

وحُكِيَ بناءٌ خامسٌ، وهو: فُعَلْلَل: كهُمَيْسَع[٢٢].

ولا يتـوالى في كلام العـرب أربعة أحـرف متحركـات، إلاَّ أنْ يكـونَ

---

(٢٠) زيادة يقتضيها تمام المعنى. (سيبويه ٤/ ٣٠١)، ولم يذكـر سيبويـه «سَمَهْدَر»، بـل ذكر من الصفات: شَمَـرْدَل، وهَمَرْجَـل، وجَنَعْدَر، (وانـظر التصريف الملوكي ٢٨، والممتع ١/ ٧٠).

(٢١) زيادة يقتضيها تمام المعنى (انظر سيبـويه ٤/ ٣٠٢)التصـريف الملوكي ٢٩، التكملة ٢٢٩، نزهة الطرف ٧، شرح الأشموني ٤/ ٢٤٨).

(٢٢) الهُمَيْسَع: الرجل القويّ(حـاشيـة).وفي اللسـان: الهَمَيْسَع ـ بفتـح الهاء، على وزن سَفَـرْجَل، وفي نـزهة الـطرف (٧): ذكر البنـاء الخـامس الـزائـد أنـه «فُعْلَلِل» مثـل هُنْدَلِع ـ اسم بقلة ـ وقد ذكره ابن جني وقال: لم يذكره سيبويه (المنصف ١/ ٣١)، وقال: وهذا يجوز أن يكون «فُنْعَلِلًا» فيكون ملحقاً. (التصريف الملوكي ٢٩). وذكر أبـو علي الفارسي أنّ الـذي زاده هو ابن السـراج، وقال الأشمـوني: والصحيـح أنّ نونه زائـدة، (التكملة ٢٣٠، وشرح الشافية ١/ ٤٩، وشرح الأشموني ٤/ ٢٤٩).
وأقول: الصواب ما جاء في المخطوطة، أمّا ما جاء في اللسان فغير صحيح، لأنّـه لو كان بفتح الهاء لما كان الوزن الخامس المقصود، ولكان تابعاً لبناء مثـال سَفَرْجَـل ـ فَعَلَّل ـ، وذكـر ابن عصفـور أنّ بعض النحـويين زادوا وزن «فِعَّلِل» نحـو «صِنَّبِـر»، والصحيح أنه لم يرد في كلامهم إلاّ في الشعر. (الممتع ١/ ٧١).

وفي هـ (٢) في كتاب الممتع ١/ ٧١: أنّ الذي زاد هذا البناء هو الزبيدي.

محـــذوفـاً منــه شيءٌ[٢٣]، نحـو: هُــدَبِـد، وعُلَبِط، وجَنَـــدِل، والأصـلُ: هُدَابِد[٢٤]، وعُلَابِط[٢٥]، وجَنَادِل[٢٦].

* * *

(٢٣) ذكـر سيبويـه والرضي أنـه لا يتوالى في كـلامهم أربعة متحـركات في كلمـة، وقـال الرضيّ: ألا ترى إلى تسكين لام ِ نحو «ضـرَبْتُ» لما كان التـاء كجزء الكلمـة، ولذا فإنكَ لا ترى «فُعَلِل» إلا ويروى فيه «فُعَالِل». وذكرا أمثلة عليهـا: هُدَبِـد، عُلَبِط، دُوَدِم، عُجَلِط، وعُكَلِط. (سيبـويـه ٤/ ٢٨٩، المقتضب ١/ ٦٨، شـرح الشـافيــة ١/ ٤٩، وانظر الممتع ١/ ٦٨ - ٦٩).

(٢٤) الهُدَابِد: اللبن الخاثر (حـاشية). والهُـدَبِد: الخفَش، ورجـل هُدَبِـد: ضعيف البصر (اللسان / هدبد).

(٢٥) العُلَابِط: الضخم الغليظ، والقطيع من الغنم (حاشية).

(٢٦) الجنَـادِل: الحجارة، والجُنَـدِل ـ بفتح النـون وكسـر الـدال ـ المـوضـع فيـه حجـارة (حاشية).

وجُنَدِل: أي ضربٌ من الجراد (حاشية). ولـم أجد هذا المعنى الأخير في اللسان.

[أَبْنِيَةُ الأَفْعَال]

أبنيةُ الأفعالِ: ثلاثيٌّ ورباعيٌّ.

فالثلاثيُّ ينقسمُ على سبعة أبوابٍ، وهي:

الصحيحُ[1] والمضاعفُ، والمهموزُ، والمثالُ، والأَجْوَفُ، والناقصُ، واللَّفيفُ.

[فصل]: فللثلاثيِّ ثلاثةُ أَبنيةٍ: فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ[2].

أمّا بفتحِ العينِ: فمضارعُه[3] «يَفْعِلُ»، متعدياً ولازماً، كـ ضَرَبَ يَضْرِبُ، وجَلَسَ يَجْلِسُ، ونَفَرَ يَنْفِرُ[4]، وعَثَرَ يَعْثِرُ[5].

ويجيءُ على «يَفْعَلُ» بالفتح، ما كان عَيْنُهُ أو لامُهُ حرفاً من حروف الحَلْقِ وهي الهمزةُ والهاءُ والحاءُ والخاءُ[6] والعينُ والغينُ، كـ سَأَلَ يَسْأَلُ،

---

(١) يقصد به المصنف ما يعرف بالصحيح السالم من التضعيف والهمز، بقرينة ذكر المضاعف والمهموز بعده.

وقد أدخل ابن يعيش المهموز ضمن الصحيح. (شرح الملوكي ٣٨ وما بعدها).

(٢) انظر المنصف ١/ ٢٠.

(٣) في الأصل: «فما ضارعه» وهو تحريف.

(٤) في الأصل: «نصر ينصر» وهو تحريف.

(٥) عثر: يعثِرُ بالكسر والضمّ لغتان، بمعنى زلّ وكبا. وقيل إنّ كسر عين المضارع في «فَعَل» وضمها سواء في ما لا يعرف، وأنّ أحدهما ليس أولى من الآخر. (شرح الملوكي ٣٨ - ٣٩).

(٦) سقطت من الأصل.

وقَرَأَ يَقرَأُ، ووَهَبَ يَهَبُ، وسَنَحَ يَسْنَحُ(٧)، وسَلَخَ يَسْلَخُ، ومَنَعَ يَمْنَعُ، وطَغَىٰ يَطْغَىٰ، ونَحْوُ: نَكَحَ يَنْكِحُ، ودَخَلَ يَدْخُـلُ، ووَعَدَ يَعِـدُ، وصَبَغَ يَصْبُغُ، لا تقاسُ فتحتُهُ. وأَبَىٰ يَأْبَىٰ شَاذٌّ(٨)، ورَكَنَ يَرْكَنُ، لغةٌ متـداخلةٌ، ماضِيْـهِ من: رَكَنَ يرْكُنُ، ومضارِعُهُ من: رَكِنَ يَرْكَنُ(٩).

[ويجيء على «يفعُل» بالضمّ متعديّاً ولازمـاً، مثل: قَتَـل يَقْتُل وخَـرَج يخرُج](١٠).

وأمّـا «فَعِلَ» بكسـرِ العينِ، فمضارعُـهُ بالفتـح، كـ عَلِمَ يَعْلَمُ، وسَمِعَ يَسْمَـعُ، وفَـرِحَ يَفْرَحُ. وبـالكسـرِ: كـ حَسِبَ يَحْسِبُ، ونَعِمَ يَنْعِمُ، ويَئِسَ يَيْئِسُ(١١)، على أَنَّ الفتـحَ لغةٌ فيهنَّ. ونحـوُ: / وَمِقَ يَمِقُ(١٢)، وَوَفِقَ يَفِقُ، [و٣]

---

(٧) سَنَح الظبي: إذا مرّ من يسارك إلى ميامنك، ـ الصحاح ـ (حاشية).

(٨) ذكـره ابن الحـاجب والـرضيّ، وقـال بعضهم: إنمـا ذلـك لأنّ الألف حلقيـة. وعلّق الرضّي بقوله: وليس بشيء. (شرح الشافيه ١/ ١٢٣).

(٩) رَكَن بفتح الكاف مضارعه يَرْكَن بفتحها أيضاً.
وفيه لغتان أخـريان: ركِن يـركَن: بكسر الكـاف في الماضي وفتحهـا في المضارع. ورَكُن يَرْكُن بضمهما في الماضي والمضارع.
وذكـر الميداني أنّ «رَكَن يـرْكَن» رواها أبـو عمرو. وقال: هـو من اللغـة المتـداخلة، يعنون أنّ رَكَن يَرْكُن ورَكِن يَرْكَن لغتان، ثم أخذوا الماضي من أحدهما والمستقبل من الآخر، فقالوا: «رَكَن يَرْكَن».
وزاد بعضهم قَلَى يَقْلَى إذا أبغض، وفي لغـة طيّىء: بَقَى يَبْقَى وفَنَى يَفْنَى. (نزهـة الطرف ٨، وانظر شرح الشافية ١/ ١١٤ ـ ١١٥، ١٢٣ ـ ١٢٥).

(١٠) زيادة لإتمام المعنى، لأن باب «فعل يفعُل» كثير الاستخدام في الأفعال الثلاثية.

(١١) أضاف الرضيّ يَبِس يَيْبِس، فتكون أربعة أفعال. (شرح الشافية ١/ ١٣٥).

(١٢) وَمِق: أَحَبَّ، ومثلها: وَرِثَ ووَرِمَ ووَثِقَ ووَلِيَ.
«أمّا وَبِقَ يَبِقُ، ووَرِيَ الزندُ يَرِي، فقد جاء في مـاضيهما الفتـح: نحو: وَبَقَ ووَرَيَ. =

ووَرِعَ يَرِعُ، لم يُرْوَ فيها الفتحُ. ونحو: فَضِلَ يَفْضُلُ، يُرْوَى فيها الضمُّ، وهو شاذٌّ[13].

وأمّا «فَعُلَ»، بضمِّ العينِ، فمضارعه بالضمِّ لا غير[14]، كـ: كَرُمَ يَكْرُمُ، وشَرُفَ يَشْرُفُ، ولا يتعدَّى في هذا الباب إلاّ قَوْلُهُمْ: رَحُبَتْكَ الدّارُ[15].

= وأمّا: وَسِع يَسَع ووَطِىءَ يَطَأُ، فقالوا: هما في الأصل فَعِل يَفْعِل، إلاّ أنهم ردّوهما إلى الفتح لمكان حرف الحلق». (نزهة الطرف ٩).

وذكر ابن عصفور أنّ هذه الأفعال التي ماضيها فَعِلَ ومضارعها يَفْعِلُ ـ بكسر العين فيهما ـ شاذة، وأضاف إليها: وَعِم يَعِم ـ بمعنى: قال انعمي، ـ و: وَغِمَ يَغِمُ ـ بمعنى حَقَد ـ، و: وَحِرَ يَحِر ـ بمعنى حَقَد ووَغَرَ ـ، و: وَغِرَ يَغِرُ. وعلّق على: وَسِعَ يَسَعُ ووَطِىءَ يَطَأُ كتعليق الميداني في نزهة الطرف / ٩.

(الممتع ١/ ١٧٦ ـ ١٧٧، وانظر شرح الشافية ١/ ١٣٥ ـ ١٣٦، المزهر ٢/ ٣٧ ـ ٣٨).

(١٣) في القاموس المحيط: «وأما فَضِلَ كعَلِمَ يَفْضُلُ كيَنْصُرُ فمركّبة منهما».
وذكر ابن عصفور هذا الفعل وعدّه شاذّاً أيضاً، وأضاف إليه: نَعِمَ يَنْعُمُ، وحَضِرَ يَحْضُرُ،ومِتُّ تَمُوتُ ـ في لغة من يكسر الميم، ودِمْتَ تَدُومُ. (الممتع ١/ ١٧٧).
أما ابن الحاجب فعدّ فَضِلَ يَفْضُل ونَعِمَ يَنْعُمُ من التداخل، وأضاف الرضيّ ما ذكره ابن عصفور. (شرح الشافية ١/ ١٣٦).

(١٤) ذكر الرضي أنّ فَعُل يَفْعُلُ قياس لا ينكسر إلاّ في كلمة واحدة وهي كُـدْتَ ـ بالضمّ ـ تَكَادُ ـ بالفتح ـ وهو شاذّ. المنصف ١/ ١٨٩، وشرح الشافية ١/١٣٨).

(١٥) حاشية: (وأمّا قولهم: رَحُبَتْكَ الدارُ، متعدياً إلى المفعول الذي هو الكاف، فشاذّ، وإن كان في الحقيقة ليس بمتعدٍّ بنفسه، بل بواسطة حرف الجرّ، لأنّ أصلها: «رَحُبَتْ بِكَ الدارُ». فلكثرة استعمالها حذفت الباء تخفيفاً). انظر شرح الشافية ١/ ٧٥، وانظر: شرح الأشموني ٤/ ٢٤١، «إذ ذكر أنّه لا يكون متعدياً إلاّ بتضمين أو تحويل، فالتضمين نحو: رَحُبَتْكَ بمعنى «وَسِعَتْكَ»، وقول عليّ: إنَّ بشرا قد طَلُعَ اليمنَ، أي: بلغ».

[فصل: **المضاعف**][16]

المُضَاعَفُ من الثلاثي: ما كانَ عَيْنُه ولاَمُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ مُدْغَمٍ، كـ: سَرَّ، وفَرَّ. إلاَّ إذا اتَّصَلَ بِهِ تَاءُ الضمير، في نَحْوِ: سَرَرْتُ.

ومن الرباعيّ: ما كانَ فاؤُهُ ولامُهُ الأولى من جنسٍ واحِدٍ، وعينُهُ[17] ولامُهُ الثانيةُ كذلك، غيرَ مُدْغَمٍ، للفاصِلِ بين المِثْلَيْنِ، كـ زَحْزَحَ، وزَلْزَلَ[18]. ويسمّى مطابقاً أيضاً.

فللثلاثيِّ منه ثلاثةُ أبنيةٍ: «فَعَلَ» بِفَتْحِ العَيْنِ في الماضي، وضَمِّهِ في المضارِع، كـ سَرَّ: يَسُرُّ. أو كَسْرِهِ في المضارِعِ، كـ فَرَّ يَفِرُّ.

و«فَعِلَ» بِكَسْرِ العينِ في الماضي، وفتحه في المضارع، كـ عَضَّ يَعَضُّ. ولا يجيءُ «فَعُلَ» بِضَمِّ العينِ في الماضي، إلاَّ قولهم: حَبَّ يَحُبُّ، أَصْلُهُ: حَبُبَ، شَاذٌ[19].

---

(16) حاشية: (وجه تسمية المضاعف ظاهرة، لأنه ضوعف الحرف الواحد، مقابلة العين واللاّم، ويقال له: الأصمّ، لأنه كرّر حرف واحد، فشابه الأصمَّ، لأنّه يكرّر الحرف حتى يُسْمَع.) (نزهة الطرف ١٣).

(17) زيادة يقتضيها المعنى. انظر التعريفات للجرجاني ١٩٤.

(18) حاشية: (وزَلْزَل الله الأرْضَ زِلزَالاً وزَلْزَلَةً. والزَلازِل: الشدائد، والزُلْزِل: الأثاث و[المتاع].) (القاموس / زلزل).

(19) في نزهة الطرف (١٠): وشَدَّ الشيءُ، والأصل شَدُدَ، ولَبُبْتَ يا رجل: أي صِرْتَ لَبِيباً، ولَبُبْتَ تَلَبُّ، أكثر. وقال بعضهم: شَدَّ الشيءُ غير مستعمل. وإن كان صيغة (شديد) تقتضيه.

[فصل: المهموز].

المَهْمُوزُ: ما حَلَّتْ بفائِهِ أَوْ عَيْنِهِ أَوْ لاَمِهِ هَمْزَةٌ.

المهمـوزُ الفاءِ، يقـال [له][٢٠]: القِطْعُ، والمهموزُ العينِ، يقـالُ لَهُ: النَّبْرُ، والمَهْمُوزُ اللامِ ،يقال له: الهَمْزُ.

فالمهموز الفـاءِ يجيءُ من خَمْسَةِ أَبـوابٍ، نحو: أَخَـذَ يَأْخُـذُ، وأَدَبَ يَأْدِبُ، وأَبَىٰ يَأْبَىٰ، وأَرِجَ يَأْرَجُ، وأَسُلَ يَأْسُلَ.

والمهمـوزُ العينِ يجيء من ثلاثـةِ أبـوابٍ، نَحْـو: نَـأَىٰ يَنْـأَىٰ، ويَئِسَ يَيْئِسُ، ولَؤُمَ يَلْؤُمُ.

والمهموزُ اللاّمِ يجيءُ من أربعة أَبوابٍ، نَحْو: هَنَأَ يَهْنِىءُ[٢١]، وسَبَـأَ يَسْبَأُ/ وصَدِىءَ يَصْدَأُ، وجَرُؤَ يَجْرُؤُ. [ظ ٣]

[فصل: المثال]

المثالُ: هو ما حَلَّت بِفَائِـهِ واوٌ أَوْ يَاءٌ، نَحْوَ: وَعَدَ ويَسَـرَ. ثُمَّ المثالُ

---

(٢٠) زيادة لإتمام المعنى. ولم أجد مصطلح القِطْع في كتب اللغة والمعاجم. ولعلّه يعني ما يقطع منه أوّله وهو الهمزة عند صياغة الأمر منه، كقولك: أَخَذَ: خُذْ. وقد يكون لانقطاع الهمزة عمّا قبلها بشدّتها، وأطلق عليه الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد اسم «المقطوع». (ابن عقيل ٤/٢٧٦).

وسمّـاه الميداني: المهمـوز الأول ـ الفاء ـ ، والمهمـوز الأوسط، والمهموز العَجُـز. (نزهة الطرف ١٤).

(٢١) وفيها لغة أخـرى، وهي: هَنِىءَ يَهْنَأُ. (القـاموس / هنـأ)، وفيها: هَنُؤَ: يَهْنُؤُ ويَهْنَـأُ، وفيه أيضاً هَنَأَ يَهْنُؤُ، وهَنَأَ يَهْنَأُ.

(انظر في هذا النوع ابن عقيل ٤/ ٢٧٧).

يجيءُ من خَمسةِ أبوابٍ: كـ وَعَدَ يَعِدُ، ووَضَعَ يَضَعُ، ووَجِلَ يَيْجَلُ[٢٢] ووَرِثَ يَرِثُ، ووَسُمَ يَوْسُمُ، ووَجَدَ يَجُدُ ـ لغةٌ عامريَّةٌ ـ[٢٣].

[فصل: الأجوف]

الأَجْوَفُ: هو ما كان عَيْنُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، كـ قَالَ وبَاعَ، يقالُ له «أجوف» لخُلُوِّ[٢٤] جوفِهِ من الحَرْفِ الصحيحِ، أوْ لوقوعِ حَرفِ العِلَّة في جَوْفِهِ. ويقال: ذو الثلاثة أيضاً، لصَيْرُورَتِهِ على ثَلاثةِ أَحْرُفٍ في المُتَكَلِّمِ، كـ: قُلْتُ.

وله ثلاثةُ أبنيةٍ:

فَعَلَ يَفْعُلُ، كَـ: قَالَ يَقُولُ.

وفَعَلَ يَفْعِلُ، كَـ: بَاعَ يَبِيعُ.

وفَعَلَ يَفْعَلُ، كَـ: خَافَ يَخَافُ.

ونحو: فَعُلَ يَفْعُلُ، كَـ: طَالَ يَطُولُ. شاذٌّ[٢٥].

---

(٢٢) في الأصل: يَجَلُ، وهو تحريف.
«وفي هذه لغات، أجودها: يَوْجَلُ، ومنهم من يقول: يَاجَلُ، فيقلب الواو ألفاً، ومنهم من يقول: يَيْجَل، فيقلبها ياء، ومنهم من يكسر أوّله، فيقول: يِيْجَل». (الجمل ٤٠٨)، وذكر أبو البركات الأنباري لغاتها الأربع أيضاً في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف (م١١٢)، ونزهة الطرف ٥٩.
والأخيرة ـ بكسر الياء ـ لغة بني تميم ،وكذلك يَيْجَل، بفتحها. (معاني القرآن للأخفش ٣٧٩). و«يَوْجَل» لغة أهل الحجاز. (انظر سيبويه ٤/ ١١١ ـ ١١٢).

(٢٣) وسائر العرب يقولون: وَجَدَ يَجِدُ، وشاهد اللغة العامرية قول لبيد بن ربيعة العامري:
لو شئت قد نقعَ الفؤادُ بِشَرْبَةٍ   تدعُ الصواديَ لا يَجُدْنَ غليلا.
(نزهة الطرف ١٠، والممتع ١/ ١٧٧).

(٢٤) في الأصل «لخو» وهو تحريف.

(٢٥) هي عند بعض العلماء من باب: نَصَرَ يَنْصُرُ، كَـ: قال: يقول.
(انظر في ذلك نزهة الطرف ٩).

[فصل: الناقص]

الناقصُ: هو ما كانَ لامُهُ حرفَ عِلَّةٍ، واواً كـانَ أَوْ ياءً، كـ : دَعَـا[٢٦] وَرَمَى. ويقال له: ذو الأربعةِ، لصيرورَتِهِ على أربعةِ أَحْـرُفٍ في المتكلمِ، وهو: دَعَوْتُ ورَمَيْتُ.

وله خمسةُ أَبنيةٍ:

فَعَلَ يَفْعَلُ، كـ : رَعَى يَرْعَى.

[وفَعَلَ يَفْعُلُ. كـ : دَعَا يَدْعُو].

[وَفَعَلَ يَفْعِلُ، كـ : رَمَى يَرْمِي][٢٧].

وفَعِلَ يَفْعَـلُ، كـ : بَقِيَ يَبْقَى.

وفَعُلَ يَفْعُلُ، كـ : سَرُوَ يَسْرُو.

ولا يجيء «فَعِلَ يَفْعِلُ»، بكسر العين فيهما.

[فصل: اللفيف]

اللفيفُ: هو كل كلمة اجتمع فيه حرفاً[٢٨] عِلَّةٍ.

المقرون منه: ما آعتلَّ عينُهُ ولامُهُ، كـ : قَوِيَ.

والمفروق منه: ما آعتـلَّ فاؤُهُ ولامُهُ، كـ : وَعَى.

ونحو: وَيْل، ويَوْم من المقرون في الاسم لا غير[٢٩].

---

(٢٦) في الأصل: دعى.

(٢٧) زيادة لإتمام الأبنية الخمسة التي ذكرها المصنف.

(٢٨) في الأصل: «عه حرف علة»، وهو تحريف، والأصح أن يقول: اجتمع في أصوله حرفا علّة.

(٢٩) أقـول: في المعاجم غيـر هذين من الأسمـاء، كَـ: وَيْب، ووَيْج ووَيْح ووَيْس ووَيْن (العنب الأسود)، ووَيْنة (الزبيب الأسود).

ويَوْح (اسم من أسماء الشمس)، وربّما وجد غيرها أيضاً.

وللفيفِ المقرونِ بناءَانِ: فَعَل يَفْعِل، [وفَعِـلَ يَفْعَل][٣٠]، كـ : طَـوَى يَطْوِي، وطَوِيَ يَطْوَىٰ طَيّاً وطَيّـةً. وكذا للمفـروقِ، كـ وَقَى يَقِي وِقَاءً، ووَلِيَ يَلِي وِلاءً[٣١].

* * *

(٣٠) زيادة يقتضيها إتمـام المعنى، ومن أمثلتها: غَـوِيَ يَغْوىٰ وقَـوِيَ يَقْوىٰ، وعَيِيَ يَعْيَىٰ. ومن أمثلة الـوزن الأول: عَوَىٰ يَعْـوِي، وحَوىٰ يَحْـوِي وذَوىٰ يَذْوِي، ونَـوىٰ يَنْـوِي. (شرح ابن عقيل ٤/ ٣٠٩).

(٣١) يقصد أنَّ المفروق له بنـاءان أيضاً كالمقرون، وهما: «فَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ».

[الأفعال المنشعبـة][1]

[و٤] والمُنْشَعِبَةُ: هي ما زادت على ثـلاثةِ أحـرفٍ أصولٍ أوْ/ على أربعـةِ أصولٍ، ويسمّى « المزيد » فيهما.

والزائد مـا سقط في بعض تصاريف الكلمـة، كـ واو «قُعُود» فُقِـدَ في «قَعَدَ»، وكـ ألف «ضَارِب»، فُقِدَ في «ضَرَبَ». ومـا ثبت فهو أصلي. وعين «قُلْتُ[2] وبِعْتُ» ثابت تقديراً.

وأبنيتها[3] من الثلاثي ثمانية عشر بناءً، على:

[١] ـ **أَفْعَلَ يُفْعِلُ**، كـ : أَخْرَجَ يُخْرِجُ.

[٢] ـ **وفَعَّلَ يُفَعِّلُ**، كـ : قَطَّعَ يُقَطِّعُ.

[٣] ـ **وفَاعَلَ يُفَاعِلُ**، كـ : قَاتَلَ يُقَاتِلُ.

[٤] ـ **وٱنْفَعَلَ يَنْفَعِلُ**، كـ : ٱنْصَرَفَ يَنْصَرِفُ.

[٥] ـ **وٱفْتَعَلَ يَفْتَعِلُ**، كـ : ٱحْتَقَرَ يَحْتَقِرُ.

[٦] ـ **وتَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ**، كـ : تَفَضَّلَ يَتَفَضَّلُ.

[٧] ـ **وتَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ**، كـ : تَضَارَبَ يَتَضَارَبُ.

[٨] ـ **وٱفْعَالَّ يَفْعَالُّ**، كـ : ٱحْمَارَّ يَحْمَارُّ.

---

(١) يقصد بالمنشعبة: الأفعال المزيدة، أو ذوات الزوائد (نزهة الطرف ١١).

(٢) في الأصل «قلبت» وهو تحريف.

(٣) في الأصل «وأبنتها» وهو تحريف.

[٩] - وٱفْعَلَّ يَفْعَلُّ، كـ : ٱحْمَرَّ يَحْمَرُّ.
[١٠] - وٱفْعَوْعَلَ يَفْعَوْعِلُ، كـ : ٱعْشَوْشَبَ يَعْشَوْشِبُ[٤].
[١١] - [وٱفْعَوَّلَ يَفْعَوِّلُ، كـ : ٱجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ][٥].
[١٢] - وٱسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ، كـ : ٱسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ.
[١٣] - وٱفْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ، كـ : ٱقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ[٦].
[١٤] - وفَوْعَلَ يُفَوْعِلُ، كـ : حَوْقَلَ يُحَوْقِلُ.
[١٥] - وفَيْعَلَ يُفَيْعِلُ، كـ : بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ.
[١٦] - وفَعْلَىٰ يُفَعْلِي، كـ : سَلْقَىٰ يُسَلْقِي[٧].
[١٧] - وٱفْعَنْلَىٰ يَفْعَنْلِي، كـ : اغْرَنْدَىٰ يَغْرَنْدِي[٨].
[١٨] - وفَعْلَلَ يُفَعْلِلُ، كـ : جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ.

الـرباعي : وللربـاعي المجرد بنـاءٌ واحـدٌ، كـ : دَحْرَجَ يُـدَحْرِجُ، ودَرْبَـخَ يُدَرْبِخُ[٩].

---

(٤) سقطت من الأصل، وجاء مكانها: إجْـلَوَّذَ يَجْلَوِّذ، وهو خطأ وسهو.
(٥) زيادة لإتمام الأبنية الثمانية عشر، إذ سقط هذا البناء من الأصل سهوا.
ومعنى اجْلَوَّذ: مضى وأسرع، أو امتدّ ودام.
(٦) اقعنسس: تأخّر ورجع إلى الوراء.
(٧) سلقاه: ألقاه على جنبه أو على ظهره، وتُروى بالصـاد، والسين أكثر وأعلى. (اللسـان / سلق).
(٨) اغْرَنْدَىٰ اغْرِنْدَاءً، واغْـرَنْتَى اغْرِنْتَـاءً، واسْرَنْـدىٰ اسْرِنْـدَاءً: إذا علا أحـدٌ الآخر وغلبـه بالشتم والضرب والقهر.
ويقـال: اغرنـدى عليه واغـرنداه، ومثلهـا الفعلان المـذكوران الآخـران. (اللسان / غرند).
(٩) دربخ : طأطأ رأسه وبسط ظهره. وذكر ابن جنّي أنّ الأفعال الرباعية المبنيـة للفاعـل لا تكون إلّا على مثال «فَعْلَل» فقط (المنصف ١ / ٢٨ ، وشرح الشافية ١/ ١١٣).

وللمنشعبةِ منه ثلاثةُ أبنيةٍ:

[١] ـ تفَعْلَلَ، كـ : تَدَحْرَجَ.

[٢] ـ وافْعَنْلَلَ، كـ : احْرَنْجَمَ[١٠].

[٣] ـ وافْعَلَلَّ، كـ : اقْشَعَرَّ.

أبنيـة المنشعبـة من الثـلاثي الملحق[١١] بِفَعْلَلَ: شَمْلَلَ، وحَـوْقَـلَ، وبَيْطَرَ، وجَهْوَرَ وقَلْنَسَ، وقَلْسَىٰ[١٢].

وبتَفَعْلَلَ: تَجَوْرَبَ يَتَجَوْرَبُ، وتَجَلْبَبَ، وتَشَيْطَنَ، وَتَـرَهْـوَكَ[١٣].

[ظ ٤] وبافْعَنْلَلَ: اقْعَنْسَسَ/ واسْلَنْقىٰ[١٤].

---

(١٠) احْرَنْجَمَ القوم: اجتمعـوا، واحْرَنْجَمَ فـلان: أراد أمراً ثم رجـع عنه. (وانـظر شرح الشافية ٢/ ١١٣).

(١١) معنى الإلحـاق في الاسم والفعل أن تـزيد حـرفاً أو حـرفين على تركيب زيـادة غيـر مطردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمـة أخرى في عـدد الحروف وحركـاتها المعيّنـة والسكنات... (شـرح الشافيـة ١/ ٥٢ وانظر المنصف ١/ ١٣).

(١٢) يلحق من الثلاثي بالرباعي المجرد ـ أي بزيـادة حرف في الثـلاثي ـ ثمانيـة أبنية، ذكـر المصنف منها ستة، هي: فَعْلَلَ (شَمْلَلَ)، وفَوْعَلَ (حَـوْقَلَ)، وفَيْعَـلَ (بَيْطَرَ)، وفَعْـوَلَ (جَهْوَرَ)، وفَعْنَلَ (قَلْنَسَ)، وفَعْلَىٰ(قَلْسَىٰ): بمعنى غَثَتْ نفسه، أو فاض الإناء، أو أكـثر من شـرب النبيذ). والـوزنان البـاقيان، همـا: فَعْيَلَ، نحـو شَرْيَفَ، وفَنْعَـلَ، نحـو: سَنْبَلَ. (شرح ابن عقيل ٤/٢٦١).

(١٣) تَرَهْوَكَ: مشى كأنه يموج في مشيته.
وقد ذكر المصنف أربعة أبنية ملحقة بالرباعي المزيد بـواحد، وهي: تَفَـوْعَلَ، وتَفَعْلَلَ، وتَفَيْعَلَ، وتَفَعْوَلَ.
وبقي ثلاثة أبنية، وهي: تَمَفْعَلَ: تَمَنْدَلَ، تَفَيْعَلَ: تَـرَهْيَأَ، وتَفَعْـلَىٰ: تَقَلْسَىٰ. (شرح ابن عقيل ٤/٢٦١).

(١٤) بقي من الأبنية الملحقة بالرباعي المزيد فيه حرفان وهـو (افْعَنْلَلَ)، بناء ثـالث لم يذكـره المصنف، وهو: افْتَعْلَىٰ: كاسْتَلْقىٰ. (نفسه ٤/٢٦١).

وغير الملحق الموازن للرباعي[١٥]، نحو أَخْرَجَ، وكَرَّمَ، وحَاسَبَ.

وغيـر الموازن[١٦]: انْـطَلَقَ، واقْتَــدَرَ، وتَعَهَّـدَ، وتَغَافَـلَ، واسْتَخْـرَجَ، واحْمَارَّ، واسْوَدَّ، واعْشَوْشَبَ، واجْلَوَّذَ، فهذه أربعةٌ وعِشرونَ بناءً.

* * *

---

(١٥) يعني الثلاثي المزيد بواحد حتى وازى الرباعي بعدد حروفه بعـد الزيـادة، والزيـادة فيه لمعنًى لا للإلحاق. (شرح الشافية ١/٨٣).

(١٦) الثلاثي المزيد بحرفين أو ثلاثة، وبذلك زاد على الرباعي الأصلي.

المعاني في الأفعال

فَـ فَعَـلَ: لمعانٍ كثيـرةٍ، وباب المُغَـالَبَةِ[1] يُبْنَى على «فَعَلْتُـهُ أَفْعَلُهُ»، نحـو: كَـارَمَنِي فَكَـرَمْتُـهُ أَكْـرُمُـهُ، إلاّ بـاب وَعَـدْتُ[2] وبِعْتُ ورَمَيْتُ، فـإنَّ «أَفْعِلُهُ»[3] بالكسر.

و فَعِـلَ يكثـر فيـه العلل والأحـزان والأضـداد، كـ سَقِمَ، ومَـرِضَ، وحَزِنَ، وفَرِحَ، وتجيءُ الألوانُ والعيوبُ والحلى كلها عليه. وقـد جاء أَدِمَ، وسَمِـرَ، وعَجِفَ، وحَمِقَ، وخَرِقَ، وعَجِمَ، وَرَعِنَ، بالكسر والضمّ[4].

وفَعُلَ لأفعال الطبائـع ونحوهـا، كحَسُنَ، وقَبُحَ، وكَبُـرَ، وصَغُرَ، فمِنْ ثَمَّ كان لازماً، وشذّ رَحُبَتْكَ الدارُ أيْ رَحُبَتْ بك[5].

---

(١) في الأصل «المغابلة»، وقد تكون «المغالبة» كما أثبتناها (شرح الشـافية ١/٧٠)، وحـرّفت، وقد تكون المقابلة بالقاف، وتعني المغالبة.

(٢) في الأصل «واعدت» وهو تحريف بزيادة الألف.

(٣) يعني: مضارعه. وقد وردت هذه الفقرة بتمامها في شافية ابن الحاجب، وأضـاف إليها: شَاعَرْتُه فَشَعَرْتُهُ ،عن الكسائي. (شرح الشافية ١/٧٠).

(٤) ونقل ابن الحاجب هذه الفقرة بتمامها أيضاً. (شرح الشافية ١/ ٧١).

(٥) مرّ التعليق عليها من باب أبنية الأفعال، وأورد ابن الحاجب هذه الفقرة بتمـامها، وزاد عليها قليلاً. (شرح الشافية ١/ ٧٤).

وأَفْعَلَ [٦] للتعدية غالباً. نحو: أَجْلَسْتُهُ. وللتعريضِ، نحو: أَبَعْتُهُ. وللصيرورةِ ذا كذا، نحو: أَغَدَّ البَعِيرُ، ومنه: أَحْصَدَ الزَّرْعُ[٧]. ولوجوده عليها[٨]، نحو: أَحْمَدْتُهُ وأَبْخَلْتُهُ. وللسَّلْبِ[٩] نحو: أَشْكَيْتُهُ. وبمعنى فَعَلَ، نحو قِلْتُهُ وأَقَلْتُهُ[١٠].

وفَعَّلَ للتكثيرِ غالباً، نحو: غَلَّقْتُ، وقَطَّعْتُ، وجَوَّلْتُ، وطَوَّفْتُ. وللتعديةِ، نحو: فَرَّحْتُهُ، ومنه فَسَّقْتُهُ. وللسَّلْبِ. نحو: جَلَّدْتُ البعيرَ، وقَرَّدْتُهُ[١١]. وبمعنى[١٢]: «فَعَلَ»، نحو زِلْتُهُ وزَيَّلْتُهُ[١٣].

وفَاعَلَ لنسبةِ أَصلِهِ إِلىٰ أَحدِ الأَمرينِ متعلقاً بالآخرِ للمشاركةِ صريحاً، فيجيءُ العكسُ ضِمْناً، نحو ضَارَبْتُهُ وشَارَكْتُهُ، ومِنْ ثَمَّ جاءَ غيرُ المتعدي متعدياً، نحو: كَارَمْتُهُ، وشَاعَرْتُهُ، والمتعدِّي إِلى واحدٍ مغايرٌ للمُفَاعَلِ إلى آثنينِ، نحو: جَاذَبْتُهُ الثَّوْبَ، بخلافِ شَاتَمْتُهُ. / ويمعنى [و ٥] «فَعَّلَ»، نحو: ضَاعَفْتُ. وبمعنى «فَعَلَ»: سَافَرْتُ[١٤].

---

(٦) تسمى همزته همزة النقل وهمزة التعدي (نزهة الطرف ١٤).

(٧) ويقال هو في معنى: الحينونة والبلوغ، أي بلغ الحصاد. (نزهة الطرف ١٤، وشرح الشافية ١/ ٨٩).

(٨) في الأصل «عليهما» والصواب ما أثبتناه (انظر شرح الشافية ١/ ٩٠).
ويقال: هو للدلالة على المصادفة. (شرح ابن عقيل ٤/ ٢٦٣).

(٩) في الأصل «وللسّب» وهو تحريف، ومعنى السّلب: أزلت شكواه (ابن عقيل ٤/ ٢٦٣)، وسَلَبْتُها.

(١٠) ونقل ابن الحاجب هذه الفقرة بتمامها، لكنه قال «ولوجوده على صفة» بدلاً من «ولوجوده عليهما» هنا. (شرح الشافية ١/ ٨٣).

(١١) جَلَّدْتُ البعير: أَزَلْتُ جِلْدَهُ، وقَرَّدْتُهُ: أَزَلْتُ قُرَادَهُ. (شرح الشافية ١/ ٩٤).

(١٢) في الأصل «والمعنى» وهو تحريف.

(١٣) ونقل ابن الحاجب هذه الفقرة بتمامها أيضاً. (شرح الشافية ١/ ٩٢).

(١٤) وأورد ابن الحاجب هذه الفقرة بتمامها أيضاً. (شرح الشافية ١/ ٩٦).

وتَفَاعَلَ لِمُشَارَكَةِ أَمْرَيْنِ فصاعداً في أصلهِ صريحاً، نحو: تَشَارَكَ، ومِنْ ثَمَّ نقصَ مفعولاً عن «فَاعَلَ»، وليدلَّ على أنَّ الفاعلَ أظهر أنَّ أصلَه حاصلٌ له، وهو مُنْتَفٍ، نحو: تَجَاهَلْتُ وتَغَافَلْتُ[١٥].

وتَفَعَّلَ لمطاوعة «فَعَّلَ»، نحو: كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ. وللتَكَلُّفِ[١٦]، نحو: تَشَجَّعَ وتَحَلَّمَ. وللاتِّخاذِ، نحو: تَوَسَّدَ. وللتَجَنُّبِ، كتحَرَّجَ، وتَهَجَّلَ[١٧].

وانْفَعَلَ لازم، مطاوعُ «فَعَلَ»، نحو: كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ، وجاز نحوُ: أَزْعَجْتُهُ فَانْزَعَجَ، قليلاً[١٨]. ويختصُّ بالعلاجِ والتَأثيرِ، ومِنْ ثَمَّ قيلَ: انْعَدَمَ خطأً انْفَقَدَ.

وافْتَعَلَ للمطاوعةِ غالباً، نحو: غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ. وللاتِّخاذِ، نحو: اِطَّبَخَ واشْتَوَى[١٩]. وللتَّصَرُّفِ[٢٠] نحو: اكْتَسَبَ. وللمُفَاعَلَةِ، نحو: اجْتَوَرُوا[٢١]، واخْتَصَمُوا.

---

(١٥) كما أورد ابن الحاجب هذا الكلام نفسه، لكنه أضاف في نهايته (وبمعنى «فَعَلَ»، نحو توانَيْتُ، ومطاوع «فَاعَلَ» نحو بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ). واستند ابن الحاجب الفعل «تشارك» إلى ألف الاثنين.

(١٦) في الأصل «وللتكليف» وهو تحريف. (شرح الشافية ١/ ١٠٤).

(١٧) تَهَجَّلَ: تجَنَّبَ إضاعة المال، أو الرمي، أو تَجَنَّبَ الوقوع في عرض غيره، (القاموس / هجل). ولم يورد ابن الحاجب هذه الكلمة، ولكنه أورد الفقرة كلها، وأضاف إليها: «وللعمل المتكرر في مهلة، نحو: تَجَرَّعْتُهُ، ومنه: تَفَهَّمَ، وبمعنى اسْتَفْعَلَ نحو: تَكَبَّرَ وتَعَظَّمَ». (شرح الشافية ١/ ١٠٤).

(١٨) أي أنَّ مطاوعته لصيغة «أَفْعَلَ» قليلة.

ذكرها ابن الحاجب. (شرح الشافية ١/ ١٠٨) وذكر الفقرة كلها باستثناء الكلمة الأخيرة.

(١٩) يعني اتخذ الطبيخ، واتَّخذ الشواء.

(٢٠) يعني التصرّف: باجتهاد ومبالغة، وذكر الرضي أنه الاجتهاد والاضطراب في تحصيل أصل الفعل. (شرح الشافية ١/ ١١٠).

(٢١) بمعنى تفاعل: فَاجْتَوَرُوا: تَجاوَرُوا، أي جَاوَرَ بعضُهم بعضاً.

وٱسْتَفْعَلَ للسُّؤالِ[٢٢] غالباً إمَّا صريحاً، نحو: ٱسْتَكْتَبْتُهُ، أَوْ تَقْدِيراً، نحو: ٱسْتَخْرَجْتُهُ. وللتَحوُّلِ، نحو: ٱسْتَحْجَرَ الطينُ، و(إِنَّ الْبُغَاثَ بأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ)[٢٣]. وبمعنى «فَعَلَ»، نحو: قَرَّ واسْتَقَرَّ[٢٤].

وافْعَوْعَلَ مُبَالَغَة «فَعُلَ» و«أَفْعَلَ»، كاخْشَوْشَنَ، واعْشَوْشَبَ[٢٥].

وافْعَوَّلَ مثلُه في المبالغة، نحو[٢٦]: اعْلَوَّطَ، واخْرَوَّطَ، واجْلَوَّذَ[٢٧].

وافْعَلَّ وافْعَالَّ لـلألـوانِ والعُيـوبِ، نحـو: ابْيَضَّ وابْيَـاضَّ، واعْـوَرَّ واعْوَارَّ، وافْعَالَّ أَبْلَغُ[٢٨].

* * *

وقد أورد ابن الحاجب هذه الفقرة أيضاً، مع تقديم التَفَاعُل على التصرف، ولم يذكر «اختصموا». (شرح الشافية ١/ ١٠٨).

(٢٢) يعني به الطلب.

(٢٣) مثل يضرب للضعيف يصير قويّاً، وللذليل يعزّ بعد الذلّ، أو يضرب للّئيم يرتفع أمره، وقيل: معناه «مَن جاورنا عزّ بنا». (اللسان / بغث). وانظر مجمع الأمثال ١/ ١٠.

(٢٤) أورد ابن الحاجب هذه الفقرة بتمامها أيضاً. (شرح الشافية ١/ ١١٠).

(٢٥) اخْشَوْشَنَ مبالغة خَشُنَ، واعْشَوْشَبَ: مبالغة أَعْشَبَ.

(٢٦) مكررة في الأصل.

(٢٧) اعْلَوَّطَ البعيرَ أو المهرَ: ركبه عرياً بلا خطام، اخْرَوَّطَ: أسرع في سيره. واجْلَوَّذَ أسرع في السير.

(٢٨) ذكر ابن الحاجب هذه الأوزان الأربعة الأخيرة وأمثلتها بتصرف يسير (شرح الشافية ١/ ١١٢ - ١١٣).

[المصـدر]

المصدر ما دلَّ على الحـدث لا غير. ويسمى حدثاً، وحدثاناً، واسْم معنى[1].

* * *

(١) انـظر الأصول في النحـو لابن السـراج ١/ ٤١، ١٦٢. وسمّـاه المُبَـرِّد اسم الفعـل، المقتضب (٣/ ٦٨، ٤/ ٢٩٩) أو الاسم الدال على مجرد الحدث (أوضح المسـالك ٢/ ٢٤٠) أو اسم الحدث الجاري على الفعل (شرح الشذور ٣٨١، والجامع الصغير في النحو ٧٧). وقيل: المصدر موضوع للحدث. . . (الكليات لأبي البقاء ٤/ ٢٠٥) والمصدر هو الحدث (شرْح التصريح ٢/ ٦١).

[الفعـل]

الفعل ما دلَّ على الحدث مع أَحد الأَزمنةِ.

فـ الماضي : ما دلَّ على زمان قبل زمان إِخبارِك، ويسمى/ غابراً[1]، [ظ ٥] وهو مبني على الفتح، كفَعَلَ، ما لم يتصل به ضمير جماعة الرجال، فإِن اتصل يُضَمُّ الآخرُ، نحو: ضربُوا، كما يُسَكَّنُ ذلك بالضمائرِ التي في نحو: ضَرَبْنَ وضَرَبْتِ.

و المضارع: مادل على زماني الحالِ والاستقبال، ويسمى حاضراً[2] أَو مستقبلاً، كيَفْعَلُ، ويعرف بأَن تتعقب[3] على أُولـه الهمزة والنون والتاء

(١) انظر في تعريفه كتاب الأنموذج في النحو للزمخشري ٩٦، وشرح المفصل ٧/ ٥، ومقابل هـذه الكلمة في المخطوطة في أعلى يمين الصحيفة ختم دار الكتب الوطنية الظاهرية.

(٢) في الأصل غابراً، (انظر الأصول لابن السراج ١/ ٤١، ١٦٢). وقد يكون مصطلح الغابر صحيحاً كما استخدمه الجرجاني والميداني، إذ ذكر ابن منظور أنّ الغابر: الماضي والباقي، فهو من الأضداد. (اللسان / غبر).

وفي نزهة الطرف: «ويقولون للماضي: غابر وماض، وللمستقبل: مضارع وغابر ومستقبل». (نزهة الطرف ٤).

(٣) لعلها تتعاقب، وفي الأنموذج للزمخشري (٩٧): «هو ما اعتقب في صدره إحدى الزوائد الأربع». وانظر شرح الملوكي ٦٢، وشرح المفصل ٧/ ٦.

والياء. ويكون آخره مرفوعاً ومنصوباً ومجزوماً، ما لم يتصل به ضمير جماعة النساء، نحو: يَضْرِبْنَ[٤].

والأمرُ: ما دلَّ على الزمان الآتي، كافْعَلْ، وليَفْعَلْ[٥]، وهو مبني على السكون بغير اللَّام، ومأخوذ من المضارع، وطريق أخذه[٦] أَنْ تبتدىءَ[٧] بالثاني متحرّكاً فيستغنى عن الهمزة [وأخواتها][٨]، كدَحْرِجَ في يُدَحْرِجُ. وإنْ كانَ ساكناً فآجْلِبِ الهمزةَ مضمومةً لو ضُمَّت عين المضارع، نحو: انْصُرْ في يَنْصُرُ، ومكسورةً لو كُسِرَتْ هي أو فُتِحَتْ، نحو: إِضْرِبْ و: آمْنَعْ، في: يَضْرِبُ ويَمْنَعُ. فَأَمَّا أَكْرِمْ بفتح الهمزة في: يُكْرِمُ، فلأنَّ الأصل فيه: يُؤَكْرِمُ، بالهمزة، حذفت لاستثقال توالي الهمزتين[٩].

---

(٤) فيبنى على السكون. وما لم تتصل به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، فيبنى على الفتحة (سيبويه ٣/ ٥١٨ - ٥١٩).

وثمة خلاف بين النحويين حول بنائه وإعرابه في حال مباشرة نون التوكيد آخره أو عدم مباشرتها. (شرح ابن عقيل ١/ ٣٩)، ويبدو أنّ عبد القاهر اختار إعراب المضارع وعدم بنائه إن اتصلت به نون التوكيد.

(٥) في الأنموذج للزمخشري: الأمر: هو ما يأمر به الفاعلُ المخاطبَ على مثال «افْعَلْ».. .، وباللّام، نحو: لِيَضْرِبْ. . . (٩٧ - ٩٨)، وانظر شرح المفصل ٧/ ٥٨، ٥٩.

(٦) في الأصل «آخره» وهو تحريف وتصحيف.

(٧) في الأصل تبتدأ.

(٨) نقصد (بأخواتها) حروف المضارعة الثلاثة الأخرى، وهي النون والياء والتاء.

(٩) ذكر الميداني أنهم حذفوا الهمزة لأن ذلك مستثقل عندهم، لئلّا يختلف طريق الفعل، وفتحوا الهمزة فرقاً، وربما استعمله الشاعر على الأصل، كقوله:

.... فإنَّه أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا (المقتضب ٢/ ٩٨).

وكقوله: «وَصَالِيَاتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْن» (سيبويه ١/ ٣٢، ٤٠٨، ٤/ ٢٧٩، والمنصف ١/ ١٩٢، نزهة الطرف ٢٧).

ولا عبرةَ بالضَمَّةِ والكسرة العارضتين المنقولتين في: إِمْشُوا، وأُغْزِي، أَصلُهُمَا: إِمْشِيُوا، وأُغْزُوِي. وقوله تعالى: ﴿وقَرْنَ فِيْ بُيُوتِكُنَّ﴾[10] من «إِقْرَرْنَ» نقلت حركة الراءِ إلى القافِ، وحذفت إحدى الراثين لالتقاءِ الساكنين[11]، وحذفت الهمزة للاستغناء عنها، فصار قَرْنَ، أَوْ هو من وَقَرَ يَقِرُ/ ، لأَنَّ الواوَتحذفُإذا وقعت بين ياءٍ وكسرةٍ[12]. [و٦]

و النهي[13]: ما آنجزم بـ«لا»، نحو: لا تَفْعَلْ، وهو الحمل على الامتناع، كما أَنَّ الأمرَ الحملُ على الفعلِ.

و النفي: ما لم ينجزم بـ«لا»، نحو: لا يَفْعَلُ، ومعناه الإخبارُ عن معدوم.

و الجحد[14]: ما انجزم بـ«لَمْ» نحو: . . . . .[15].

---

(١٠) الأحزاب ٣٣.

(١١) في الأصل «الساكنان»، وهو تحريف.

(١٢) هذه علة البصريين، وللكوفيين علّة أخرى. (انظر كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف م١١٢).

(١٣) ذكر ابن يعيش أنّ «لا تفعلْ» بناء يختصّ به النهي، وزمانه المستقبل. (شرح الملوكي ٦٣).

(١٤) الجحد: هو نفي ما في القلب ثباته، وإثبات ما في القلب نفيه، وليس بمرادف للنفي من كل جهة .(الكليات لأبي البقاء الكفوي ٢/ ١٧٨).
والجحد في المعاجم: إنكار الشيء مع العلم به.
وقال الكفوي: «والنافي إن كان صادقاً يسمّى كلامه نفياً، ولا يسمى جحداً، وإن كان كاذباً يسمى جحداً ونفياً». (الكليات ٤/ ٣٣٤).
والجحد مصطلح كوفي. (معاني القرآن للفراء ١/ ٥٢، ١١٧، ١٧٥ وغيرها) وانظر كتاب حروف المعاني للزجاجي ـ الدراسة ٣٢). وانظر الجحود بلم، والنفي بلا (نزهة الطرف ٤٦).

(١٥) سقط من الأصل كلام، لعله: «لم يفعل».

[و المتعدِّي][16]: ما جاوز الفاعـل، كنَصَرْتُـهُ، وضَرَبْتُـهُ، ويُسَمّى واقعاً ومجاوزاً.

و اللازم: ما يلزم الفاعل فلم يتجاوزه، نحو: قَامَ وقَعَدَ، ويسمّى غير واقعٍ، ومطاوعاً، وهو: يَصْبِرُ، وكَرُمْتُ[17]، ومَرَرْتُ بزَيْدٍ.

و المتصرّف: ما يجيء له الأَمثلة[18].

و الجامد: بخـلافه، كنِعْمَ وبِئْسَ، وعَسَىٰ، ولَيْسَ، وحَبَّـذَا، وفِعْـلَي التعجبِ.

و المبني للفـاعـل: مـا فتـح أَوّلـه، كخَـرَجَ[19]، نحـو: آنْـطَلَقَ، وآسْتَخْرَجَ، ولا عبرة للهمزة لأَنَّها تسقط في الدَّرْجِ.

ومن المضارع: ما فتح أَوّله، كيَضْرِبُ ويَسْتَخْرِجُ، إلاَّ في: «يُفَـاعِلُ، ويُفَعِّل، ويُفَعْلِلُ، ويُفْعِلُ»، فإنّ الأصل فيها[20] يُؤَفْعِلُ.

---

(16) زيادة تقتضيها سلامة المعنى وتمامه، إذ سقطت هي وما قبلها من الأصل.
وانظر في تعريفه شرح المفصل ٧/ ٦٢.

(17) في الأصل «وكرمة» بالتاء المربوطة، وهو تحريف.

(18) المقصود بالأمثلة: الماضي والمضارع والأمر.
وذكـر ابن يعيش أنّ المتصرّف مـا يـأتي منـه مضـارع واسم فـاعـل (شـرح المفصـل ٧/ ١١١، ١٢٧). وذكر عبد القاهر في غير هذا الكتاب: «أنّ معنى امتناع التصرّف أن لا يأتي من الماضي المضارعُ واسم الفاعل والأمر والنهي». (المقتصـد في شرح الإيضاح ١/ ٣٥٥).

(19) لعـلّ كلامـاً سقط بعدهـا، وقد يحسن «ومـا فتح ثـالثة في الأفعـال المبـدوءة بهمـزة الوصل».

(20) في الأصل «فيهما».

وللمفعول[21]: ما ضُمَّ أوّله، وفتح ما قبل[22] آخرِهِ في المُجَرَّدِ، أو المُنْشَعِبَةِ، كَيُضْرَبُ، غالباً من «فَعَلَ» بفتح العين في الماضي، وكسرها وضمّها، وفتحها في المضارع، على. . . .[23].

فَاعِل: كضَارِب، ونَاصِر، ووَاقِف[24]، وشَذَّ: حَرِيص، ومَلِك، ومِسْكِين[25]، وأَشْيَب، وبَيُّوت[26]، ومُشْتَمِل من اشْتَمَلَ[27] من القوم، ولُعَنَة[28].

---

(٢١) يقصد: المبنيّ للمفعول، أو ما لم يسمّ فاعله، أو المبنيّ للمجهول.
وذكر هنا بناء المضارع للمفعول وهو الذي يُفْتَح ما قبل آخره، أما الماضي فيكسر ما قبل آخره. وذكر المصنّف نفسه في كتابه (المقتصد) أنّ كل فعل بُنِيَ للمفعول به ضُمَّ الصدر منه إذا كان حرفاً يثبت في الوصل والابتداء. . . . فإن كان في أول الفعل همزة وصل كان الضمّ في أول المتحركات منه، . . . . وذلك لأجل أن الهمزة لا تثبت في الإدراج، وإنما تكون في الابتداء فقط، فلما كان كذلك جعل الضمة في أقرب المتحركات إلى الصدر. . . . وأما ضَمَّة الهمزة - في أُنْطُلِقَ وأُسْتُخْرِجَ فللإتباع، والمقصود ضمّ التاء. . . . وقولنا «بُنِيَ الفعل للمفعول به» دلالة على هذا التغيير، وإخبار بأنّ الفعل لمّا أُرِيدَ إسناده إلى المفعول بُنِيَ بناء مخصوصاً. المقتصد في شرح الإيضاح (١ / ٣٤٥).

(٢٢) «ما قبل» مكررة في الأصل.

(٢٣) هكذا في الأصل، ولعلّ فيه نقصاً، ويناسب في هذا المقام: «يُفْعَلُ، و . . .

(٢٤) في الأصل محرفة: «وواصعب».

(٢٥) في اللسان / سكن: «المِسْكين والمَسْكين (بكسر الميم وفتحها) والأخيرة نادرة، الذي لا شيء له، . . لأن مِسكين في معنى فاعل، . . . وهو مفعيل من السكون، مثل المنطيق من النطق».

(٢٦) أمر بيّوت: يبيّت عليه صاحبه، وخبز بائت وبيّوت. (اللسان / بيت). (وانظر بعض الشواذّ في شرح التصريح ٢ / ٧٨).

(٢٧) في الأصل «ومسمل من سمل» بالمهملتين، ولم أستطع الاهتداء على طول البحث، ولعلّ ما أثبتناه صواب.

(٢٨) اللُعَنَة (بفتح العين) الكثير اللعن للناس، واللُعْنَة (بإسكانها) الذي لا يزال يلعن لشرارته، الأول فاعل، والثاني مفعول. (اللسان / لعن).

و المبالغة منه: ضَرُوب، وفَرَّار، ومِحْرَب، ومِطْعَان، ومِنْطِيق[٢٩]، وخِطِّيب[٣٠]، وشذَّ من[٣١]/ «أَفْعَلَ»: دَرَّاك، حَسَّاس. ورَثَّاء[٣٢]، وجَبَّار، [ظ ٦] وأَلِيم، وسَمِيع، وبَصِير. وذلك يجيء غالباً من «فَعِلَ» بكسر العين في الماضي، وفتحها وكسرها في المضارع، على: فَعِلٍ، وفَعِيل، وفَاعِل، وأَفْعَل، كحَذِر، وسَمِين، وشَارِب، وأَقْرَع، وشَذَّ ضَرَّاب وعُرْيَان وضُحَكَة، وعَطْشَان مُبَالَغة عَطِش.

وأيضاً يجيء غالباً من «فَعُلَ» بِضمِّ العينِ في الماضي والمضارع على فَعِيل: كعَظِيم وكَرِيم وشَرِيف، وشَذَّ: سَهْل ومِلْح وجَبان وحَسَن وفَارِه وأَحْمَق.

ومن الرباعي[٣٣] والمنشعبة مطلقاً: تضعُ موضعَ حرف المضارع ميماً مضموماً، ويكسر ما قبل آخره، كـ: مُدَحْرِج، ومُكْرِم ومُتَدَحْرِج[٣٤]. وشَذَّ: مُسْهَب، وعَقُوق[٣٥]، ونَتُوج، وبَاقِل، ووَارِس، وعَاشِب، ومَاحِل،

(٢٩) في الأصل «ومنطق»، وفي اللسان / نطق: «المنطيق: البليغ».

(٣٠) هو خِطِّيب المرأة، والجمع خِطِّيبون. (اللسان / خطب).

(٣١) «وشذّ من» مكررة في الأصل.

(٣٢) في اللسان / رثي: امرأة رثّاءة ورثّاية: كثيرة الرثاء لبعلها، أو لمن يكرم عندها.

(٣٣) بعدها في الأصل: «ميماً مضموماً وتكسر ما قبل آخره كدحرج» وقد شطب الناسخ هذه العبارة بخط فوقها.

(٣٤) في الأصل «كدحرج ومكرم ومدحرج» وهو تحريف في الكلمة الأولى والثالثة.

(٣٥) من أَعَقَّت الفرس فهي عَقُوق إذا حملت (حاشية يس على شرح التصريح ٢/ ٧٩). وعُدّت هذه كلها شواذّ لأنها من أفعال رباعية أو ثلاثية مزيدة بواحدة، فخرجت صيغ اسم الفاعل منها على القياس المعروف المذكور.
ومثل: «مُسْهَب: مُحْصَن ومُلْفَج».

ويَافِع، ولاقِحَة[٣٦]، وثِنْي[٣٧]، وحِقّ[٣٨].

و اسم **المفعول**: ما دلَّ على من وقع عليه الفعل، وهو من الثلاثي على وزن المفعول لفظاً أو تقديراً، كـ: مَنْصُور، ومَقُول. وشَذَّ: قَتِيل، ونَفَض[٣٩]، وذِبْح[٤٠]، وهُزْأَة[٤١] بالتسكين.

ومن الرباعي والمنشعبة مطلقاً تضع موضع حرف المضارعة ميماً مضموماً، وتفتح ما قبل آخره، كمُدَحْرَج، ومُكْرَم، ومُتَدَحْرَج.

ونحو: مُخْتَار ومُحَاب[٤٢] ومُضْطَرّ، يَصْلُحُ فَاعِلاً ومَفْعُولاً، بتقدير كسر العين وفتحها.

و اسم **زمان الحدث ومكانه**: يبنى على «مَفْعَل» بفتح الميم والعين

---

(٣٦) ريح لاقِح كسرٌ كاتِم وماء دافِق، فجاز فاعل لِمُفْعِل، إذ لم يزد البناء على الفعل، ورياح لواقح لا مَلاقح، وهو من النوادر (اللسان / لقح).

(٣٧) الثّنِيّ من النوق أو النساء إذا وضعت بطنين، وولدها الثاني ثِنْيُها، والجمع ثُناء (عن سيبويه) وأثناء. (اللسان / ثني).

(٣٨) الحِقّ: مَن وصل إلى سنّ البلوغ، ومن أولاد الإبل ما وصل إلى سنّ الثالثة أو الرابعة واستحق أن يُرْكَب ويُحْمَل عليه، والمؤنث حِقّة، والجمع حقاق. (اللسان / حقّ).

(٣٩) ما تساقط منه الورق أو الثمر، وهو «فَعَلٌ» بمعنى مفعول (اللسان / نفض).
وفي شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه: «قَنَص» (شرح الأشموني ٢/ ٣١٥-٣١٦).

(٤٠) بمعنى المذبوح، أو ما أُعدّ للذبح، قال تعالى «وفديناه بِذِبْحٍ عظيم».
ومثلها السِّفْر والزِّبْر (شرح الشافية ١/ ١٦٢، واللسان / ذبح).

(٤١) هُزْأَة: بتسكين الزين: يهزأ به، فهو مفعول.
وهُزَأَة (بفتحها): يهزأ بالناس. (اللسان / هزأ).

(٤٢) ومثلها: متحابّ، ومعتدّ ومنصبّ ومنجاب، فهي جميعها تصلح فاعلا ومفعولا.

[و ٧] من: يَفْعُلُ/ بضمِّ العين، كمَقْتَلِ الحسين رضي الله عنه، لزمان القتل ومكانه. وكذا من المعتلِّ، كالمَثْوَىٰ(٤٣) والمَدِبِّ(٤٤)، والمَقَام، وهذه للمصدر(٤٥) أيضاً.

وعلى «مَفْعِل» بكسر العين من «يَفْعِل»، كمَضْرِب، ويُفْتَح(٤٦)، وكذا من المعتلِّ الفاءِ(٤٧)، كالمَوْضِع والمَوْعِدِ والمَوْسِم، من وَسَمَ يَوْسُم.

ويفتح العين في: مَضْرَب للضِّراب. وشَذَّ: المَسْجِد والمَسْكِن والمَنْبِت والمَفْرِق والمَسْقِط(٤٨) بالكسر، وقياسها الفتح، لأنها من يَفْعُل بالضمِّ، والقياس الفتح في الجميع لما ذكرنا.

---

(٤٣) ذكروا أنّ الفراء قال في أوي: مَأْوِي الإبل، على مَفْعِل بالكسر (شرح المفصل ٦/ ١٠٨ - ١٠٩)، وقد يفتح، وذكر ابن قتيبة اسماً آخر هو «مَأْقِي العين»، وقال فيهما «فإن العرب قد تكسر هذين الحرفين، وهما نادران». (أدب الكاتب ٥٥٤).

(٤٤) لعلها «والمردّ» لأن في سيبويه ٤/ ٨٩: «والمردّ والمكرّ»، وفي الأصل «والمدّ»، وما أثبتناه في الأصل من شرح الشافية ١/ ١٨٢، وأدب الكاتب ٥٥٢.

(٤٥) في الأصل «اللمصدر» وهو تحريف، (انظر تفصيل ذلك في سيبويه ٤/ ٨٧).
وعلى «مَفْعَل» ما كان مفتوح العين كمَشْرب (الهمع ٢/ ١٦٨).

(٤٦) في الأصل «ومفتح»، ولا أراها مناسبة هنا.

(٤٧) اشترط بعض النحويين أن تكون فاؤه معتلّة بالواو (أدب الكاتب ٥٥٤، الهمع ٢/ ١٦٨).
كما اشترط بعضهم أن يكون معتل الفاء مكسور العين في المضارع، وذكر ابن يعيش في ذلك أنّ اسم الزمان والمكان من المعتل الفاء المفتوح العين، فتح عينه أقيس والكسر أفصح. (شرح المفصل ٦/ ١٠٨).

(٤٨) ومثل هذه الأسماء الشواذّ الخمسة: «المَشْرِق، والمَغْرِب، والمَطْلِع، والمَرْفِق، والمَجْزِر والمَحْشِر والمَنْسِك». (أدب الكاتب لابن قتيبة ٥٥٣، شرح المفصل ٦/ ١٠٨، الهمع ٢/ ١٦٨)، وانظر شرح الشافية ١/ ١٨١.

وهما من الرباعي والمنشعبة كمفعولهما[٤٩]، كمُدَحْرَج ومُكْرَم.

اسم الآلـة على «مِفْعَـل» بكسـر الميم، كمِـحْلَب. و«مِـفْعَـال»، كمِفْتَـاح، و«مِفْعَلَة» كمِكْسَحَة. وشَـذَّ مُـدْهُن ومُسْعُط بضمَّتين[٥٠]، ومِنْخِـر بكسرتين[٥١].

وأمّـا «مَفْعَلَة» بفـتح الميم إذا بني للمكـان يكـون للكثـرة كمَـأْسَـدَة. ومَحْيَاة: الذي يكثر فيه الأسـد والحيّة[٥٢]. ولا يقـال[٥٣] هذه للمكـان الذي يكثـر فيـه الثعلب والعقـرب، بـل يقـال: أرض كثيـرة الثعـالب، وفـاشيـة العقارب[٥٤].

* * *

(٤٩) بعدها في الأصل «الا بفتح الميم هنا»، وهو خطأ.

(٥٠) زاد ابن يعيش عليهـا: المُنْخُل، والمُـدْهُن، والمُـدُقّ (شـرح المفصـل ٦/ ١١٢)، وانـظر المقتضب ١/ ٢٠٣، ٢٠٩، وزاد ابن الحاجب المُحْرُضة (شـرح الشـافيـة ١/ ١٨٦). ونسبها إلى سيبويـه (سيبويـه ٤/ ٩١)، ومثلها مُنْصُـل السيف ومُكْحُلَة. (أدب الكاتب ٥٥٧).

(٥١) ذكـره سيبويـه ٤/ ٩١، وعلّق عليه السيـرافي على هامش سيبـويه (٢). وانـظر أدب الكاتب ٥٥٥. وذكر ابن الحاجب المَنْخِر والمِنْخِر في أسماء الزمان والمكـان (شرح الشافية ١/ ١٨١).

(٥٢) زاد سيبويه: مَسْبَعَة ومَذْأَبَة، ومَفْعَاة ومَقْثَأَة (سيبويه ٤/ ٩٤).
ومن قـال «ثُعَالَـة» عن الثعالب، قـال: أرض مُثْعَلَة (سيبويـه ٤/ ٩، شـرح المفصـل ٦/ ١١٠).

(٥٣) هكذا في الأصل، ولعلها «تُقال» بالتاء.

(٥٤) هـذا الأصل، لأن «ثعلب وعقـرب» ليستا من الثـلاثي. وذكر سيبـويـه أنهم ـ ربمـا ـ قالوا: أرض مُثَعْلَبَة ومُعَقْرَبَة. (٤/ ٩٤، شرح المفصل ٦/ ١١٠).
ويقول الرضي إنك تقول: مكان مُثَعْلِب ومُعَقْرِب ومُضَفْدِع ومُطَحْلِب، وأضاف: ولم يُسْمَع مُثَعْلَبَة ومُعَقْرَبَة بفتح اللام، فلا تظنّ أنّ معنى قول سيبويـه «فقالـوا على ذلك أرض مُثَعْلَبَة ومُعَقْرَبَة» أنّ ذلك مما سمع، «ووافق سيبويه في مثعلة، ومثلها معقرة». (شرح الشافية ١/ ١٨٨ ـ ١٨٩).

[الاشتقاق]

الاشتقاق: نزع لفظ من آخر بشرط تناسبهما معنىً وتركيباً، وتغايرهما في الصيغة بحرف أو بحركة، وأن يـزيدَ المشتقُّ على المشتقّ منـه/ بشيء، [ظ ٧] كضارب أو مضروب[1]، يوافق «ضَرْبـاً» في جميع ذلـك، فلا يقـال: ذئب: من سرحان، لفقد التركيب والمعنى الزائد[2]. ولا «ذَهَبَ» من ذَهَبٍ، لفَقْدِ تغاير الصيغة، والمعنى الزائد. ولا «ضريب» بمعنى المضروب من الضرب لاتّحاد الصيغة. ولا «شاهد» من «شهيد» لفقد المعنى الزائد.

* * *

---

(١) في الأصل: مضورب. وأطلق عليـه ابن جني الاشتقاق الصغيـر، وعرّفـه: كان تـأخذ أصلاً من الأصول فتتقرّاه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه. (الخصائص ٢/ ١٣٤). وانظر الصلة بين التصريف والاشتقاق في المنصف ١/ ٣ ـ ٤.

(٢) لعـل المعنى الزائـد بينهما أنّ السـرحـان: اسم من أسمـاء الـذئب، وقـد يـطلق على الأسد.

[أبنية المصادر]

أبنيـة المصادر: من «فَعَـلَ يَفْعِلُ» بفتـح العين في الماضي وبكسـرها في المضارع، ضَرْب وعَجْـز وكَذِب وقَتْـل وحَمْل وفَـرْس وحَلْف، وضِرَاب وجَزَاء ومَضَاء وغَلَبَة وسَرِقَة وحَمِيَّة وحِمَايَة، وزِنىً وهُـدىً وشِرىً[1] وحِـرْمان وغُفْرَان وَلَيَّان[2] وجُلُوس وزَفْر وزَفِير[3].

ومن «فَعَـلَ يَفْعُلُ» بفتـح العين في الماضي وبضمِّهـا في المضـارع: كُفْر وكُفْرَان، وشُكُور ومُكْث وقَتْل ونَصْـر وسَكْت وكِتَاب وقِيَـام وحَجّ وفِسْق وخَنْق وقُعُـود ونَشْد[4] وطَهَـارَة ودُعَـاء وكِسَـاء وصُـراخ[5] وحِـرَاسَـة وعِمَارَة وكِتْمَان ونَبَات ونَزَوَان.

---

(١) لعلها بشرى أو سرى (شرح الشافية ١/ ١٥١، ١٥٧)، وقد أورد غير عالم ما أثبتنـاه. (شرح الشافية ١/ ١٥٨، ونزهة الطرف ١٨).

(٢) بفتح اللام وكسرها على ما ذكر أبو زيد. (شرح الشافية ١/ ١٥٩).

(٣) في الأصل «وفير» محرّفة بسقوط الزين، والصواب ما أثبتناه. (اللسان / زفر).

(٤) في الأصل «ونشدة»، وفيها مصدر آخر، هو: نِشدان.

(٥) في الأصل «صراح» بالحاء المهملة، وهو تصحيف.

ومن «فَعَلَ» بفتح العين فيهما: مَنْع وسَحْر ونُصْح ونَصَاحَة ونَصِيحَة ومَهَارَة وقِرَاءَة وهُدُوء[٦] ورُؤْيَة وسُؤَال ومِزَاح ودُعَابَة وسُنُوح وذَهَاب ورُجْحَان[٧].

ومن «فَعِلَ يَفْعَلُ» بكسر العين في الماضي وبفتحها في المضارع: حَمْدٌ وعِلْمٌ وضِحْك وضَحِك بالتحريك أيضاً، وعَمَل وتَعَب وزُهْد و / شُرْب وغِشْيان[٨] ولُزُوم وصُعُود وقَبُول وكَرَامة وقَوىً[٩] وقُوَّة وسَعَادَة. [و٨]

ومن «فَعُلَ يَفْعُلُ» بضمّ العين فيهما: مَجْد، وكَرَم بالتحريك، وحُسْن بضمّ الحاء، وحِلْم، وكَمَال وشَجَاعة، وصُعُوبَة، وعِظَم بكسر العين.

ومن المنشعبة من [أَفْعَلَ] إخراج[١٠].

ومن «فَعَّلَ» تَخْرِيج وتَكْرِمَة وتَوْصِيَة، وكِذَّاب وكِلَّام نادر من «فَعَّل»، ووَدَاع وَسَرَاح اسم ينوب مناب التوديع والتسريح[١١].

---

(٦) في الأصل «هُدْء» بالضمّ فالسكون، وسقوط الواو بعد الدال.
ومصدر هدأ يهدأ: هُدوء وهَدْء (بفتح الهاء).

(٧) مصدر رجح يرجح: رُجْحان ورُجوح ورَجاحة.

(٨) في الأصل «عشيان» بالمهملة، وهو تصحيف، ومثّل الميداني لهذا البناء بـ«نِسيان»، (نزهة الطرف ١٩) ومثّل ابن قتيبة له بـ«غِشيان وحِسبان» (أدب الكاتب ٦٢٥). وذكر الميداني مثالاً لمصدر هذا الوزن من الأفعال، وهو «شَنِئته شَنَآنا»، وقال: هو نادر. (نزهة الطرف ١٩).
وفي شرح الشافية ١/١٥٩: شَنْآن، بسكون النون.

(٩) من قولهم: قَوِيَت الدار قَوىً: إذا خلت (اللسان / قوي).

(١٠) بكسر الهمزة، فرقا بينه وبين الجمع، إذ الجمع: أَخراج وأصباح وأسرار، بينما المصادر: إخراج وإصباح وإسرار.

(١١) ذكر الميداني أنّ «فَعَّل» قد يجيء على «فَعال»، وهو اسم [مصدر] ينوب مناب المصدر كسَراح وسَلام وبَلاغ، كقوله تعالى: ﴿وسرّحوهنّ سَراحاً جميلاً﴾، وقوله: ﴿ما على الرسول إلاّ البلاغ﴾. (نزهة الطرف ٢١).

ومن تَفَعَّلَ: تَفَضُّل.

ومن فَاعَلَ: قِتَال ومُقَاتَلَة.

ومن كل باب: انْطِلَاق واحْتِسَاب واسْتِخْرَاج[١٢]، وتَغَافُل، واسْتِحْيَاء من «استحىٰ» بياء واحدة، وقيل من: اسْتَحْيَيْتُ بياءين[١٣]، قلبت الأولى ألِفاً لانفتاح ما قبلها، فحذفت لالتقاءِ الساكنين، فالأمر من الأول: اسْتَحِ، ومن الثاني: اسْتَحْيِ. والتاء في «إجَازَة واسْتِجَارَة وتَوْصِيَة وتَسْلِيَة» عوض عن العين واللّام فيها.

وتَحِيَّة، أَصْلُهَا: تَحْيِيَة على «تَفْعِلَة»، نقلت حركة الياء إلى الحاء، وأُدغمت الياء في الياء.

ويكسر العين للياء، في نحو: تَأَبٍ وتَنَاجٍ وتَنَاءٍ وتَغَافٍ.

وتقلب الواو ياء في نحو: اعشيشاب واشهيباب واستيلاء، ولم تقلب في اخْرِوَّاط واجْلِوَّاذ واغْلِوَّاط / للإدغام. [ظ ٨]

ومن المنشعبة[١٤]: تَدَحْرُج، واحْرِنْجَام واقْشِعْرَار.

[اسم المرّة]: وإذا كان المصدر من الثلاثي على «فَعْلَة» بفتح الفاء يكون للمرّة، كَـ: قَوْمَة ورَحْمَة وخَشْيَة، وقلَّ: إتْيَانَة ولِقَاءَة[١٥].

---

(١٢) في الأصل «واستخرج» بسقوط الألف، وهو تحريف.

(١٣) يستحي - بياء واحدة - لغة بني تميم، ويستحيي - بياءين - لغة الحجاز، وذكر أبو الحسن الأخفش أنّها الأصل (معاني القرآن للأخفش ٥٢).

(١٤) في الأصل «منشعبة»، ولعل الصواب «ومن منشعبة الرباعي».

(١٥) ذكر الأزهري أنّ لِقاءةً وإتيانة شاذّتان، حكى ذلك عن سيبويه (شرح التصريح ٢/ ٧٧)، وذكر سيبويه أنّ إتيانة قليل، والاطّراد على فَعْلَة. (سيبويه ٤/ ٤٥).

ومن غير الثلاثي على «إِفْعَالَة» كَـ : إِعْطَاءَة وانْطِلاَقَة.

[اسم الهيئة]: وإذا كان على «فِعْلَة» بكسر الفاء يكون للنوع، كالجِلْسَة والرِّكْبَة والمِيْتَة.

* * * *

«الأَمْثلة»[1]

[فصل: الصحيح]: وجوه الماضي: من النَّصر والنُّصْرة: نَصَرَ نَصَرَا نَصَرُوا، نَصَرَتْ نَصَرَتَا نَصَرْنَ، نَصَرْتَ نَصَرْتُمَا نَصَرْتُمْ. مجهولُه بضمِّ الأُولِ وكسر ما قبل الآخر: نُصِرَ نُصِرَا نُصِرُوا.

وجوه المستقبل: يَنْصُرُ يَنْصُرانِ يَنْصُرونَ، استوى لفظ المذكر والمؤنث في المتكلّم، وتثنيتهما في المخاطب، وجمعهما في «يَدْعُونَ»، إلّا أنّه فرق في الوزن.

---

(١) المقصود: «أمثلة التصريف»، وذكره سيبويه تحت باب «ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال. . .، وهو الذي يسميه النحويون «التصريف والفعل» (سيبويه ٤/ ٢٤٢) والسيرافي النحوي ٥٨٩ وما بعدها.

وذكر الزجاجي أنّ أول التصريف معرفة حروف الزوائد، ومواضع زيادتها، وعقد له بابين. (الجمل ٣٩٩، ٤٠٣).

وعرّفه المرحوم عباس حسن بقوله: «هو التغيير الذي يتناول صيغة الكلمة وبنيتها، لإظهار ما في حروفها من أصالة وزيادة، أو حذف، أو صحّة، أو إعلال، أو إبدال، أو غير ذلك من التغيير الذي لا يتصل باختلاف المعاني». فأخرج من موضوعه: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لتؤدي معاني مختلفة (كالتصغير والتكسير والتثنية والجمع والاشتقاق. . .)، وأخرج تغيير أواخر الكلمة لأغراض إعرابية، لأن هذا من اختصاص علم النحو.

وذكر أنّ موضوعه يختصّ بالأسماء العربية المتمكنه والأفعال المتصرفة، فتخرج منه الأسماء الأعجمية والمبنيات والأفعال الجامدة وحروف المعاني. (النحو الوافي ٤/ ٧٤٧).

وثقّل النون في نصرتنّ لوجوب السكون في النون الأولى وامتناعه في التاءِ لالتقاءِ الساكنين[٢].

مجهوله[٣]: بضمّ الأوّل وفتح ما قبل الآخر.

نفي الماضي: لم يُنْصُرْ، لم يُنْصُرا، لَمْ يُنْصُروا، إلى آخره.

نفي الحال: ما يُنْصُرُ، ما يُنصُرانِ، ما يُنْصُرونَ.

نفي الاستقبال: لَنْ يَنْصُرَ، لَنْ يَنْصُرَا، لَنْ يَنْصُرُوا، إلى آخره.

وحذف النون علامة للنصب والجزم، كما رأيت، إلاّ النون ضمير جماعة[٤] النساء.

وجوه الأمر: أُنْصُرْ، أُنْصُرَا أُنْصُروا.

[و ٩] **التأكيد بالنون**[٥]/ **المُثَقَّلَة**: انْصُرَنَّ انْصُرَانِّ انْصُرُنَّ. والألف تدخل بين نون[٦] النساء وبين الشديد[٧] للفصل بين النونات[٨]، كما تدخل في «أاأنتم»للفصل[٩] بين الهمزتين.

والألف تثبت في «انصُرَانِّ» لِئَلَّا يلتبس بالمفرد، بخلاف الواو في «انْصُرُنَّ»، والياء في «انْصُرِنَّ» لالتقاء الساكنين، والضمّة والكسرة فيهما

---

(٢) في الأصل «لالتقاء الساكنان»، وهو تحريف.

(٣) يعني المبني للمفعول (المجهول) من المستقبل (المضارع).

(٤) في الأصل «جماعت» بالتاء المفتوحة. ويعني بهذه النون نون النسوة كما في ينصرْنَ، فهي لا تحذف علامة للنصب والجزم.

(٥) «بالنون» مكررة في الأصل.

(٦) في الأصل: النون.

(٧) يعني النون المثّقلة أو المشدّدة.

(٨) في الأصل «النوناة» بالمربوطة.

(٩) في الأصل: وللفصل.

يدلّان على الواو والياء المحذوفتين، وبفتح الراء[10] في المذكر، وتُكْسَر[11] في المُؤَنَّثِ احترازاً[12] عن الالتباس.

والنون مكسورة بعد الألف المفتوحة فيهما سواء[13].

وبالخفيفة: انْصُرَنْ، انْصُرُنْ، انْصُرِنْ. والخفيفة لا تدخل في التثنية ولا في الجمع الإناث، لالتقاء الساكنين[14].

الأمر للغائب: لِيَنْصُرْ، لِيَنْصُرَا، لِيَنْصُرُوا.

مجهولُه: لِيُنْصَرْ.

[وجـــوه النهي]: لا تَنْصُرْ، لا تَنْصُرَا، لا تَنْصُرُوا.

بالثقيلة: لا تَنْصُرَنَّ، لا تَنْصُرَانِّ، لا تَنْصُرُنَّ، إلى آخره...

وبالخفيفة: لا تَنْصُرَنْ، لا تَنْصُرِنْ، لا تَنْصُرُنْ.

مجهولُه: بضمّ التاء وفتح الصاد مغايبه[15]: لا يُنْصَر.

اسم الفاعل: نَاصِر، نَاصِرَانِ، نَاصِرُونَ وأَنْصَار، نَاصِرَة، نَاصِـرَتَانِ، نَاصِرَات ونَوَاصِر.

---

(10) في الأصل «الياء».

(11) في الأصل «وتكثر»، وهو تحريف.

(12) في الأصل «احتراز».

(13) في الأصل «فيما سواه»، والمقصود في ما أثبتناه: أنّ النون مكسورة بعد الألف المفتوحة في المثنى المذكر والمؤنث على حدّ سواء. (انظر الجمل ٣٦٠).

(14) أي أنّ النون المثقّلة تكسر بعد الألف مع المثنى وجمع المؤنث، وكل موضع دخلته النون الثقيلة فالخفيفة تدخله إلّا فعل الاثنين وجماعة النساء. (الجمل ٣٥٧، نزهة الطرف ٤٦).

(15) يعني بناء «ينصر» للمجهول مسنداً للغائب.

والمبالغة: نَصَّار ونَصِير مُطْلَقاً.

اسم المفعول: مَنْصُور.

المبالغة منه: مِنْصَار ومِنْصِير مطلقاً.

[ظ ٩] [فصل] المضاعف: سَرَّ سَرَّا سَرُّوا، سَرَّتْ سَرَّتَا سَرَرْنَ. /

المضارع: يَسُرُّ يَسُرَّانِ يَسُرُّونَ، إلى آخره.

الجحد: لم يَسُرِّ، فيجوز فيه الفتح والضمّ والكسر، وفكّ الإدغام. وفي: لم يَغُضِّ، الفتح والضمّ والكسر. وفي: لم يَفِرِّ، الفتح والكسر[١٦].

[الأمر: يجوز الإظهار (فكّ الإدغام)، فتقول: امدُدْ، والإدغام، ويجوز فيه ثلاثة الأوجه: الكسر وهو الأصل، والفتح لخفّته، والضمّ للإتباع][١٧].

النهي: لا تَسُرَّ.

وبالنون الثقيلة: لا تَسُرَّنَّ.

---

(١٦) ذكر الميداني في نزهة الطرف: «وإذا أدخلت حرف الجزم «لم» على المضارع، جاز لك الإظهار (الفكّ) والإدغام، نحو: لم يَمُدَّ، ولم يَمْدُدْ، ويجوز الفتح والكسر نحو: لم يَمُدَّ ولم يَمُدِّ، ويجوز الضمّ نحو: لم يَمُدُّ. (نزهة الطرف ٥٢). والضمّ إتباع ضمة الآخِر لضمة الميم. أما في «لم يَفِرَّ» فلم يجز الضمّ لعدم إمكانية الإتباع، إذ لا ضمّة على الفاء». (نزهة الطرف ٥٦).

(١٧) زيادة يقتضيها إتمام المعنى، (انظر نزهة الطرف ٥٢).

وقد فصّل الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد حكم أمر المضاعف، فقال: «الفكّ أكثر استعمالاً، وهو لغة الحجاز، وسائر العرب على الإدغام، واختلفوا في تحريك الآخر: فنَجْدُ تفتحه قصداً إلى التخفيف، وبنو أسد كلغة أهل نجد ـ وقد تكسر ـ، ولغة بني كعب الكسر مطلقاً، ومن العرب من يحرّك الآخِر بحركة الأول، فيقولون: غُضُّ، خِفِّ، وظَلَّ». (شرح ابن عقيل ٤/ ٢٧٤).

[فصل] المثال: وعَدَ. يَسَرَ[18] إلى آخر الوجوه كالصحيح، مضارعه: يَعِدُ في يَوْعِدُ، ويَرِثُ في يَوْرِثُ.

وها هنا أصل: أنَّ الواو إذا وقعت بين حرف المضارعة وكسرة تحذف كما رأيت[19]، أو كانت في تقدير الكسرة، كيَهَبُ ويَطَأُ، لا في «اِسْتَوْجَبَ» لئلّا يلتبس بـ «لم يَسْتَجِبْ».

والياء لا تحذف في يَسَرَ ويَيْسِرُ لخفّتها.

وتثبت الواو بين ياء وضمة كوَسَمَ يَوْسُمُ، أو فتحة أصلية كوَجَلَ يَوْجَلُ[20]، وكذا في يُوْعَدُ ويُوْجَدُ.

وتقلبان[21] تاءً وتدغمان في نحو: اتَّعَدَ: يَوْتَعِدُ، واتَّسَرَ يَيْتَسِرُ، من ايْتَسَرَ يَيْتَسِرُ.

الأمر: عِدْ، عِدَا، عِدُوا.

وها هنا أصل: أنَّ الواو إذا حذفت فالأمر بالحرف الذي بعدها، ومنه: وُدِّ وُدَّا وُدُّوا.

---

(18) في الأصل «أو يسير»، وهو تحريف.

(19) انظر المنصف 1/ 190.

(20) انظر اللغات الجائزة فيها في سيبويه 4/ 111، 400، 482، ومعاني القرآن للأخفش 379، والجمل 408، ونزهة الطرف 59 ـ 60.

(21) يعني الياء والواو إن كانتا فاءً في المثال. وذكر الميداني أنّ ثمة لغةً فيهما، نقول: إيْتَعَدَ يَوْتَعِدُ، وإيْتَسَرَ يَيْتَسِرُ، ويا زيد أُوْتَعِدْ، ويا رجلان ايْتَعِدَا حسب حركة ما قبلها، فإن كان مفتوحاً أو مضموناً صحّت الواو، وإن كان مكسوراً صارت ياء. وقد تقلب الواو والياء في المضارع ألفا، فيقال: ياتَعِدُ ويَاتَسِرُ، واللغة الأولى التي جاءت في هذه المخطوطة هي المشهورة. (نزهة الطرف 44).

المضارع: يَوَدُّ، يَوَدَّانِ يَوَدُّونَ.

الأمر: وِدِّ بكسر الدّال، استوى أمر المذكر والمؤنث فيه، لكنه يفرق بينهما بضمير مخاطبهما. و: إِيْدَدْ، أمرٌ أصله: إِوْدَدْ، قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها[22].

[فصل] الأَجْوَف: قَالَ قَالاَ قَالُوا: قَالَتْ قَالَتَا قُلْنَ، أَصْلُه: قَوَلَ، قلبت الواو أَلِفاً لانفتاحِ ما قبلها، / ومنه: بَاعَ، أَصْلُه: بَيَعَ، قلبت الياء ألفاً لما ذكرنا. [و ١٠]

المضارع: يَقُولُ يَقُولانِ[23] يَقُولونَ. أصله: يَقْوُلُ، بسكون القَافِ. نُقِلت حركة الواو إلى القاف، فسكنت العين.

مجهول ماضيه: قِيلَ، أصله: قُوِلَ، نقلت كسرة العين إلى ما قبلها، فصارت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وكذا في خِيفَ وبِيعَ، وسلمت الياء فيه[24].

مجهول مضارعه: يُقالُ، يُقَالاَنِ، يُقَالُونَ[25]، إلى آخر الوجوه. أصله: يُقْوَلُ بفتح الواو، نقلت حركتها إلى ما قبلها، وقلبت ألفاً.

---

(٢٢) انظر تفصيلاً للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (شرح ابن عقيل ٤/ ٢٨٤)، فالواو في «إِوْدَدْ» تقلب ياء، لوقوعها ساكنة إثر همزة الوصل المكسورة، وهي بكسر العين عند بني عقيل (إِيْدِدْ)، وفتحها عند غيرهم. وانظر نزهة الطرف ٦٢.

(٢٣) في الأصل: يقولا، بسقوط النون، وهو خطأ.

(٢٤) في بناء الأجوف للمجهول ثلاث لغات: أولها: بِيعَ وقِيلَ، وهي المذكورة هنا. والثانية: بُيِعَ، بإشمام الباء شيئاً من الضمة، وبها قرأ الكسائي: «وغُيِضَ الماء». والثالثة: قُولَ وبُوعَ، بضمّ الفاء، وقلب الجوف واواً على كل حال. (الجمل ٧٦، شرح المفصل ٧/ ٧٠، والممتع ٢/ ٤٥٣، الهمع ٢/ ١٦٤).

(٢٥) في الأصل: «يقالا يقالوا»، وهو خطأ.

الأمر: قُلْ، قُولاَ، قُولُوا، قُولِي قُولاَ قُلْنَ، استوى جمع المؤنث في الماضي والأمر، أصله: أُقْوُلْ، بضمّ الواو، نقلت حركتها إلى ما قبلها، وحذفت الواو لالتقاءِ الساكنين، ثم حذفت الهمزة لانعدام الاحتياج إليها.

وتسقط العين، واواً كانت أو ياءً، حيث تُسَكَّنُ اللام[٢٦] لالتقاءِ[٢٧] الساكنين في الأمر والنهي والجحد وغيرها.

اسم الفاعل: قَائِل قَائِلاَنِ قَائِلُونَ، إلى آخر الوجوه، أُصله: قَاوِل، قلبت الواو همزة تخفيفاً، فصار «قائل»[٢٨]، ولم تقلب في «عَاوِر»[٢٩] كما في «عَوِرَ»، لأنه بمعنى «اعْوَرَّ» لسكون ما قبلها.

اسم المفعول: مَقُول، مَقُولاَنِ، مَقُولُونَ، إلى آخر الوجوه، أصله: مَقْوُول، نقلت الضمة من العين إلى ما قبلها، فالتقى الواو الساكنان، [و] حذف آخر الساكنين وقيل[٣٠] أوّله، فصار مَقُولاً، فالوزن على حذف آخره[٣١]

---

(٢٦) بعدها في الأصل: «لا»، وهي زائدة لا لزوم لها.

(٢٧) في الأصل «لالالتقاء».

(٢٨) تحتها بخط فارسي أدقّ حاشية، وهي: «وإنما يكتب الياء لمجاورة كسرة الهمزة».

(٢٩) في الأصل «عاول» باللام، ولم أجدها. وإنما «عاوِر» واعْوَرَّ، وعَوِرَ، صحّت العين (الواو) لصحتها في أصله، وهو «اعْوَرَّ» لسكون ما قبلها. (اللسان / عور).
وذكر ابن عصفور أنّه «إن صحّ حرف العلة في الفعل صحّ في اسم الفاعل، نحو «عاوِر»، المأخوذ من عَوِرَ، ...» (الممتع ١ / ٣٢٨). وذكر الميداني منها: عاوِر وصايِد ـ غير مهموز ـ (نزهة الطرف ٤٣).

(٣٠) في الأصل «فقيل» بالفاء.

(٣١) تحتها في الحاشية بخط فارسي مخالف الواو الزائدة.

[ظ ١٠] «مَفْعُل»[٣٢]. وعلى حذف / أوّله «مَفُول»[٣٣]. ومنه: مَبِيع أصله مَبْيُوع، نقلت الضمة من العين إلى ما قبلها، فصار الياء واواً لانضمام ما قبلها، فالتقى الساكنان، حذف آخر الساكنين، وقيل أوّله، ثم أبدلت الضمة كسرة لتصحّ الياء، ثم قلبت الواو الساكنة ياءً لانكسار ما قبلها، فصار مَبِيعاً[٣٤].

ثم ضمة فاء الكلمة في «قُلْتُ وطُلْتُ»[٣٥] وكسرتها في «بِعْتُ وخِفْتُ»، الأصل فيهما أنّ المدّة التي هي عين الفعل تحذف عند اتصال موجب السكون، وتكسر ما قبلها في باب «فَعِلَ» المكسور العين، كخِفْتُ.

وفي باب «فَعَلَ» المفتوح العين إن كان العين ياءً أن تكسر ما قبل عين الفعل كبِعْتُ، ولم يكسر في «لَسْتُ» لشبهه بالحرف.

ويضمّ ذلك في باب «فَعُلَ» المضموم العين، كطُلْتُ[٣٥]، وفي باب

---

(٣٢) فوقها بخط فارسي مختلف: «وهو قول سيبويه». وفي نزهة الطرف ٤٢: «عند الخليل وسيبويه»، وانظر الممتع ٢/ ٤٥٤ وما بعدها.

(٣٣) مقابلها حاشية بخط فارسي مختلف: «وهو قول الأخفش» ـ يعني الأوسط ـ (انظر نزهة الطرف ٤٢)، أي بسقوط الواو الأولى، وهي عين الكلمة الأصلية، والممتع ٢/ ٤٥٤ وما بعدها، وهو يوافق رأي الخليل وسيبويه ويقوّيه، ويخالف رأي الأخفش.

(٣٤) انظر نزهة الطرف ٤٢، ولم يجيء على التمام من هذا الباب إلّا حرفان: «مِسْكٌ مَدْوُوفٌ ـ مُبَلَّلٌ ـ ، وثَوْبٌ مَصْوُونٌ». وأضاف ابن عصفور: مَعْوُود، مَقْوُود، ومَقْوُول. (الممتع ٢/ ٤٦١).
وقد يجيء من الباب الآخر اليائي على التمام والنقصان فيقال: «ثوب مَخِيطٌ ومَخْيُوطٌ، وبُرٌّ مَكِيلٌ ومَكْيُولٌ، ورَجُلٌ مَعِينٌ ومَعْيُونٌ». (نزهة الطرف ٤٩).
ويجوز الإتمام في «مَفْعُول» من ذوات الواو وهي لغة بني تميم، كقولهم: مَطْيُوبَةٌ، مَغْيُوم، والإعلال أفصح. (الممتع ٢/ ٤٦٠).

(٣٥) في الأصل «ظلت» بالمعجمة، وهو تصحيف.

«فَعَلَ» المفتوح العين إن كان العين واواً أن يضمّ أيضاً ما قبل عين الفعل، كقُلْتُ، هذا في الثلاثي المُجَرَّد[٣٦].

وأما في غيره فيفتح ذلك أبداً، نحو: أَثَبْتُ، وأَبَعْتُ وأَقَدْتُ[٣٧] وأَعَدْتُ واسْتَجَبْتُ واخْتَرْتُ.

[فصل] الناقص: [الماضي] دَعَا دَعَوَا دَعَوْا، دَعَتْ دَعَتَا دَعَوْنَ، بالواو، أصل دعا[٣٨]: دَعَوَ، قلبت الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها. وكذلك: رَمَىٰ. وصُحِّحت الواو في «دَعَوَا» لسكون ما بعدها، وكذلك الياء في «رَمَيَا»، وأصل دَعَوْا: دَعَوُوا، حذفت الواو[٣٩] لاستثقال الضمة عليها، ثم حذفت لام الكلمة لالتقاء الساكنين، وكذلك «رَمَوْا»، أصله / رَمَيُوا. [و ١١] ورَضُوا وسَرُوا بالضمّ،أصله: رَضِوُوا، قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، فصار «رَضِيُوا»، نقلت الضمة إلى ما قبلها، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وهو الياء،[و] واو الجمع[٤٠].

---

(٣٦) انظر تفصيل ذلك في الممتع لابن عصفور ٢/ ٤٣٩ وما بعدها، وذكر ابن عصفور أنّ عدم كسرهم فاء «لست» ـ إذ أصلها لَيِسَ، بكسر الوسط ـ هو للفرق عند حذف عين الفعل المتصرف والفعل غير المتصرف «ليس». (نفسه ٢/ ٤٤٠).

(٣٧) في الأصل «وأنقدت»، ولعل الصواب ما أثبتناه، لأنه يتكلم عن المزيد مما عينه واو.

(٣٨) في الأصل «دعىٰ» بالمقصورة التي على شكل الياء.

(٣٩) في الأصل «الضمة»، وقد يكون المراد: حذفت الضمة عن الواو الأولى، فسكنت هذه الواو.

(٤٠) انظر في ذلك الممتع ٢/ ٥٢٧ وما بعدها.

وأصل «دَعَتْ»: دَعَوَتْ، قلبت الـواوُ ألفاً لانفتـاح ما قبلهـا، وحذفت الألف[41] لالتقاء الساكنين. ولا ترد ألف في دَعَتَا لحركته العارضة[42].

مجهول «دعا»: [دُعِيَ]، دُعِيَا، دُعُوا إلى آخره. وأصل دُعِيَ: دُعِـوَ، قلبت الواو ياءً لانكسـار ما قبلهـا. وأصل دُعُـوا: دُعِوُوا، نقلت الضمـة في الواو إلى ما قبلها، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

المضارع: تَدْعو[43] تَدْعُوَانِ تَدْعُونَ، تَدْعِينَ تَدْعُوَانِ تَـدْعُونَ، والـواو لا يتحرك في «تدعو» للاستثقال[44] عليها، وأصل تَدْعِينَ: تَـدْعُوِينَ، سلبت حـركة العين، فنقلت كسـرة الواو إليهـا، فحذفت لالتقـاء الساكنين، فـوزنه «تَفْعِينَ». وسوّيت في جمع المذكر والمؤنث لفظاً، فوزن المذكر «تَفْعُونَ»، ووزن المؤنث «تَفْعُلْنَ». وكـذا سـوّيت بين جمـع المؤنث [و] المخـاطبـة الـواحـدة في «تَـرْمِينَ» لفـظاً، فـوزن الجمـع «تَفْعِلْنَ»، ووزن المخـاطبة

---

(٤١) في الأصل «ألف».

(٤٢) ذكر ابن عصفور أنّ التاء الساكنة في آخر «دَعَتْ ورَمَتْ» إن تحرّكت لالتقاء الساكنين لم تـرجع الألف، لأن التحـريك عـارض، نحـو: رَمَتِ المَـرْأةُ، والهِنْـدَانِ رَمَتَـا، ـ يعني ـ لا نقول رَمَـاتِ المرأة، أو رَمَاتَا ـ.
وأضـاف أنّ من العـرب من يعتـدّ بـالحـركـة في «رَمَتَـا» ـ أو «دَعَتَـا» ـ ، وإن كـانت عـارضة، لشـدة اتصال الضميـر بمـا قبله حتى كـأنّـه بعضـه، فيـردّ الألف فيقـول: «رَمَاتَا»، وذلك ضرورة لا يجيء إلاّ في الشعر. (الممتع ٢/ ٥٢٥ ـ ٥٢٦).

(٤٣) في الأصل «تدعوا».

(٤٤) في الأصل «تدعوا للاستقال»، وهو تحريف.
وذكر ابن عصفور أنّ نحو: «يغزو ـ تدعو ـ ويـرمي» في موضـع الرفـع ساكن الآخـر، فتحذف الضمة لاستثقالها في الياء والواو، لأنها مع الـواو بمنزلـة واوين، ومع اليـاء بمنزلة ياء وواو، وذلك ثقيل» (الممتع ٢/ ٥٣٥).

«تَفْعِينَ»، فأصل «تَرْمِينَ»: تَرْمِيِينَ للواحدة، فأسكنت اليـاء إزالةً لتوالي[٤٥] الكسـرات، وهي كسـرة الميم واليــاء، [ثم] أُسقـطت اليــاء التي هي لام الكلمة لالتقاء الساكنين. / [ظ ١١]

مجهول: تُدْعَى[٤٦]، تُدْعَيَانِ، تُدْعَوْنَ، إلى آخر الوجـوه، قلبت الواو ياءً لوقوعها رابعة[٤٧].

أمر الحاضر: أُدْعُ، أُدْعُوَا أُدْعُوا، إلى [آخر][٤٨] الـوجوه. إِرْمِ إِرْمِيَـا إِرْمُوا[٤٩]، إلى [آخر][٤٨] الوجوه.

وبالنون الثقيلة: أُدْعُوَنَّ إلى آخر الوجوه[٥٠].

وبـالخفيفـة: أُدْعُـوَنْ، إلى آخـر الـوجـوه. وتسقط الـــواو في«أُدْعُنَّ» لانضمام ما قبلها، وكذا في «أُدْعِنَّ»، لانكسار ما قبلها، وتبقى في «أُدْعُوَنَّ» لانفتاحها[٥١] وانضمام ما قبلهـا، وكذا «لَتُـدْعَوُنَّ» لانضمـامها[٥٢] وانفتـاح ما قبلها.

---

(٤٥) في الأصل «لتولي».
(٤٦) في الأصل «تندعي» وهو تحريف.
(٤٧) هذا في المثنى خاصة، في «تُدْعَيَانِ».
(٤٨) في الأصل كسرت عين الصيغ الثلاث، وآخـر الوجـوه التي يعنيها هي أمـر المؤنث، وهي: أُدْعِيْ، أُدْعُوا، أُدْعُوْنَ. (نزهة الطرف ٥٠).
(٤٩) في الأصل «إرمِيُـوا»، والصواب: إِرْمُوا، أما ما جاء في الأصل فهو أصل الصيغة.
(٥٠) آخر الوجوه هي: أُدْعُوَانِّ، أُدْعُنَّ، أُدْعِنَّ، أُدْعُوَانِّ أُدْعُونَانِّ.
(٥١) في الأصل «لانفتاح».
(٥٢) في الأصـل «لانضمام» وجـاء في نزهـة الطرف: «الأصـل في سقوط الـواو من هـذا البـاب أنَّه مهمـا تحركت الـواو بالضمـة وانفتح مـا قبلهـا لم تحـذف الـواو، ومهمـا انضمّت وانضم ما قبلها سقطت، نحو: لَتُبْلَوُنَّ، ولَتَعْلُنَّ». (نزهة الطرف ٥٠).

اسم الفاعل: داعٍ ، داعِيانِ، داعُونَ، ودُعاةٌ، دَاعِيةٌ، دَاعِيَتَانِ، دَاعِيَان ودَوَاعٍ . وأَصْلُ داعٍ : داعِوٌ، فأسكنت في حال الرفع والجرّ، ثم حذفت لاجتماع الساكنين، وهما: التنوين والواو، ولا يسكن في حال النصب لخفّة النصب. وكذلك: رامٍ رامِيانِ رامُونَ.

وإذا أضفت التثنية إلى نفسك، فقلت: رامِيَايَ في حال الرفع، ورامِيَّ في حال النصب والجرّ، بإدغام الياء التي هي علامة للنصب والجر في ياء الإضافة[٥٣].

وإذا أضفت الجمع[٥٤]، فَقُلْت: رامِيَّ، في جميع الأحوال[٥٥]، ولم تحذف في «داعية»، لعدم اجتماع ساكنين بالتاء الطارئة، وكذلك في «رامية وراضية».

اسم المفعول: مَدْعُوٌّ، مَدْعُوَّانِ، مَدْعُوُّونَ[٥٦]، إلى آخر الوجوه، [و١٢] أصل[٥٧] / «مَدْعُوّ»: مَدْعُوْوٌ، اجتمع الواوان، سبقت الأولى بالسكون، فأدغمت إحداهما في الأخرى.

ومن اليائيّ مَرْمِيٌّ، أصله: مَرْمُوْيٌ، اجتمع الواو والياء، سبقت الأولى بالسكون فانقلبت ياءً، ثم أبدل الضمة كسرة، فأدغم الياء في الياء.

---

(٥٣) في الأصل «الاضافت» بتاء مفتوحة.

(٥٤) يعني: «صيغة الجمع من اسم الفاعل».

(٥٥) وتفصيلها: الأصل: دَاعُونِي، فحذفت النون للإضافة، فبقي دَاعُويَ، فاجتمع الواو والياء، وسُبِقَت أولاهما بالسكون ـ بعد نقل الحركة ـ فصيّرت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء. (نزهة الطرف ٥١) ومثلها «رامِيَّ» المذكورة هنا.

(٥٦) في الأصل: مَدْعُوّن.

(٥٧) كلمة «أصل» مكررة في الأصل.

وإذا أضيف تثنية اسم المفعول إلى ياء الإضافة، قلت: مَرْمِيّايَ، وفي حال النصب والجرّ: مَرْمِيَّيَّ، بأربع ياءات أيضاً في كل الأحوال، غير أنك تكسر المدغم الأول في الجمع[٥٨]، وتفتحه في التثنية.

[فصل] اللفيف[٥٩]: رَوَى، رَوَيَا، رَوَوْا، رَوَتْ، رَوَتَا، رَوَيْنَ. ومنه: طَوَى طَوَيَا طَوَوْا.

فالماضي والمضارع والأمر والنهي والجحد كالناقص، الأمر: إِطْوِ إِطْوِيَا إِطْوُوا.

وبنون التأكيد: إِطْوِيَنَّ إِطْوِيَانِّ إِطْوُنَّ.

اسم الفاعل: طاوٍ، ولا يعتلّ واوه كما في «طَوَى»، لئلّا يجتمع إعلالان[٦٠].

[اللفيف المفروق][٦١]: وَفَى، وَفَيَا، وَفَوْا، وَفَتْ، وَفَتَا، وَفَيْنَ.

الأمر منه: فِ بالعهد[٦٢] أخاك، أَوْ: فِهْ، عند الوقف، فلما حذفت الزائد من «يَفِي»، ثم حذفت الياء[٦٣] منه كما تحذف من «إِرْمِ»، فبقيت

(٥٨) نقول في الجمع: مَرْمِيِّيَّ.
(٥٩) بدأ هنا باللفيف المقرون ـ ما اعتلّت عينه ولامه ـ .
(٦٠) أي لا يعتل واوه بحذفها في اسم الفاعل «طاوٍ»، كما حدث إعلال قلب الياء إلى الف في «طوَى» إذ أصلها طَوَيَ، لئلا يجتمع إعلالان: حذف وقلب.
(٦١) بياض في الأصل، يحسن أن يكون فيه ما أثبتناه.
(٦٢) في الأصل «بالعهد» وكذلك «وقى وَقْياً. . .» بالمثناة الفوقية.
(٦٣) يقصد بالزائد ياء المضارعة في أوله، ويقصد بحذف الياء: لام الفعل.

العين وحدها، هذا إذا لم تقف[٦٤] عليه. فأمّا إذا وقفت عليه ولم تصله[٦٥] بكلمة بعده فزد[٦٦] عليه هاءَ السكت، فَقُلْ: فِهْ.

[فصل] المهموز:

[١] ـ المهموز الفاء: أَخَذَ، أَخَذَا، أَخَذُوا إلى آخره، كالصحيح في الماضي والمضارع وفي جميع الوجوه، إلاّ أنك تقلب الهمزة واواً إذا انضمّ ما قبلها، كأُوْخُذْ وأُومُرْ[٦٧]، وياءً إذا انكسر / ما قبلها، كإِيذَنْ[٦٨]، وألفاً إذا انفتح ما قبلها كآمِرْ (أأمِرْ). [ظ ١٢]

---

(٦٤) في الأصل «يقف» بالياء المثناة التحتية، وهو تصحيف.

(٦٥) في الأصل «تتصله».

(٦٦) في الأصل: «فزده» بهاء الغائب، والصواب ما أثبتناه، أو: «فزده هاء السكت» بحذف «عليه»، حتى يستقيم السياق.

(٦٧) في نزهة الطرف (٦٠) : «فكل ما ثبت فيهما لفظاً أُثبتُ صورته خَطّاً، تقول أومُرْ زيداً ثم أُومُرْ بكراً، وتقول: وأْمُرْ وفَأْمُرْ، لا تكتب الواو ههنا، لأنك لا تقف على الواو ولا على الفاء. . . .، وذلك أنّ الكتابة موضوعة على الوقف والابتداء. (وانظر المصدر نفسه ٣٠).

وذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد أنّ مهموز الفاء (أَخَذَ وأَكَلَ: «حذفوا همزتهما من صيغة الأمر، إذ أصلهما أُأْخُذْ، وأُأْكُلْ، على مثال «أُنْصُرْ» فحذفوا فاء الكلمة منهما ـ وهي الهمزة، فصارا: «أُخُذْ وأُكُلْ»، ثم حذفوا همزة الوصل، فقالوا: خُذْ وكُلْ، وهم يلتزمون حذف الهمزة عند وقوع الكلمة ابتداءً، ويكثر حذفها إذا كانت مسبوقة بشيء، ولكنه غير ملتزم التزامه في الابتداء، وتتميمهما على قياس نظائرهما نادر، وقيل لا يجوز. (شرح ابن عقيل ٤/ ٢٨٦ وهامش ٦، و٢٨٧ وهامش ١، وانظر المقتضب ٢/ ٩٧ ـ ٩٩).

(٦٨) نزهة الطرف (٦٠) ، ومثّل لها بقوله «يا غلامُ إِيْجَل».

وتقلب الياء همزة، فيقال: إِئْذَن، ففي قوله تعالى: ﴿ائذن لي ولا تفتنّي﴾ (براءة ٤٩)، أما في مصحف ورش عن نافع فهي «إِيْذَنْ لي» بالياء.

وأما: أَرَىٰ أَرَيَا أَرَوْا(٦٩)، فمثل «رَمَى» إلى آخره.
الأمر: إِيرِ(٧٠)، مثل اِرمِ.

[٢] ـ المهموز العين: رَأَىٰ، رَأَيَـا، رَأَوْا إلى آخـره، حـذفت همـزة مضـارعـه فصـار: يَـرَى يَـرَيَـانِ يَـرَوْنَ إلى آخـره. اتفق لفظ المخـاطبـة وجمعهـا(٧١)، فوزن المخـاطبة: تَفَيْنَ، والجمـع: تَفَلْنَ، فأصـل «تَـرَيْنَ»: تَـرْأَيِينَ، على وزن تَفْعَلِينَ، حـذفت الهمـزة كمـا حـذفت في «تـرى»(٧٢)، فصـارت: تَرَيِينَ، ثم جعلت اليـاء ألفاً لتحـركها وانفتـاح ما قبلهـا، فصار: تَرَايْنَ، ثم حذفت الألف(٧٣) لاجتماع الساكنين، فصار «تَرَيْنَ».

وإذا أدخلت النون الثقيلة في الشرط كما في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ من البَشَـرِ أَحَداً﴾(٧٤)، حـذفت النون عـلامة للجـزم، وكسرت يـاء التـأنيث ليطّرد جميع نونات التأكيد على نسق واحد، كما في اِخْشَيِنَّ(٧٥).

---

(٦٩) أصل «أَرَى: أَرْأَى» على مثال «أَكْرَمَ»، حذفت عينهـا، ووزنها «أَفَـلَ»، ووزن يُرِي: يُفِلْ، ووزن أَرِ: أَفِ. (شرح ابن عقيل ٤/ ٢٧٩).
(٧٠) وزن: إِيرِ: إِفْعِ، وأصلها: إِئْرِ بتسهيل الهمزة الثانية، مثل إِيذَنْ. ومضارعها: أُرِي: أُعِي، بحذف فائها ولامها.
(٧١) في الأصل «وجمعهما» وهو تحريف.
(٧٢) وزنها: تَفَلْ، انظر في هذا شرح ابن عقيل ٤/ ٢٧٩.
(٧٣) في الأصل: «ثم حُذِفت الهمزة ألف»، وهو غير صحيح.
(٧٤) مريم ٢٦.
(٧٥) فصّـل الميـداني القـول في تَـرَيِنَّ، فقـال: «الأصـل ـ تَـرْأَيِيْنَ ـ على وزن تمنعين، فحذفت الهمزة... ونقلت فتحتها إلى الراء، فصارت تَرَيِيْنَ...».
(نزهة الطرف ٤٣ ـ ٤٤).

الأمر: رَ، رَيَا، رَوْا، رَيْ، رَيَا، رَيْنَ، رَيَنَّ، رَيَانٌ، رَوُنَّ، رَيِنَّ، رَيَانٌ، رَيْنَانٌ، فجيء بالياء في «رَيَنَّ» لانعدام السكون، ولم يحذف واو الجمع في «رَوُنَّ» لعدم الضمة في ما قبلها بخلاف «أُغْزُنَّ».

وبالخفيفة: رَيَنْ، رَوُنْ، رَيِنْ.

[اسم الفاعل](٧٦): راءٍ(٧٧)، رائيانِ، راءُونَ إلى آخره، ولا يحذف همزته لما يجيء في المفعول، وقيل لأنَّ ما قبلها / ألف، وألف(٧٨) لا يقبل [و١٣] الحركة، وأصل «راءُون: رائيونَ»، نقلت الضمة من الياء إلى الهمزة، فاجتمع الساكنان الياء والواو، فحذفت الياء، فصار: راءون.

اسم المفعول: مَرْئِيّ، مَرْئِيَّانِ، مَرْئِيُّونَ، إلى آخره، أصله: مَرْءُويٌ، فالواو والياء اجتمعتا في كلمة، وسبق الواو بالسكون، فانقلبت ياءً، فأُدغمت إحداهما في الأخرى، كما هو الأصل في طَيِّىءٍ وسَيِّد، ولا يجب حذف همزته، لأنّ وجوب حذف الهمزة في فعله، وهو «يَرَىٰ»، ثبت على خلاف القياس، لأنّ القياس يقتضي أن لا يسقط، كما لم يسقط من ماضيه، وهو: رَأَى.

وأصل «مَرْئِيُّونَ: مَرْءُويُونَ»، لمّا قلتَ إنَّ الواو والياء اجتمعتا في كلمة، وسبق الواو بالسكون، فانقلبت ياء، فأدغمت بها(٧٩)، فأدخلت(٨٠) إحداهما في الأخرى.

---

(٧٦) بياض في الأصل، يحسن فيه ما أثبتناه.

(٧٧) في الأصل «رائِي».

(٧٨) ربّما كان الصواب «والألف».

(٧٩) «فأدغمت بها» هذه العبارة في الحاشية، وموضعها المناسب هنا.

(٨٠) في الأصل «فانقلبت»، وهي غير واضحة.

٣ ـ المهموز اللّام: جَاءَ، جاءَا، جَاءُوا، جَاءَتْ، جَاءَتَا، جِئْنَ.

المضارع: يَجِيءُ، يجِيئَانِ، يَجِيئُونَ إلى آخر[٨١] الوجوه.

الأمر: جِـئْ، جِيئَا، جِيئُوا إلى آخر الوجوه.

اسم الفـاعل: جَـاءٍ[٨٢]، بالقلب، كـالشـاكي في الشّـائِـك، وقيـل: أصله: جائِـئٌ بهمزتين، قلبت الثانية ياءً[٨٣].

اسم المفعول: مَجِيءٌ[٨٤]، إلى آخره.

[فصـل] المنـشعبـة [٨٥]: [الـصحيـح]: أَكْـرَمَ، أَكْـرَمَـا، أَكْـرَمُـوا، أَكرَمَتْ، أَكْرَمَتَا، أَكْرَمْنَ.

المضارع: يُكْرِمُ يُكْرِمَانِ يُكْرِمُونَ[٨٦]، إلى آخره[٨٧].

الأمر: أَكْرِمْ أَكْرِمَا / أَكْـرِمُوا إلى آخـره، ومجهولهمـا والنهي والجحد [ظ ١٣] والنفي وآسم الفاعل والمفعول مفهوم.

ومن المعتلّ: أَجَابَ، أَجَابَا، أَجَـابُوا، أَجَـابَتْ، أَجَابَتَـا، أَجَبْنَ، إلى آخره.

---

(٨١) في الأصل: «إلى آخره الوجوه».

(٨٢) في الأصل: «جاءى».

(٨٣) تفصيله في: (الممتع ٥٠٩ ـ ٥١٠)، وانظر شرح الشافية ٢/ ٥٢.

(٨٤) أصلها «مَجْيُوء» مثل مَبْيُوع، فحدث فيها إعلال تسكين (نقل) فـأصبحت مجْيُوء، ثم إعلال حذف الواو، ثم كسرت الجيم مناسبة للياء.

(٨٥) تفصيلها في نزهة الطرف ٦٤ وما بعدها.

(٨٦) في الأصل: «يُكرما، يُكرموا»، بسقوط النون في كلتيهما، وهو خطأ.

(٨٧) في الأصل: «آخر».

المضارع: يُجِيبُ، إلى آخر الوجوه.
الأمر: أَجِبْ، أَجِيْبَا، أَجِيْبُوا، إلى آخره.

أصل «أَجَابَ: أَجْـوَبَ»، نقلت الفتحة من الواو، [فسكنت بعد فتحة فقلبت أَلِفـاً، وأصـل أَجِبْ: أَجْـوِبْ، سكنت الـواو ونقلت حـركتهـا إلى الجيم][88] فحـذفت، وكـذا في النهي والجحد. وإنمـا لـم تقلب الواو ألفـاً في أَحْوَج وأَحْوَط[89]، فعلى خلاف القياس، أو لكونهما أفعل التفضيل.

اسم الفاعل: مُجِيب، مُجِيبَانِ، مُجِيبُونَ.
اسم المفعول: مُجَاب، مُجَابَانِ، مُجَابُونَ.
و «أَوْعَدَ» كالصحيح في جميع الوجوه.

و «أَوْفَىٰ»: أَوْفَيَا[90]، أَوْفَيُوا، كالناقص في جميع الوجوه[91].
وكـذلـك: أَرْوَىٰ: [أَرْوَتْ][92]، أصله: أَرْوَيَتْ، قلبت اليـاء أِلفـاً لانفتاح ما قبلها، فاجتمع الساكنان، وهما ألف والتاء، فحذفت.
حَابَىٰ، حَابَيَا، حَابَوْا مُحَابَاةً[93]، حَابَتْ، حَابَتَا، حَابَيْنَ.

---

(88) في الأصل: «نقلت الفتحة من الواو والياء، فحذفت»، وذكر الياء هنا غيـر متّسق مع الكلام. ولعل الصواب ما أثبتناه، وآخره من نزهة الطرف ٦٤.
(89) ومثلهما: أغيل، من الأجـوف اليائي. (نـزهة الـطرف ٦٤)، وقال فيهمـا: ممّا جـاء على الأصل...
(90) في الأصل: وافيا، وهو تحريف.
(91) انظر تصريف الفعل الناقص وقد تقدّم، و «أَوْفَيوا» تصبح «أَوْفَوْا».
(92) زيادة لاستقامة المعنى وإتمامه.
(93) في الأصل: محابة وهو تحريف.

ومن المضاعف: حَابٌّ، حَابًّا، حَابُّوْا.

وأما «حَابَ»، مُخَفَّف[٩٤]، فمن الحُوْبْ، فليس بمنشعبة. المضارع منه[٩٥]: يُحَابُّ إلى آخره، استوى المعلوم والمجهول فيه، الأمر: حابِّ، بكسر الباء، وكذا في النهي.

اسم الفاعل: مُحَابّ، وكذا اسم المفعول، استوى لفظهما، ولكن فرّقا بتقدير كسر العين وفتحها[٩٦].

* * *

(٩٤) يعنى «حابَ» مخفّف الباء، وهي بمعنى أثم.

(٩٥) يعني: المضارع من المضاعف حابّ.

(٩٦) أي يفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول بكسر العين ـ الباء الأولى ـ في اسم الفاعل ـ إن فكّ الإدغام ـ فتكون مُحابِب، واسم المفعول بفتحها، فتكون مُحابَب.

[و ١٤]

«الزِّيادة»[1]/

[١] - **الهمزة**: تزاد في أول الكلمة، [ولا يخلو][2] أن تقع أوّلاً، وبعدها ثلاثة أحرف أصول، نحو: أحمر وأصفر.

وفي نحو إجفيل وإخريط من الجَفْل والخَرْط[3]، وإن كانت بعدها أربعة أحرف أصول، فالكلمة خماسية، نحو: إصطبل.

---

(١) ذكر الزجاجيّ أنّ أول علم التصريف معرفة حروف الزوائد، وهي عشرة، . . . . يجمعها قولك: «اليوم تنساه»، وهذا عمله أبو عثمان المازني، وفي نسخة أخرى من كتابه «الجمل»: يجمعها قولك: سألتمونيها (الجمل ٣٩٩). وانظر شرح الشافية ١/ ١٩ - ٢٠.

وقال ابن عصفور: وأما حروف الزيادة فعشرة، ويجمعها قولك: «أمان وتسهيل». (الممتع ١/ ٢٠١).

وذكر الميداني أن الزيادة على ضربين: - منها زيادة من نفس الكلمة كالتكرير. . . والثانية: زيادة تختص بحروف معدودة وهي عشرة. . .، ويجمعها قولك (هويت السّمان).

(نزهة الطرف ٣٠)، وانظر المقتضب ١/ ٥٦، والمنصف ١/ ٩٨ وشرح الشافية ٢/ ٣٣١: فذكر ما سبق، وأضاف: هم يتساءلون، ما سألت يهون، التمسنَ هواي، سألتم هواني.

(٢) زيادة يقتضيها المعنى، وهي في الممتع ١/ ٢٢٧.

(٣) الإجفيل: الذي من شأنه أن يجفل ويفزع من كل شيء (الجبان).

وأن تقع وسطاً لم تُزد إلّا بثبت[4] من الاشتقاق، نحو: زِئْبِر، وضَئِيل، فالهمزة أصل.

وهي تزاد في نحو: شَمْأَل وشَأْمَل[5]، قليل[6]، لقولهم: شملت الريح من الشمال، وكذلك في نحو: حُطائط[7] لأنه من الحُطوط، وهو الصغير.

= والجَفْل والإجفيل بمعنى، جمعه: جُفول، ومن معانيه: السحاب أراق ماءه، وضرب من النمل سود كبار (المعجم الوسيط).

والخِرْط ـ بكسر الخاء ـ اللبن المنعقد يعلوه ماء أصفر.

والخَرْط ـ بفتح الخاء ـ في الحديث الكذب، وفي الأمر: التهوّر، وركوب الرأس.

والإخريط: نبات من أطيب الحمض يرقّق سلحَها ـ سلح الإبل ـ (القاموس المحيط). وما أورده الجرجاني هنا يقارب ما جاء في الملوكي وشرحه لابن جني، وابن يعيش ص ١٣٥، ١٤٠ ـ ١٤١، مع نفس الأمثلة، لكن جاء في شرح الملوكي أمثلة إضافية. والشبه كبير بين كلام ابن جني في الملوكي وما أورده عبد القاهر. (شرح الملوكي ص ١٣٥ وما بعدها).

(٤) في الأصل بثب، ففي المنصف ١/ ١٠٥ قال المازني: وإذا وجدت الهمزة غير أوّل فلا تجعلها زائدة إلّا بثبت، وذكر ابن جني أنّ أبا عليّ كان يتثبت بالاشتقاق. وفي الجمل ٣٩٩: ولا يحكم على الهمزة بالزيادة إذا كانت غير أوّل إلّا بدليل من اشتقاق أو تصريف.

وفي الممتع ١/ ٢٢٧: ولا يحكم عليها بالزيادة إلّا أن يقوم على ذلك دليل وذلك أنّ الهمزة إذا وقعت غير أول، في ما عرف له اشتقاق أو تصريف.

وانظر شرح الملوكي ١٤٣ ـ ١٤٤: قال (ابن جني) فإن كانت الهمزة وسطاً لم تُزَدْ إلّا بثبت، وأورد أمثلة عبد القاهر وزاد عليها، والثبت هو الاشتقاق.

وانظر شرح الشافية ٢/ ٣٣٣ وما بعدها، و ٣٧٢ ـ ٣٧٣.

(٥) هما بمعنى الشمال للريح، وفي قولهم «شملت الريح تشمل» دليل على زيادة الهمزة. (الجمل ٣٩٩)، وانظر سرّ صناعة الإعراب ١/ ١٢٢، والمنصف ١/ ١٠٥.

(٦) قد يكون الصواب قليلاً.

(٧) الحُطائط: الشيء الصغير المحطوط. (سرّ صناعة الإعراب ١/ ١٢٥)، وفي المنصف ١/ ١٠٦: وحُطائط: فُعائل، لأنه من حططت لأنه الصغير.

[٢] - الميم: تزاد، [لا يخلو][٨] أن تقع أوّلاً وبعدها ثلاثة أحرف أصول، نحو: مَضْرِب، ومَقْتَل، ومحمل. وتزاد حشواً شاذّة[٩] في نحو: دُلامِص، لأنّه بمعنى دِلاص، وهو البرّاق. وتزاد في نحو: هِرْماس للأسد، لأنّه من الهَرْس، وهو الدّقّ.

وتزاد آخراً في نحو: زُرْقُم[١٠] وفُسْحُم[١١] ودُلْقُم[١٢] شاذّ، لأنها من الزرقة والانفساح والاندلاق.

[٣] - النون: تزاد[١٣] في نحو: انْفَعَلَ ونَفْعَلُ، وبعد ألف التثنية، نحو:

= والخُطائط: الصغير القصير من الناس، أو نملة صغيرة حمراء. (القاموس المحيط)، وانظر شرح الشافية ٢/ ٣٣٣.

وفي شرح الملوكي: وزنه فُعائل من الشيء المحطوط. (١٤٧). وقد أضاف في الملوكي وشرحه: وقد اطّردت زيادة الهمزة آخراً للتأنيث، نحو حمراء. . .، وقال الشارح - ابن يعيش - حكم الهمزة إذا وقعت أخيراً كحكمها إذا وقعت حشواً، لا يقضى عليها بزيادة إلاّ بثبت. . . وهي بدل من ألف التأنيث. (شرح الملوكي ١٤٨ - ١٤٩).

(٨) زيادة يقتضيها المعنى، وهي في الممتع ١/ ٢٣٩.

(٩) في الأصل شاذّ بغير تاء مربوطة، وفي الممتع ١/ ٢٣٩، قال ابن عصفور: ولم توجد زائدة إلاّ في أماكن محصورة تحفظ ولا يقاس عليها.(وانظر شرح الملوكي١٥٩ - ١٦٠).

(١٠) الزُّرْقُم: الشديد الزرقة.

(١١) الفُسْحُم: الواسع الصدر.

(١٢) الدُّلْقُم: الناقة التي تكسّرت أسنانها فاندلق لسانها ولعابها (الممتع ١/ ٢٤٠). وزيادة الميم آخراً أكثر من زيادتها حشواً، لكنها شاذّة مثلها أيضاً. (شرح الملوكي ١٦٣).

(١٣) زيادة النون في نحو نرجس وقرنفل وجندب (شرح الملوكي ١٦٩ - ١٧١)، وقد زيدت في أول الأفعال المضارعة (نفعل) وللمطاوعة (انفعل)، وبعد ألف التثنية، وفي آخر جمع المذكر السالم، وعلامة إعراب للأفعال الخمسة، ونون التوكيد بنوعيها. (شرح الملوكي ١٧١ - ١٧٩) وتزاد أوّلاً وثانياً وثالثةً ورابعة وخامسة. (نفسه ١٨٤ - ١٨٦).

زَيْدانِ، وبعد ألف،في نحو: غَضْبان وعِمْران. وفي نحو: عَنْبَس، من طريق الاشتقاق، لأنه من العبوس، ولذلك قيل للأسد: عَنْبَس، لعبوسه وكراهة منظره.

[٤] ـ التاء: تزاد في جمع التأنيث، في نحو: ضاربات وجوزات. / وفي المفرد في نحو: حمزة وطلحة. وفي المضارعة في [ظ ١٤] تَفْعل، [و] تَفَعَّل[١٤] وتفاعَل من المنشعبة.

[٥] ـ الهاء: تزاد لبيان الحركة في الوقف، في نحو: فِيمَهْ، ولِمَهْ، وعَلامَهْ، يريد به: فِيمَ ولِمَ وعَلامَ.

وكذلك في: أُغْزُهْ[١٥] واخْشَهْ وارمِهْ، يريد: أُغْزُ واخْشَ وارْمِ. وتزاد أوّلاً في نحو: هِجْرَع[١٦] وهِبْلَع، لأنهما من الجَرْع والبَلْع. وفي نحو: أَهْراقَ الماءَ، أصله: أريق[١٧].

وتزاد حشواً في نحو: أُمَّهات، يريد به: أُمّات.

---

(١٤) زيادة تقتضيها سلامة المعنى. وتزاد التاء في افتعل واستفعل وغيرهما. وانظر تفصيلات ذلك في شرح الملوكي (١٨٧ ـ ١٩٧).

(١٥) في الأصل «اغز» بلا هاء. والشبه كبير هنا في زيادة الهاء أيضاً بين كلام ابن جني وما أورده عبد القاهر (شرح الملوكي ١٩٨).

(١٦) هَجْرَع ـ بفتح الهاء ـ الأحمق، والمجنون، والطويل الممشوق، والكلب السلوقيّ الخفيف. (القاموس المحيط) وانظر شرح الملوكي ٢٠٤.
وهِجْزَع ـ بكسرها وبالزين المعجمة ـ: الجبان.

(١٧) لعل الصواب المناسب: أراق. (الإبدال لابن السكيت ٨٩، وشرح الشافية ٢/ ٣٨٤).

[٦] ـ السين: تـزاد في نحـو: اسْتَخْـرَجَ واسْتَـطَاعَ، لأنهمـا من خَـرَجَ وطَاعَ[١٨].

[٧] ـ اللاّم: تزاد في نحو: عَبْدَل وزَيْـدَل وهُنَالِـكَ، لأنّ معناهـا: عَبْدٌ وزَيْدٌ وهُنَاك[١٩].

[٨] ـ الـواو: تـزاد في نحـو: كَـوْسَـر وجَهْـوَر، لأنهمـا من الكسـر والجهر[٢٠].

[٩] ـ الياء: تزاد في نحو: بَيْطَر وقَتِيل[٢١].

---

(١٨) في الأصل «وطلع»، وهو تحريف، والصواب ما أثبتناه، (انظر شرح الملوكي ٢٠٦، والممتع ١/ ٢٢٤. وفي نزهة الطرف (٣١): تـزاد مقـترنة بالتـاء، نحو: استخـرج واستغفر. . .، وتـزاد أيضـاً في أطاع يطيع، فيقال اسطاع يسطيع.
وأضاف ابن عصفور أنها تزاد في لهجة الكسكسة (الممتع ٢٢٢).

(١٩) ذكـر الميداني وابن الحـاجب أنّ زيـادة الـلام قليلة (النـزهـة ٣١، وشـرح الشـافيـة ٢/ ٣٨١، وقـد أنكر الجـرمي زيادتهـا، وليس منها الـلام في نحو «ذلـك وهنالك».
وأضـاف ابن جني «ذلك وأولالـك»، وقـال: زيـدت في أشيـاء محفـوظـة لا يقـاس عليها.
(شرح الملوكي ٢٠٩).

(٢٠) في الأصل كوسر ـ بالسين المهملة ـ . . .، والكسر ولم أجد كوسر في المعاجم.
وفي نزهة الطرف (٣١): كوثر وجوهر، وهما من الكثرة والجهارة في الصـوت. أقول والصواب: جهور، كما في هذا الكتاب، وكذلـك هي كوثـر من الكثرة بمعنى كثيـر العطاء، وجوهر وجهور في شرح الملوكي ١٢٢، ١٢٤، ١٣٢.

(٢١) في الأصل: قيطل، وفيها آثار مسح، ويقابلهـا في الحاشيـة، قتيل، ولعلهـا: قيتل ـ بتقـديم الياء ـ ، ولم أعثر عليها في هـذه الصورة في مـا رجعت إليه من المصـادر والمراجع.
وفي نزهة الطرف ٣١: تزاد أوّلاً نحـو: يرمـع ويعسوب ويضـرب ويمنع، وحَشْـواً نحو: قتيل وعليم وصيرف وبيطر. وانظر شرح الشافية ٢/ ٣٧٤.

[١٠] - والألف، تـزاد في : ضَـارِب وكِتَـاب، لأنهمـا من الضـرب والكتبة[٢٢].

* * *

(٢٢) في نزهة الطرف: الألف لا تزاد أوّلاً، ولكن تزاد حشواً، نحـو كتاب وحمـار، وآخِراً نحو حبلى وقبعثري (٣٠ - ٣١).
وذكر ابن جني أنها متى كانت مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً، ولم يكن هناك تكريـر فلا تكون إلاّ زائـدة، ومثّل لهـا بـ: كاثـر. (شرح الملوكي ١٢٢، ١٢٣). وأضـاف ابن يعيش أنها لا تزاد أوّلاً البتة لأجل سكونها، والساكن لا يبتدأ به، وإنما تزاد ثانيـاً وثالثاً ورابعة وخامسة. (نفسه ١٢٧)، وذكر من الأمثلة ضارب وكتاب.

«الإبدال»

أبدل الألف من أربعة أحرف: الواو والياء والهمزة[1] والنون.

فأمّا الواو والياء: [فـ]ـمتى تحركتا وانفتح ما قبلهما أبدلتا ألفاً، في نحو: قَامَ وبَاعَ ودَعَا ورَمَى، وغيرها من المعتل العين واللّام، إلّا في صَيِدَ وعَوِرَ، لأنهما بمعنى: إصْيَدَّ واعْوَرَّ[2]، وكذلك في: اجْتَوَروا واعْتَوَروا، لأنهما في معنى تَجَاوَروا وتَعَاوَروا، وكذلك في: أعْوَج وأغْيَل / لأنهما [و١٥] أفعلا[3] التفضيل. وأما قَوَد[4] فللالتباس بِقادَ.

---

(١) في الأصل «وألف»، والصواب ما أثبتناه. (انظر الممتع ١/٤٠٤ وذكر فيه: النون الخفيفة بدلاً من النون المطلقة) وشرح الملوكي ٢١٨. وثمة تشابه بين ما أورده ابن جني في الملوكي وبين ما أورده الجرجاني هنا.

(٢) صَيِدَ يَصْيَدُ: يرفع رأسه كِبْراً ولا يلتفت يميناً ولا شمالاً، مصدره: الصَّيَد، ومنه قيل للملك: أصْيَد، وأهل الحجاز يثبتون الياء والواو في هذين الفعلين، وغيرهم يقول: صادَ يَصادُ، وعارَ يَعارُ. وقال الجوهري: وإنما صحّت الياء فيه لصحّتها في أصله لتدل عليه، وهو: إصْيَدَّ، بالتشديد. (اللسان / صيد). وانظر الممتع ٢/ ٤٦٥.

وذكر منها الميداني: حَوِلَ. (نزهة الطرف ٣٢).

(٣) في الأصل: فعلاي، والمقصود: أفعلا التفضيل، أو اسما التفضيل.

(٤) القَوَد: قتل النفس بالنفس أو القِصاص، أو قتل القاتل بالقتيل، وقيل إنّ صحّة الواو أو الياء فيه أمر شاذّ، كالحوَكة، والخوَنة، ورَوِع، والغَيَب، (نزهة الطرف ٣٢، وابن عصفور/ الممتع ٢/ ٤٦٥، اللسان / قود).

وأمـا الهمزة: فمتى سكنت وانفتـح ما قبلهـا أبـدلت ألفـاً في نحـو: رأس ـ راس، وفـأس ـ فـاس، وفي اقـرأ: اقـرا، وفي نحـو: آدم وآمن، لاجتماع الهمزتين[٥].

وأما النون: [فقد][٦] أبدلت ألفاً في حال النصب، نحو: رأيت زيدا، وكلّمت بكراً[٧]، وكذا في أمر الواحد بالنون الخفيفة إذا انفتح ما قبلها، في نحو: اضرِبَا، يريد: اضْرِبَنْ، قـال الله تعالى ﴿لَنَسْفَعَنْ بِـالنَّاصِيَـةِ﴾[٨]، إذا وقفت قلت: لَنَسْفَعَـا. وكـذا من نـون إِذَنْ، يـريـد «إذا»[٩]، ومن هـاء «هُنَهْ»[١٠]، يريد: هنا.

---

(٥) ذكر ابن عصفور أنّ أصلهما أأْدَمَ وأأْمَن، إلاّ أنّـه لا ينطق بالأصل، استثقالاً للهمزتين في كلمة واحدة.
وأضاف: وقد تبدل الهمزة ألفاً على غير قياس مثل: مَلا ـ مِن مَلأ، لا هنـاكِ ـ مِن لا هناك، سالت ـ سألت، والمراة ـ في المرأة. (الممتع ١/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥).
وذكر الميداني أنّ الهمـزة تلين فتلحق بحروف العلة، نحـو: سال وقـرا، في تخفيف سأل وقرأ. (نزهة الطرف ١٢، ٤١).
وما جاء عن الهمزة هنا يشبه ما جـاء في كتاب الملوكي لابن جني ببعض التصرّف. (شرح الملوكي ٢٢٨).

(٦) زيادة يقتضيها المعنى.

(٧) ذكر ذلك ابن عصفور، وعرض آراء الصرفيين وناقشها (الممتع ١/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧).
وما ورد هنا يشبه ـ إلى حد كبير ـ ما جـاء في الملوكي ـ أيضاً (شـرح الملوكي ٢٣٢).
وأضـاف ابن جني أنّ النـون تبـدل من ألف التـأنيث، قـالـوا في صنعـاء: صنعـاني، وبهراء: بهرانيّ، وإنْ شئت قلت: النون بدل من الواو في صنعاويّ وبهـراويّ. (شرح الملوكي ٢٨٥).

(٨) العلق ١٥.

(٩) ذكر ابن عصفور أنّ الوقـف على نون «إذن» يبدل فيه النون ألفاً، تقـول: أزورك إذا، تريد: إذن. (الممتع ١/ ٤٠٩).

(١٠) في الأصل «هنه» بالهمزة، وهو تحريف، (وفي اللسان / هنا): . . . أنشده أبو الفتح

أبدل الياء من الألف، إذا انكسر ما قبلها في نحو: قراطيس ومفاتيح، فالياء بدل من ألف «قِرْطاس ومِفْتاح»[11].

ومن الواو إذا أسكنت وانكسر ما قبلها غير مدغمة، في نحو: ميعاد وميزان، أو تحركت بالكسر وما قبلها ساكن، في نحو: يُقِيم ويَسْتَعِين، أصلها: يُقْوِم ويَسْتَعْوِن، نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها فأبدلت ياء لانكسار ما قبلها.

ومن الهمزة إذا سكنت وانكسر ما قبلها للتخفيف في نحو: ذئب - ذيب، وفي بئر - بير[12].

ومن الراء في نحو قيراط، أصلها: قِرَّاط، لقولهم[13] في جمعه: قراريط[14]. / [ظ ١٥]

ومن النون في: دينار، أصله دِنَّار، لقولهم في جمعه: دنانير[15].

ابن جني (شرح الملوكي ٣١٢):

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ مِنْ هَهُنا وَمِنْ هُنَهْ

إنما أراد: ومن هنا، فأبدل الألف هاء.

(١١) ذكر الميداني خمسة مواضع لهذا الإبدال (نزهة الطرف ٣٤، والممتع ١/ ٣٦٨ وما بعدها.

(١٢) الممتع ١/ ٣٧٩، شرح الملوكي ٢٤٠.

(١٣) في الأصل: كقولهم.

(١٤) زاد ابن عصفور كلمة «شيراز»: وهو اللبن الرائب المستخرج ماؤه، وجمعه شراريز، قال: فردّوا الراء، لما فَصلت الألف بين المثلين.

وذكرها ابن يعيش. (شرح الملوكي ٢٤٩، الممتع ١/ ٣٧٠، شرح الشافية ٣/ ٢١١). ويوافق هذا ما أورده ابن جني (شرح الملوكي ٢٤٠).

(١٥) قال ابن عصفور: وأبدلت الياء من النون على اللزوم في دينار... هروباً من ثقل التضعيف، بدليل الجمع والتحقير، وذكر مما أبدلت ياؤه من النون: في إنسان - إيسان، وظِربان وإنسان، فنوناهما الأخيرتان تبدلان، لأن الجمع: أناسيّ وظرابيّ، كما أبدلت في: تَظَنَّيْت، لأنّ أصله تَظَنَّنْت.

(ابن عصفور / الممتع ١/ ٣٧١ وما بعدها، وشرح الشافية ٣/ ٢١١).

ومن الباء: دِيباج أصله دِبَّاج، وجمعه دبابيج.

أبدل الواو من ألف، في نحو: ضويرب من ضارب.

ومن الياء إذا سكنت وانضمَّ ما قبلها في نحو: مُيْسِر ومُيْقِن، نقول: مُوْسِر ومُوْقِن.

ومن الهمزة إذا سكنت وانضمّ ما قبلها للتخفيف، في نحو جُؤْنة: جُونَة، وفي «مُؤْمِن»[16].

أبدلت الهمزة من ألف التأنيث في نحو: حمراء وصحراء.

ومن الواو إذا انضمت في نحو وُجوه: أُجوه، وفي وُعِدَ: أُعِدَ، وفي أَثْوُب: أَثْؤُب[17].

ومن الواو والياء إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة[18]، في نحو: كِساء ورِداء، أصلهما: كِسَاو ورِدَاي.

ومن الهاء في نحو «آل» أصله: أَهْل، ثم أبدلوها ألفاً، كيلا يجتمع

---

(١٦) الجؤنة: سلة مستديرة مغشّاة بالجلد يوضع فيها الطيب والثياب، أو الأكمة. (نزهة الطرف ٤١، القاموس المحيط).

وأضاف ابن عصفور أمثلة على إبدال الياء من الهمزة: إيمان، إيتاء، خطيّة، أيمَّة، ورداء وكساء في التثنية لغة لبعض بني فزارة. (الممتع ١/ ٣٨٠)، أي أنّ بني فزارة يردّون الهمزة في الكلمتين ياء.

(١٧) سيبويه ٤/ ٢٣٧، ٣٣١، الممتع ١/ ٣٣٢، ومثلها: أُقّتت من وُقّتت، إسادة من وِسادة، إعاء من وِعاء. (وانظر الإبدال لابن السكّيت ١٣٨). والجمل ٤٠٤ - ٤٠٥، وسرّ الصناعة ١/ ١١٤.

(١٨) في الأصل: الزائدة. والكلام كله في الملوكي (شرح الملوكي ٢٧٦).

همــزتــان في كلمــة واحـدة. ويصغــر: أُهَيْـل، في الأصل، و«أُوَيْل» في البدل[19].

أبدل الميم من النون الســاكنة[20] إذا وقعت قبـل الباء في نحـو: قنبر وعنبر، فإن تحرّكت[21] النون لـم تقلب ميماً، تقول: عَنابر وقَنابر.

ومن الواو في نحو: فَمْ أصله فَوْه[22]، فحذفت الهـاء، وأبدلت الـواو ميماً. فإن صُغِّر أو جُمِعَ فتقول: فُوَيْه وأَفْوَاه.

أبدلت التاء من الواو في نحو: تُراث وتُجاه وتُكلان، ماضيها: وَرِث، وجه، وَكَل[23].

---

(19) سرّ صناعة الإعراب ١/ ١٢٠، والممتع ٣٤٨ - ٣٥٠.
وفي الملوكي أُهَيْل على مذهب الجمـاعة، وأُوَيْـل في قـول يـونس (شـرح الملوكي ٢٧٨).

(20) سيبويه ٤/ ٢٤٠، وذكر: عَنْبر وشَنْباء، (وانظر الممتع ١/ ٣٩٢).

(21) في الأصل: «فال بحركة»، والصـواب من الملوكي، والكلام متشـابه (شـرح الملوكي ٢٨٩).

(22) المصدران السابقان، وقال سيبويه: وذلك قليل (٤/ ٢٤٠).
وما جاء هنا يوافق ما ذكره ابن جني في الملوكي، ولم يذكرا كلاهما أنّ ذلـك قليل. (شرح الملوكي ٢٩٠).

(23) سيبويه ٤/ ٢٣٩، وأضاف أنها قد أبدلت من الدال والسين في سِتّ (والجمـل ٤١٧)، وهـذا قليل، ومن اليـاء إذا كـانت لامـاً في أَسْنَتـوا، وذلـك قليـل. وانـظر الممتـع ١/ ٣٨٣ - ٣٨٤، ٣٨٩.

والتاء [في][٢٤] ثنتين بدل / من ياء اثنتين[٢٥] والتاء في «كلتا» بدل من [و ١٦] لام[٢٦] «كلا».

أبدل الهاء من الهمزة، يقول العرب: أَنَرْتُ الثَّوْبَ هَنَرْتُه[٢٧]، وأَرَحْتُ الدابّة هَرَحْتُها، وفي إيّاك: هِيّاك[٢٨].

ومن الياء في نحو: ذِهْ، بمعنى ذي[٢٩].

أبدل الطاء من تاء «افتعل» إذا كانت فاؤه[٣٠] صاداً أو ضاداً أو طاءً أو

---

(٢٤) زيادة يقتضيها المعنى.

(٢٥) الممتع ١/ ٣٨٨، وقال: وأبدلت من الياء على غير اطّراد في قولهم ثِنْتان، وعرضّ وفصّل جيّداً (وشرح الملوكي ٢٩٣)، وذكر ابن عصفور أيضاً: كَيْتَ وكَيْتَ، وذَيْتَ وذَيْتَ. (وشرح المفصل ٩/ ١٣٤). ولعل الصواب في هذا الموضع ثِنْتَيْن، لأنه من ثِنْي، وكل واحد من الاثنين يثني على الآخر، وأصله ثِنْيٌ، فالتاء بدل من لامه أيضاً وهي ياء. (شرح الملوكي ٣٠٠).

(٢٦) يعني الألف، وهي تمثل لام الكلمة. وذكر ابن عصفور أنّ التاء في «كلتا» لا يتصوّر أن تكون أصلاً، لحذفها في «كلا»، ولا.

زائدة للتأنيث لسكون ما قبلها وهو حرف صحيح، ولكونها حشواً، فلم يبق إلاّ أن تكون مما انقلبت عنه ألف كِلا، وهو الواو، لأنّ الألف إذا جُهل أصلها حملت على الواو، لأنه الأكثر. (الممتع ١/ ٣٨٥).

(٢٧) في الأصل: أبرت الثوب هبرته بالباء، وهو تصحيف. وأنرت الثوب: جعلت له علما، (شرح الملوكي ٣٠٤، واللسان / نير). وفي الممتع: أثرت التراب (١/ ٣٩٩).

(٢٨) سيبويه ٤/ ٢٣٨، وقال: وذلك في كلامهم قليل، وانظر كتاب الإبدال لابن السكيت ٨٩، الممتع ١/ ٣٩٧، وما بعدها، وشرح الملوكي ٣٠٤.

(٢٩) في سيبويه: وأبدلت (الهاء) من الياء في هذه، (٤/ ٢٣٨) وهو جائز. ومثله في الممتع ١/ ٤٠٠.

(٣٠) في الأصل: فاءه، وهو خطأ..

ظاء، في نحو: اضطَرَبَ، واصْطَلَحَ واطَّرَدَ واظْطَلَمَ واصْطَبَرَ، من: اضْتَـرَبَ واصْتَلَحَ واطْتَرَدَ واظْتَلَمَ(٣١).

أبدل الدال من تـاء افتعل، إذا كـانت فاؤه(٣٠) دالاً أو ذالاً أو زاء(٣٢)، في نحو: ادَّرَأَ(٣٣) وادَّكَرَ(٣٤) وازْدَجَرَ، من: ادْتَرَأَ واذْتَكَرَ وازْتَجَرَ، وتدغم التاء في مثلهـا أو في [ما](٣٥) يقـاربها، تقـول: اتّبع: اتْتَبَـعَ، واطَّيَّرَ في اطْتَيَّـرَ، وفي: تَتَبَّعَ وتَطَيَّرَ.

---

(٣١) ثمـة تفصيل وتعليـل في الممتع ١/ ٣٦٠، يـوضح فيـه كيف تمّ الإبدال والإدغـام، فقـال: والتباعـد الذي بين التـاء وبين هذه الحـروف أنّ التاء منفتحة منسفلة، وهذه الحروف مطبقة مستعلية، فأبدلوا من التاء أختها في المخرج، وأخت هـذه الحروف في الاستعلاء والإطباق هي الطاء.

وأبدلوا بغير اطّراد من تاء الضمير بعد الطاء والصاد، فقالوا: فَحَصْطُ وخَبَطُّ. (الممتع ١/ ٣٦٠ - ٣٦١).

وأضاف سيبويه أنّ هذا الإبدال في فَحَصْطُ، وخَبَطُّ لغة بني تميم. (٤/ ٢٤٠).
وأضاف ابن جني في اظطلم لغة أخرى وهي اظّلم ويَظّلِم. (شرح الملوكي ٣١٦).

(٣٢) في الأصل: راء بالمهملة، والصواب ما أثبتناه. (شرح الملوكي ـ زاياً ـ ٣٢٢).

(٣٣) في الأصل: إدَّراء، ويجوز أن تكون صحيحة على أنها مصدر.

(٣٤) ذكر ابن عصفور: أنّ اذْذَكَر إبدال الدال من تاء الافتعال فقط، وهو رأي أبي عمـرو. أما ادَّكَر فإبدال إدغام، وفيه تفصيل. (الممتع ١/ ٣٥٧ ـ ٣٥٩)، وأضـاف ابن جني: دَوْلَج ووَدّ من تَوْلَج ووَتِد. (شرح الملوكي ٣٢٢).

(٣٥) زيادة لإتمام المعنى.

أبدل الجيم من الياء في نحو: أُجّل، يريد بـه: إيّل[٣٦]، وفي: مُـرّج يريد به: مُرِّيّ، وفي: أَمْسَجْتُ وأَمْسَجَا، يريد به: أَمْسَيْتُ وأَمْسَيا[٣٧].

* * *

(٣٦) الممتع ١/ ٣٥٤، ومثلها في لهجة أهل الخليج المعاصرة: أَيِّل ـ بدلَ أَجَلْ، بمعنى نعم.

(٣٧) ذكـر ذلك وفصّله ابن جني وابن عصفـور والـرضي وابن يعيش (الممتـع ١/ ٣٥٣ ـ ٣٥٥، شـرح الشافيـة ٣/ ٢٣٠، شرح الملوكي ٣٣٠، ومـا بعدهـا). وجـاءت في شـرح الملوكي: أَمْسَتْ وأَمْسى، وفي الممتع: أَمْسَيْتُ وأَمْسَيـا وهو الصـواب الذي اثبتناه، ووافقتْ شرح الشافية ما جاء في الأصل، وهو: أَمْسَجْتُ وأمسى.
وهو جزء بيت من الرجز (سرّ الصناعة ١/ ١٩٤، والمصادر المذكورة، ونسبه بعضهم إلى العجّاج).

«الحذف»*

حذفت الهمزة في نحـو: الله[1]، لكثـرة الاستعمـال، أصله: ٱلإلـٰه، فـأدغم اللاّم في الـلاّم وفخّم للتعظيم. وفي نحـو: ناس تخفيفـاً، أصله: أنـاس[2]، وفي نحـو: خُـذْ وكُـلْ ومُـرْ، تخفيفـاً، أصلهـا: أُؤْخُـذْ وأُؤْكُـلْ وأُؤْمُرْ[3]. وفي نحو: أَكْرِمُ وأُحْسِنُ، أصلهما: أَأَكْـرِمُ وأُأَحْسِنُ، [حذفت][4] الثانية لاجتماع الهمزتين.

---

* في التصـريف حذف قيـاسي وآخر غيـر قياسي، والمـذكور هنـا في هـذا البـاب هـو الحذف غير القياسي. (شرح الملوكي ٣٣٣، الممتع ٢/ ٦١٥).

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٣، ونزهة الطرف ٤٠، الممتع ٢/ ٦١٩. وذكر ابن عصفـور أنّ الحـذف على غيـر قيـاس يكـون في هـذه الحـروف الإحـدى عشـرة المذكورة في هذه المخطوطة. وانظر شـرح الملوكي في تفصيل القـول في لفظ «الله» ٣٥٦.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) يقول ابن عصفور: لأنهـا من الأخذ والأكـل والأمر، فلمّـا حذفت الهمـزة استغني عن همزة الوصل لزوال الهمزة الساكنة. (الممتع ٢/ ٦١٩).
وذكر سيبويه أنهم قد يثبتون فيقولون: أُوخُذْ، أُوكُلْ، أُومُرْ. (سيبويه ١/ ٢٦٦، وانظر ٤/ ٢٧٩).

(٤) زيادة يقتضيها المعنى، سقطت من الأصل.
وأضاف ابن جني في باب حذف الهمزة قولهم: يابـا فُلان، يـريدون: يـا أبا فـلان، ويَرَى مضارع رَأَى. (شرح الملوكي ٣٦٩).

حـذف الألف: أَمَ واللهِ لأفعلن، يريد / : أَمَا[٥]. [ظ ١٦]

حذف الواو في: هِبَة وعِدَة وزِنَة، أصلها: الوِهْبَة والوِعْدَة والوِزْنَة في المصادر، نقلت الكسرة إلى ما بعدها لاستثقالها[٦] عليها، فحذفت تخفيفاً، إلّا في الوِجْهَة[٧] لئلا يلتبس بالجِهَة.

وفي: غَـدٍ وحَمٍ وأَبٍ وأَخٍ وهَنٍ، أصلهـا: غَـدْوٌ، وحَمَـوٌ، وأَبَـوٌ، وأَخَوٌ، وهَنَوٌ[٨]، فحذفت لاجتماع الساكنين، وهما: التنوين والواو.

حذف الياء، في نحو: يَدٍ ودَمٍ وذُو، أصلها: يَدْيٌ، ودَمْيٌ[٩] وذَوَيٌ، لما مرّ آنفاً.

---

(٥) في الأصل أمّا بتشديد الميم.
وأضـاف المـازني أنّ الألف تحـذف في قولـه تعالى: يـا أَبَتَ، أراد: يا أَبَتَـا. (شرح الملوكي ٣٨٣).

(٦) في الأصل: لاستقلالهما، وهو تحريف.

(٧) في الأصل: لا في الوجه، وهو تحريف.
وفي سيبويه: فأما فِعْلَة إذا كانت مصدراً فإنهم يحذفـون الواو من فعلهـا، لأن الكسر يستثقل في الواو، فاطّرد ذلك في المصدر... ، فـإذا لم تكن الهاء فـلا حذف، لأنـه ليس عوض (كذا)، وقـد أتمّوا فقـالوا: وِجْهـة في جِهة... فـإن بنيت اسماً من وَعَـدَ على فِعْلَة، قلت: وِعْدة، وإن بنيت مصدراً قلت: عِدَة.
(سيبويه ٤/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧، ٣/ ٤٤٩).

(٨) الممتع ٢/ ٦٢٢، وانظر تفصيل ما حدث في هذه الأسمـاء في اللسان / أخ، وشـرح الملوكي ٣٩٣ وما بعدها.

(٩) ومنهم من يقـول: دَمَوان ـ أي أنّ أصـل المحذوف واو لا يـاء، وهو قليـل، وهو على هـذه اللغة من بـاب ما حـذف منه الـواو. وقال بعضهم: دمـان. (الممتـع ٢/ ٦٢٤، وانظر سيبويه ٣/ ٤٥١).

حـذف الهاء، في نحـو: شَفَة وسَنَة وشَـاة تخفيفـاً، أصلهـا: شَفْهَـة وسَنَهَة وشَوْهَة[١٠].

حذف النون في نحو: مُذْ ويَوْمَئِذٍ، أصلهما: مُنْذُ[١١] ويَوْمَئِذِنٍ.

حذف الباء، في نحو: رُبَ مُخَفَّفة، أصلها: رُبَّ مُشَدَّدة[١٢].

حذف الحاء، في نحو: حِرٍ، أصله: حِرْح[١٣].

حذف الخاء، في نحو: بَخٍ بَخٍ، أصله: بَخٌّ مشدّدة[١٤].

حـذف [الفاء]، في نحـو: «أُفْ» مخفّفة، أصله: أُفّ مشـدّدة، وفيها ثمان لغات[١٥].

---

(١٠) نستدلّ على الأصل المحذوف بالتحقير والتكسير. (الممتـع ٢/ ٦٢٤ ـ ٦٢٥) وانظر سيبويه ٣/ ٤٥١ ـ ٤٥٢، وأضاف إليها فَم، ومُوَيْه.

(١١) قال المبرد: فأمّا «مُـذْ» فدلّ على أنهـا اسم أنها محـذوفة من «مُنْـذُ» التي هي اسم، لأنّ الحذف لا يكون في الحـروف، إنما يكـون في الأسماء والأفعـال، نحو: يـد، ودم، ومـا أشبهه. (المقتضب ٣/ ٣١). والممتـع ٢/ ٦٢٦، وزاد كلمـة دَدٌ وأصله على قـولٍ: دَدَنٌ، وقالـوا: فُلُ وأصله فُـلان، والدَّدَن والـدَّد: اللهـو واللعب، وهي محذوفة اللام وهي النون. (اللسان / ددن).
وانظر في مُذْ ومُنْذُ: سيبويه ٣/ ٤٥٠، ٤٥٢، وأضاف: إنْ المخففة من إنَّ.
والمقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ٢/ ٨٥٣ ـ ٨٥٥، وأسـرار العربيـة ٢٧٠، وشـرح المفصـل ٨/ ٤٦.

(١٢) سيبويه ٣/ ٤٥٢، الإنصاف في مسائل الخلاف (م ١٢١)، الممتع ٢/ ٦٢٦.

(١٣) سيبويه ٣/ ٤٥١، سر صناعة الإعراب ١/ ١٩٨، الممتع ٢/ ٦٢٧.
والحِر: فَرْج المرأة. ودليل حذف حائه أنّك تقول في تحقيره: حُـرَيْح وفي تكسيـره: أحْراح. (شرح الملوكي ٤٣١).

(١٤) سيبـويـه ٣/ ٤٥٢، والممتـع ٢/ ٦٢٧، وهي كلمـة تقـال عنـد استلطاف شيء. أو استحسانه بمعنى المدح أو الفخر، وفيه لغات خمس. (شرح الملوكي ٤٣٦).

(١٥) شرح الملوكي ٤٣٧، والممتع ٢/ ٦٢٨، وأضـاف ابن جني وابن عصفور: سَـوْ مِن سَوْفَ، وهو مـذهب البغداديين، ويقصـد بهم الكوفيين عن ثعلب كمـا في الممتع، وشرح الملوكي ٤٣٧.

حذف الطاء، في نحو: قَطْ مَخَفَّفَة، أصله قَطّ مشدّدة[١٦].

* * *

= وينسب إلى الكسائي. وفي مغني اللبيب / بحاشية الأمير، يقال فيها: سَفْ، وسَوْ، وسي. (المغني بحاشية الأمير ٢/ ١٢٢ ـ ١٢٣).
وذكر الشيخ خالد الأزهري أنّ في أُفّ أربعين لغة. (شرح التصريح ٢/ ١٩٧).
أمّا ابن منظور فقال: فيها عشرة أوجه. (اللسان/ أفّ).

(١٦) قال سيبويه فيها: وأظنّ قَطْ كذلك ـ يعني محذوفة الطاء مخفّفة ـ، لأنها يعنى بها انقطاع الأمر أو الشيء، والقَطّ قَطْع، فكأنّها من التضعيف. (سيبويه ٣/ ٤٥٣، وشرح الملوكي ٤٤٠). وانظر الممتع ٢/ ٦٢٨، وقد ذكر في نهاية باب الحذف: أنّ هذه جملة كافية من المحذوف على غير قياس..

[العقد]

[وهي عشر مسائل متفرقة في أحكام إعلال بعض الكلمات والأمثلة]

[١] ـ عقدة: [قلب الواو ياء للإدغام][1]:

متى اجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، نحو: سَيِّد ومَيِّت وجَيِّد وهَيِّن وحَيِّز وطَيِّىء، أصلها[2]: سَيْوِد ومَيْوِت وجَيْوِد[3] وهَيْوِن وحَيْوِز وطَيْوِىء[4].

(١) هذا العنوان زيادة، وما جاء تحته في هذه العقدة مطابق ـ تقريباً ـ لما ذكره ابن جني. (شرح الملوكي ٤٦١).

(٢) يعني: أصل حرفي العلّة الواو والياء، وقد تكون: أصلها، يعني أصل الكلمات. ذكر سيبويه حكم هذه العقدة في ٤/ ٣٦٥ تحت عنوان:

هذا باب ما تقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة، والياء قبلها ساكنة، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة.

وقال: وذلك قولك في فَيْعِل: سَيِّد وصَيِّب، وإنما أصلهما سَيْوِد وصَيْوِب، وكان الخليل يقول: سَيِّد: فَيْعِل...

وانظر المسألة في (نزهة الطرف ٣٤، والممتع ٢/ ٤٩٨ ـ ٤٩٩). وزعم البغداديون أنّ وزن هذه الكلمات فَيْعَل بفتح العين، ثم غُيِّر على غير قياس. (المنصف ٢/ ١٦، الممتع ٢/ ٤٩٩، وشرح الشافية ٣/ ١٥٢ ـ ١٥٤، وأوضح المسالك ٣/ ٣٣٠).

(٣) في الأصل واو العطف مكررة.

(٤) في الأصل: «وطي و»، وهو تحريف.

[٢] ـ عقدة: [قلب الواو التي هي لام فُعول ياء]:

كل جمع على [فُعول] ولامه واو قلبت ياء تخفيفاً، في نحو[٥]: عُصِيّ [ودُلِيّ] وحِقِيّ[٦]، أصلها: عُصُوُو ودُلُوُو وحُقُوُو، إلاّ في نُحُوّ، ونُجُوّ[٧] / وصُوَّم وعُتُوّ، وقيل قلبت ياء في: صُوَّم وعُتُوّ، تقول: صُيَّم [و١٧] وعُتِيّ[٨].

وإذا كان الجمع على «أَفْعُل» قلبت ياءً أيضاً، في نحو: أَدْلٍ وأَحْقٍ[٩]، أصلهما: أَدْلُوٌ وأَحْقُوٌ.

[٣] ـ عقدة: كل جمع على «فُعُول» ولامه صحيح، كقُوُوس، قُدّم اللاّم على العين، [فـ]ـصار: قُسُوْو، فاجتمعت الواوان طرفاً، فانقلبتا ياء مدغماً، فصار قُسِيّاً، فكسر القاف إتباعاً لما بعدها [فصارت: قِسِيّ][١٠]، فوزنها «فِلِيع» لا «فِعِيل»[١١].

---

(٥) في الأصل: وفي، وهو تحريف.

(٦) مفرده: حِقْو، بفتح الحاء وكسرها: وهو الخصر أو معقد الإزار، (اللسان / حقا).

(٧) النُحوّ: جمع نَحْو للجهات، والنُجوّ: السحاب جمع نَجْو، وهما من الشاذّ (شرح الملوكي ٤٧٨، ٤٨٠)، وفي نزهة الطرف ٣٥: «حُوّ» بدلاً منهما، وهي جمع أَحْوى: ما كان به حُوّة (حُمرة إلى سواد أو سواد إلى خُضرة).

(٨) تفصيل ذلك في (سيبويه ٤/ ٣٦٢، ونزهة الطرف ٣٤ ـ ٣٥، ٤٣، والممتع ٢/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨).

(٩) في الأصل: أدلي وأحقي. وانظر: (نزهة الطرف ٣٦، الممتع في التصريف ٢/ ٥٥٨، ٧٤٢، شرح الشافية ٢/ ١١٦)، وأصلهما أنّ الواو وقعت متطرفة مضموماً ما قبلها، قلبوا الضمة كسرة، ثم قلبت الواو ياء. (انظر المصدرين السابقين).

(١٠) زيادة يقتضيها المعنى.

(١١) تفصيل ذلك في نزهة الطرف تحت باب (فصل في القلب الشاذّ) ص ٣٧ ـ ٣٨، والممتع ٢/ ٦١٦، وسيبويه ٤/ ٣٨٠، وشرح الشافية ١/ ٢١ وما بعدها.

[٤] ـ عقدة: متى كان لام الكلمة واواً وانكسر ما قبلها، قلبت ياءً لانكسار ما قبلها، في نحو: غازية ودالية[١٢]، أصلهما: غَازِوَة ودالِوَة، من الغزو والدّلو.

وكذا كلّ جمع على «فِعَال»، والواو ساكنة في الواحد، وبعدها ألف، واللّام صحيح، كسِيَاط وحِيَاض وثِيَاب[١٣]، بخلاف: طِوَال، لتحرّك الواو في الواحد، وثِوَرَة[١٤]، لفقد أَلِف، وخِوان[١٥] لفقد الجمع، ورِواء[١٦]، لأنّ اللاّم حرف علة.

وتقلب الياء واواً إذا انضمّ ما قبلها، كَـ: مُوْسِر في مُيْسِر[١٧].

---

(١٢) لعلها: ودانية، وكلتاهما مناسبة في هذا الموضع.
والدالية: المنجنون، والناعورة يديرها الماء، أو الأرض تسقى بالدلو (اللسان / دلا)، وانظرحكم هذه العقدة في نزهة الطرف ٣٦، وشرح الملوكي ٤٧٢.

(١٣) اشترط ابن جني ـ في الملوكي ـ والميداني لقلبها في هذا الموضع اجتماع خمس شرائط، أحدها: أن يكون ما قبلها مكسوراً، وأن يكون عيناً في جمع، وأن تكون ساكنة في الواحد، وأن يكون بعدها ألف، ويكون لام الفعل حرفاً صحيحاً، أمّا «طِوال» فلم تقلب واوها، لأنّ الواو متحركة في الواحد وهو طويل، وذكر الأمثلة نفسها المذكورة في هذا الكتاب. (نزهة الطرف ٣٥، وشرح الملوكي ٤٧٣، ٤٧٥ وانظر الممتع ٢/ ٤٩٥، وأوضح المسالك ٣/ ٣٢٨).

(١٤) ثِوَرة: جمع ثور ـ من الأقط: وهو اللبن المجفّف اليابس. ومثلها زِوَجة،(المنصف ١/ ٣٤٦، شرح الملوكي ٤٧٥، الممتع ٢/ ٤٧٢، ٤٩٦).

(١٥) الخِوان بالكسر والضمّ ـ الذي يؤكل عليه، معرّب، وجمعه أَخْوِنة، وخُون. .(اللسان / خون). ويجوز أن تكون الحوار: ولد الناقة (الممتع ٢/ ٤٩٤ ـ هامش ١).

(١٦) في الأصل زراو، وهو خطأ، ورواء: جمع ريّان أو رويّ (الممتع ٢/ ٤٩٦، وأوضح المسالك ٣/ ٣٢٩). وأضاف ابن عصفور أن «طويل» قد تجمع على «طيال» بقلب واوها ياء، ولكن ذلك في الشعر ولا يقاس عليه. (الممتع ٢/ ٤٩٦).

(١٧) ذكر ابن هشام أنّ إبدال الواو من الياء في أربع مسائل، أولاها: أن تكون ساكنة مفردة في غير جمع، نحو: موقن وموسر. (نزهة الطرف ٣٦، شرح الملوكي ٤٩٧، أسرار العربية ٩٣، أوضح المسالك ٣/ ٣٣٤).

ويعكس إذا انكسر ما قبل الواو، كـ : إيعـاد في : إوْعَاد، وإيجـاد في إوْجاد[18].

[٥] ـ عقدة: كل مصدر على «فِعَال» تقلب الواو ياء، في نحـو: صِيام وقِيام، لوقوعها بعد كسرة، وبعـدها ألف، بخـلاف: جِوار[19]، وزَوال[20]، لأنها[21] لا تقع بعد كسرة.

[٦] ـ عقـدة: قلبت الـواو همـزة في الجمـع، في نحـو: أوائِـل[22]، أصلهـا: أواوِل، فلمـا اكتنفت[23] الألف / الـواوان، وقـربت الأخيـرة من [ظ ١٧]

---

(١٨) ذكر الميداني أنّ الواو تقلب ياء لوقوعها ساكنة غير مدغمة ـ مفردة ـ بعد كسـرة، نحو ميزان وميعاد وميقات. (نزهة الطرف ٣٤، أسرار العربية ٩٢، شرح الملوكي ٤٧٤، ٤٩٧، ٤٩٩، أوضح المسالك ٣/ ٣٢٩).

(١٩) لم تقلب الواو فيها ياء لصحّة عين الفعـل، ومثلها أيضـاً حال: حِـوَلاً لأنه ليس بعـد الواو ألف، لأن الشرط أن تقلب الواو ياء وهي عين في المصدر أعلّت فيه، ويكـون قبلها كسرة. (نزهة الـطرف ٣٥، وأوضح المسـالك ٣/ ٣٢٧). (وانـظر هامش ٢١ التالي).

(٢٠) لم تقلب الواو ياء فيها لأنه ليس ما قبل الواو كسرة، ومثلها راح: رَواح. (نزهة الطرف ٣٥، أوضح المسالك ٣/ ٣٢٧).

(٢١) في الأصـل: لأنهمـا، وهـو تحـريف، ويعني الـواو، وتصحّ على اعتبـار الـواو في الكلمتين حرفين اثنين.
وفي الممتع ٢/ ٥٥٤: جَوار بفتح الجيم، فإن كانت كذلـك، فعلّة عدم قلب واوهـا يـاء هي العلّة في زَوال، لأنه لم يقـع قبلها كسـرة، فتكون عبـارة الأصـل «لأنهما لا تقع ـ الواو ـ بعد كسرة» صحيحة غير محرّفة.

(٢٢) ذكر الميداني: أنّ واوها قلبت همزة، لما اكتنفت الألف الواوان، وقـربت الآخرة من الـطرف. (نزهـة الطرف ٤٣، وقـال ابن عصفور: والقلب لم يسمـع إلاّ في الواوين نحو قولهم: أوائل، فلا يقاس عليه ما ليس من رتبته من الثقل. (الممتع ١/ ٣٤٥، وشرح الملوكي ٤٨٦ وما بعدها).

(٢٣) في الأصـل: التقت ألف الواوين، وهـو تحريـف، صـوابه من نـزهـة الـطرف ٤٣، وشرح الملوكي ٤٨٦.

الطرف قلبت الواو همزة[٢٤]، بخلاف: طواويس ونواويس[٢٥]، لبعد الأخيرة من الطرف بحاجز، أمّا عَوَاوِر فأصلها: عَوَاوِير، حذفت الياء ضرورة[٢٦].

[٧] ـ عقدة: كلّ واوين اجتمعتا في أوّل الكلمة قلبت الأولى همزة، في نحو: أو اعد[٢٧]، وأواصل[٢٨]، وإنما تقلب همزة لكراهة اجتماع واوين في أولها[٢٩]، بخلاف: وُورِيَ وهُووِيَ، لأنَّ الواو الثانية مدّة[٣٠].

---

(٢٤) يذكر ابن جني أنّ قلب الواو همزة هو مذهب سيبويه، أما أبو الحسن الأخفش فيخالفه.
(شرح الملوكي ٤٨٦).

(٢٥) نواويس: جمع ناووس، وهو صندوق من خشب أو نحوه يضع فيه النصارى جثّة لميّت. (المعجم الوسيط / نوس)، أو مقبرة النصارى (اللسان / نوس، والمعجم الوسيط). وانظر سيبويه ٤/ ٣٧١، نزهة الطرف ٤٣، وشرح الملوكي ٤٨٦ وما بعدها، والممتع ١/ ٣٣٩، وذكرا طواويس وعواوير جمع عُوّار، وهو الرّمد.

(٢٦) انظر سيبويه ٤/ ٣٧٠، وابن جني في شرح الملوكي ٤٨٧، ونزهة الطرف ٤٣، وأوضح المسالك ٣/ ٣١٦ ـ ٣١٧.

(٢٧) في الأصل: أو اعداه.

(٢٨) في الأصل: واصل، وصوابه في شرح الملوكي ٤٨٢، والممتع ١/ ٣٣٢، وأوضح المسالك ٣/ ٣١٩، وهي جمع واصلة.

(٢٩) انظر ذلك في نزهة الطرف وشرح الملوكي والممتع وأوضح المسالك، ومثّل لها ابن جني والميداني بقول الشاعر، وهو مهلهل:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إليَّ وَقَالَتْ ... يا عَدِيّاً لَقَدْ وَقَتْكَ الأَواقِي

والشاهد في «الأواقي» جمع واقية، وأصلها: وَواقي. (شرح الملوكي ٤٨٢، نزهة الطرف ٤٢).

(٣٠) في الأصل: لمدة، وصوابه في نزهة الطرف. (وانظر توضيح ذلك في نزهة الطرف ٤٢، وشرح الملوكي ٤٨٥. وقال ابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ٣٢٠): في «وُورِيَ» إنّ الواو الثانية ساكنة منقلبة عن ألف فاعل.

وإن اجتمعتا في وسط الكلمة بياء النسبة صحّتا في نحو: نَوَوِيّ وهَوَوِيّ(٣١).

[٨] ـ عقدة: متى اعتلّت عين «فَعَلَ» في الماضي فوقعت بعد ألف «فاعِل» همزت(٣٢) البتة، في نحو: قَائِم وسَائِر وهَائِب. فإن صحّت عين «فَعَلَ» فيه لم تهمز، في نحو: عَاوِر وصَايِد(٣٣).

[٩] ـ عقدة: الأَشياء جمع شَيْء، أصلها: أَشْيِئَاء كأَصْدِقَاء، على وزن أَفْعِلاء(٣٤) قدّمت الهمزة التي هي لام الكلمة، فصار وزنها: لَفْعَاء.

---

(٣١) خرج باشتراط التصدير ـ تصدّر الواوين في أول الكلمة ـ نحو هَوَوِيّ ونَوَوِيّ، المنسوب إلى هَوىً ونَوىً. (أوضح المسالك ٣/٣٢٠)، وأضاف الميداني وابن يعيش في هَوَوِيّ ونَوَوِيّ وما أشبه ذلك: لأن الواوين توسطتا فقد صحّتا، ولتقوّيها بياء النسب (نزهة الطرف ٤٢، وشرح الملوكي ٤٨٥).

(٣٢) في الأصل: همزة، بالتاء المربوطة.

(٣٣) ذكر الميداني ذلك وقال: فإن صحّت الواو في الماضي صحّت في اسم الفاعل، نحو: عَوِرَ فهو عاوِر، وصَيِدَ فهو صايِد، غير مهموز. (نزهة الطرف ٤٣).
ويبدو التشابه كبيراً بين كلام ابن جني في الملوكي وما أورده عبد القاهر هنا. (شرح الملوكي ٤٩١).

(٣٤) يبدو أنّ كلاماً سقط بعد هذه الكلمة. فتكاد تجمع المصادر أنّ «الأشياء» جمع شيء، أصلها: أشْيِئاء على وزن أَفْعِلاء، هو رأي الأخفش والفراء، وعبد القاهر يتصل بمذهب الأخفش عن طريق أبي علي الفارسي عن طريق أبي الحسين محمد بن الحسين ابن عبد الوارث الفارسي ـ ابن أخت أبي علي ـ (إنباه الرواة ٢/ ١٨٨، شذرات الذهب ٣/ ٣٤٠).
وتتمة الكلام: والأصل أشْيِياء، فحذفت الهمزة التي هي لام الكلمة من وسط «أشياء» لكثرتها، وانفتحت الياء لأجل الألف، فصار وزنها أفْعاء. والأخفش والفراء متفقان في الوزن والأصل، لكنهما مختلفان في المفرد شيء، هل هو فَعْل أو فَيْعَل (شيئ). (معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢١، المنصف ٢/ ٩٤ وما بعدها، الممتع ٢/ ٥١٣، والإنصاف (م ١١٨)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/ ٤٦٣،

وقال الكسائي: أَفْعال[٣٥]، وقال الفرّاء: أَفْعَاء[٣٦].

شرح الشافية ١/ ٢١، ٣٠، اللسان والقاموس / شيء). ويجب أن يأتي بعدها الكلام الآتي، حتى يستقيم الكلام، وهو: «وأصلها عند الخليل وسيبويه شَيْئاء وزنها فَعْلاء، وهي اسم جمع كقَصْباء وطَرْفاء، لا جمع». (سيبويه ٤/ ٣٨٠، ابن الحاجب ـ شرح الشافية ١/ ٢٩). والذي يكون حدث في رأيهما هو: قلب مكاني، والقلب كثير في كلامهم كما قال ابن عصفور (الممتع ٢/ ٥١٦)، فقلبوا الهمزة قبل الشين كراهة الهمزتين بينهما ألف خصوصاً بعد الياء، وأبدلوا مكان الياء الواو، فصار وزنها لَفْعاء. (سيبويه ٤/ ٣٨٠ ـ ٣٨١، إعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٢١، الإنصاف ـ م ١١٨ ـ، الممتع ٢/ ٥١٣، التبيان للعكبري ١/ ٤٦٣، شرح الشافية ١/ ٢٩، القاموس واللسان / شيء).

(٣٥) في الأصل: أَفْعاء، وهو تحريف، وصوابه ما أثبتناه بإجماع المصادر.

(٣٦) في الأصل: أَفْعال، وهو تحريف، وقد ذكرنا رأي الفراء، وأنه مطابق رأي الأخفش. (انظر هامش ٣٤ السابق).

وعلى هذا يكون ملخّص الآراء فيها:

١ ـ أصلها أَشْيِياء على وزن ـ أَفْعِلاء ـ ثم حذفت الهمزة ـ لام الكلمة ـ فصارت أَفْعاء وهو رأي الأخفش والفراء، ويبدو أنّ عبد القاهر قد اختار مذهب الأخفش لتقديمه إيّاه.

٢ ـ أصلها شَيْئاء على وزن فَعْلاء، وهو مذهب الخليل وسيبويه، ثم قدمت الهمزة الأولى (لام الكلمة)، أي حدث قلب مكاني، فصار وزنها لَفْعاء.

٣ـ ومذهب الكسائي هو الثالث، وهو أنّ وزنها: أَفْعال، فأشبهت فَعْلاء، فلم تصرف، كما لم تصرف حمراء، أي أنّه منع صرفها لكثرة الاستعمال، شذوذاً بلا سبب، وهو رأي أضعفه كل اللاحقين.

ويميل اللاحقون إلى تأييد رأي الخليل وسيبويه لأنّ القلب أوسع في اللغة من الحذف على غير قياس، وهو رأي الفراء والأخفش. (الممتع ٢/ ٥١٣ ـ ٥١٦، وشرح الشافية ١/ ٢٩).

وعندي أنّ تعليل الفراء قد يكون مقبولاً، أي أنّ العرب أحسّوا في مفردها تضعيف الياء، فنطقوها شَيْء على وزن فَيْعَل، بتخفيف الياء كَمَيْت وهَيْن، فجمعوها هذا الجمع ومنعوها من الصرف، وعلى أيّ حال فهي ممنوعة من الصرف مهما كانت علّة ذلك بإجماع

[١٠] ـ عقـدة: تقلب يـاء «فُعْلَىٰ» اسمـاً، واواً في نحـو: طُـوْبَـىٰ وكُوْسَىٰ(٣٧).

ولا تقلب في الصفة، ولكن يكسر ما قبلها، فتسلم الياء، نحو: مِشية حِيْكَىٰ، وقِسمة ضِيْزَىٰ(٣٨).

* * *

تمّ الكتاب بعون الملك الوهّاب.

المصادر، وقد أكد ذلك العكبري في قوله: ولم يسمع ـ أشياء ـ منصرفة البتّة. (التبيان ١/ ٤٦٤).

ومن شواهد منعها من الصرف في الشعر، قول المقنّع الكندي (الأمالي للقالي ١/ ٢٨٠):

يُعـاتِبُني في الـدَّيْنِ قَـوْمي وإنّـما ... دُيـوني في أشياءَ تُكْسِبُهُمْ حَمْـدا

(٣٧) في الممتع ٢/ ٤٩٣: كُوهى، وهو طائر، ولعلّ هذه الكلمة «كُوهى» أنسب في هذا الموضع لأنها اسم لا صفة، وهو يتكلم عن الاسم. أما طوبى: فهي فُعْلَى من الطيب، أنثى الأطيب، شجرة في الجنة (إعراب ما ينصرف وما لا ينصرف ٢٦).

وذكر ابن عصفور أنّ قلب الياء ـ إن كانت عين فُعْلى ـ واواً في الأسماء على القياس، لأنها بعيدة من الطرف. (الممتع ٢/ ٤٩٣). أما ابن هشام فذكر كُوسَى وقال هي مؤنث أكْيَس. (أوضح المسالك ٣/ ٣٣٥).

(٣٨) حِيكَى: مشية يتحرك فيها المنكبان. وقسمة ضِيزَى: أي جائرة. وأجاز ابن مالك وابنُه في فُعْلَى صفةً، الوجهين، فنقول: الضُّوقَى، والضِّيقَى. (أوضح المسالك ٣/ ٣٣٥، واللسان / كيس).

وفي الأصل: وقسمت، وهو تحريف.

القِسْمُ الثالِث

المَسَارِدُ الفَنِّيَّة

أوّلاً: مسرد الآيات القرآنية الكريمة

ثانياً: مسرد الأمثال والأقوال

ثالثاً: مسرد الأعلام

رابعاً: مسرد الموضوعات

خامساً: مسرد مصادر التحقيق ومراجعه:

- الإبدال لابن السكّيت، تحقيق د. حسين محمد محمد شرف، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقّي بدمشق، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف، ومطبعة الأعظمي - بغداد، ١٩٧٣م.
- إعراب القران للنحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني ببغداد.
- إعراب ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تحقيق هدى قراعة، ط ١.
- الاعلام للزركلي، ط ٢، مطبعة كوستاتوماس وشركاه بالقاهرة، ١٩٥٤م.
- الأمالي للقالي، المكتب التجاري - بيروت.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم جـ ٢، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م (ط ١).
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٤، مطبعة السعادة بالقاهرة.
- الأنموذج في النحو للزمخشري، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م ط ١.
- أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٥، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٩٦٦م.
- بُغية الوعاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز أبادي، تحقيق محمد المصري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق ١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٦م.

- التعريفات للشريف الجرجاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، ١٣٥٧هـ ١٩٣٨م.
- التكملة للفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، الناشر عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض السعودية، ط ١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- الجامع الصغير في النحو لابن هشام، نشره وحققه محمد شريف سعيد الزيبق مطبعة الملاح بدمشق، ط ١، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
- الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت ودار الأمل - إربد: الاردن ط ١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- جهود عبد القاهر الجرجاني في الدراسات التصريفية (بحث في مجلة مجمع اللغة العربية الاردني - عدد ٢٨)د. علي توفيق الحمد.
- حاشية يسن على شرح التصريح - للشيخ يسن، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د. ت.
- حروف المعاني للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ودار الأمل - إربد/ الاردن، ط ١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط ٢، بيروت، د. ت.
- ديوان الأدب - المقدمة - للفارابي، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مجلة معهد المخطوطات العربية بالمغرب، المجلد السابع، جـ ٢، ص ١٢٩ - ١٥١، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق مصطفى السقا ورفاقه، ط ١، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م شركة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، جـ ١.
- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، د. عبد المنعم فائز، دراسة وتحقيق، دار الفكر، دمشق - دار نجد للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية ط ١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، مطبعة القدسي بالقاهرة ١٣٥١هـ.
- شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١٠ مطبعة السعادة بالقاهرة، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م.
- شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك - بحاشية الصبان - (منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك) دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، د. ت.

- شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، د. ت.
- شرح الشافية لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن ورفيقيه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طـ ١٠، القاهرة مطبعة السعادة.
- شرح المفصل لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، بإشراف مشيخة الأزهر، الفاهرة د.ت.
- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، طـ ١، المكتبة العربية بحلب - سوريا، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، المجلد الثالث، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.
- عالِم اللغة - عبد القاهر الجرجاني - المفتنّ في العربية ونحوها: د. البدراوي زهران طـ ٢، دار المعارف بالقاهرة.
- عبد القاهر الجرجاني - بلاغته ونقده - د. أحمد مطلوب، الناشر وكالة المطبوعات الكويت طـ ١، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- فوات الوفيات للكتبي (جـ٢)، تحقيق د. احسان عباس، دار صادر - بيروت.
- القاموس المحيط للفيروز ابادي، مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع - بالقاهرة.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة، ١٩٦٨ - ١٩٧٥م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، طـ ٣، طهران ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- الكليات لأبي البقاء الكفويّ، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٨١م - ١٩٨٢م.
- لسان العرب لابن منظور، مطبعة دار المعارف بمصر، ١٩٨١م.
- مجمع الأمثال للميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طـ ٣، دار الفكر - بيروت ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٢م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح شلبي، القاهرة ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
- مرآة الجنان لليافعي، طبعة حيدر أباد الدكن، ١٣٣٧هـ.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ورفيقيه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، د. ت.

- معاني القرآن للأخفش الأوسط، تحقيق د. فائز فارس، ط ١، توزيع دار الكتب الثقافية بالكويت، المطبعة العصرية ١٤٠٠هـ/ ١٩٧٩م.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ود. عبد الفتاح شلبي، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م، والدار المصرية والهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي (إرشاد الاريب) نشر دار المأمون، مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة، ١٣٥٥هـ.
- المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، ط ٢، دار المعارف بمصر، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- مغني اللبيب - بحاشية الأمير - لابن هشام، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة، طاش كبرى زاده، تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، القاهرة.
- المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق، رقم ١٠٦٠٣ عامّ. وتحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية دار الرشيد للنشر بغداد، ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٦هـ.
- الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط ٤، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- المنصف في التصريف لابن جنّي، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة ومكتبة عيسى البابي الحلبي، ط ١، القاهرة ١٩٥٤م.
- النجوم الزاهرة لابن تغري بردي الأتابكي، دار الكتب المصرية القاهرة، ط ١ ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م.
- النحو الوافي لعباس حسن، ط ٥، دار المعارف بمصر، ١٩٧٥م.
- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر بالفجالة - القاهرة - مطبعة المدني.
- نزهة الطرف في علم الصرف للميداني - دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط ١، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- همع الهوامع للسيوطي، بتصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د. ت.

تطلب جميع منشوراتنا من
الشركة المتحدة للتوزيع
بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ص.ب: ٧٤٦٠ - برقيا: بيوشران